الخميس 18 تموز 2019
العدد 3810 السنة الثالثة عشرة
jeudi 18 Juillet 2019 no 3810 13ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

إيران ومثلّث حماية النظام
الصواريخ لا توضع على الطاولة!

18

رسائل نصرالله تغيّر معادلات الصراع: جيش العدو من الهجوم إلى التحصين

أرسلان: «العدلي» أو تحمّلوا مسؤولية الدم! [4]

حملة وزير القوات «البعبع» الفلسطيني مجدداً

[2 ـ 3]

قرار وزير العمل بشأن العمال الفلسطينيين في لبنان يأتي في سياق سعي القوات اللبنانية إلى تسجيل نقاط في الشارع على حساب التيار الوطني الحر (هيثم الموسوي)

قضية

«إنجازات» بلدية بيروت
رشّ مبيدات وعيادات... وحديقة

6

06
تحقيق
«أفخاخ» السرعة القصوى على «أشباه» الأوتوسترادات

08
رياضة
نهائي أمم افريقيا
تضييق أمني مصري على الجزائريين

14
سوريا
تصعيد تحت سقف «التسويات»؟

22
مهرجانات

أسمهان أميرة «بيت الدين»

على الغلاف

حملة وزير القوات: «البعبع» الفلسطيني مجدداً

بدا تردّد وزير العمل كميل بو سليمان، بعد اندلاع الاحتجاجات في المخيمات الفلسطينية، نابعاً من «قلة معرفة» بالواقع الفلسطيني ـ اللبناني، ومن إصرار قواتي على منافسة التيار الوطني الحر شعبياً. «العقلاء» تدخّلوا للملمة الأزمة، فيما يبقى ناقصاً تحويل خلاصات لجنة الحوار إلى قوانين

فراس الشوفي

عندما قرّر وزير العمل كميل بو سليمان، أن «يطبّق القانون»، كما يقول، لم يكن لديه أدنى معرفة بديهية بالواقع الفلسطيني في لبنان. وهذا ليس تجنّياً، بل إن الوزير لم يخفِ الأمر عن عددٍ من المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، في اللقاءات التي حصلت في الأيام الماضية. مثلاً، لم يكن يعرف أن الفلسطينيين في لبنان لديهم «خصوصية» تحديداً في موضوع العمل، ولا يمكن معاملتهم معاملة الأجانب! وهو، إن لم يكن يدري، تجاهل وجود لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني التابعة لرئاسة الحكومة، وفي عضويتها نواب ممثلون للكتل النيابية، من بينها حزب القوات اللبنانية، ولم يكلّف نفسه عناء

> القوات تريد تسجيل النقاط لحساب جحجح، في سباقه مع باسيل في الساحة المسيحية

سؤالها عن رأيها. وبعيداً عن اطلاعه السياسي، غاب عن الوزير أن القوانين التي عُدّلت عام 2010، في ما يخصّ عمل الفلسطينيين، لم تتحوّل إلى مراسيم تطبيقية.

أما ما لم يكن يعرفه الوزير، أو تجاهله ربّما، فهو احتمالات ردود الفعل في المخيمات الفلسطينية، أو كيف سيتصرّف آلاف العمّال الفلسطينيين، الذين لا تنافس غالبيتهم المطلقة العمال اللبنانيين، ولا المهن اللبنانية، حين تنقطع أرزاقهم فجأة؛ ماذا عن الوزير السابق طوني كرم، عضو لجنة الحوار، أو حتى المسؤول القواتي إيلي الهندي، وهو يتابع الملفّ الفلسطيني، ألا يعرفان؟

الحريري تائه بين وزير حليف في حكومته، وموقف شارعه المتضامن مع الفلسطينيين (هيثم الموسوي)

طبعاً، ليس من الموضوعية تحميل مسؤولية «الدعسة الناقصة» في ملفّ متفجّر من هذا النوع، لأبو سليمان وحده. مع أن وزير العمل تحديداً، في ظلّ هشاشة القوانين، لديه هامش واسع لإدارة عمل الفلسطينيين في لبنان. إلا أن الحملة التي أطلقها، جزء من توجّه حكومي، تحت مسمّى ضبط العمالة الأجنبية في لبنان، تستهدف أولاً ضبط العمالة السورية، وتصيب في طريقها العمالة الفلسطينية، من دون أدنى تقدير للنتائج، وللظروف السياسية الخطيرة التي تتركها تفاعلات ما يسمى «صفقة القرن». والدليل على قصر النظر الحكومي في معالجة أيّ من الملفّات، اللجوء والعمالة السورية، أو الفلسطيني، حالة الارتباك التي تعيشها الدولة والسلطة السياسية، ومحاولة لملمة «جنوح» الحملات الأخيرة بأقل الخسائر الممكنة، مع بدء التحركات الشعبية في المخيمات الفلسطينية، والاعتراض اللبناني الواسع من أصحاب المصالح.

مثلاً، لو رفع بو سليمان سمّاعة الهاتف، وسأل المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، أو المعنيين في استخبارات الجيش بالملفّ الفلسطيني، لسمع من مصدرين معنيين، تنبيهاً عن طفولية خطوة من هذا النوع وخطورتها.

لكن بو سليمان كان مستعجلاً. لم يعنه أن بعض المصالح الفلسطينية التي أقفلها، لديها عدد كبير من العمّال اللبنانيين. يريد تسجيل النقاط لحساب جحجح، في سباق «القوى»، الذي يخوضه الأخير مع وزير الخارجية جبران باسيل لاستنهاض العصبيات في الساحة المسيحية. هال جحجح أن يكسب باسيل معركة الشعبوية، رافعاً راية مواجهة النزوح السوري في لبنان (من بيروت!). ولأن رئيس القوات، الصديق الصدوق للسلطة الفلسطينية وحليف المحور الغربي - الخليجي (الذي يمنع عودة النازحين السوريين إلى ديارهم)، لن يستطيع الاستثمار في الملفّ السوري، جاءه الملفّ الفلسطيني على طبق من فضّة. وهذا الاستنتاج، يمكن سماعه على لسان أبرز السياسيين والأمنيين في البلاد، وقادة الفصائل الفلسطينية. بعضهم يذهب أبعد من ذلك، فيقول إن وزير العمل عندما بدأ يتجاوب مع المتدخّلين لوقف التدقيق على الفلسطينيين، كان يأتيه مرسال معراب، ليرفع من معنوياته ويشدّ أزره.

منذ أيام، والغليان يسود في المخيمات الفلسطينية، من البارد والبداوي في الشمال، إلى الرشيدية والبص في الجنوب. وللعلم، فإن هبّة الشارع الفلسطيني لا تحرّكها الفصائل، بل إن واقع الحال اليومي والمعاناة الفلسطينية المتواصلة منذ عقود طويلة، مع الحملات الأخيرة، كافية ليخرج الفلسطينيون العاديون عن صوابهم. وعلى العكس مما يحاول البعض تسويقه، فإن الفصائل من خلال تنسيقها مع الجيش اللبناني، تحاول قيادة التحركات الشعبية ومنع خروجها عن السيطرة. حتى إن إجراءات الجيش في الأيام الماضية، ومنعه الفلسطينيين من الخروج من المخيمات وتنفيذ اعتصاماتهم في المدن، لاقتها الفصائل بمحاولات تهدئة الفلسطينيين بالتوازي مع الاتصالات السياسية وتدخّلات «العقلاء» لإيجاد مخرج للأزمة. ففي مقابل الغليان الفلسطيني، ينمو شارع لبناني مضاد، مستحضراً ذاكرة الحرب اللبنانية، وعصبيات لا تعنيها المعلومات والدراسات العلمية حول تأثير الوجود الفلسطيني على العمالة اللبنانية والاقتصاد. وعلى الهامش، يراقب المعنيون كيفية تفاعل اللاجئين السوريين مع الاحتجاجات الفلسطينية. يخشى هؤلاء أن تنتقل عدوى الشارع من المخيمات الفلسطينية إلى مخيمات النازحين السوريين في المناطق. إذا كان الفلسطينيون منضبطين إجمالاً في المخيمات بوجود قيادات سياسية يمكن أن تُسهم في ضبط التحرّكات، فمن سيضبط تحركات النازحين السوريين؟ وعلى أي مساحة جغرافية؟ وهل هناك من يريد زجّ الجيش في مازق مجانية؟

قد يبدو «العقلاء» في هذا المازق، معدودين على الأصابع: حزب الله والرئيس نبيه برّي، وطبعاً الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها الأمن العام والجيش، بانتظار الموقف «المتاخر» لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون، الذي من المفترض أن يعلنه اليوم أو غداً، في ضوء المشاورات السياسية مع اللبنانيين والفلسطينيين، وعضو اللجنة المركزية في حركة فتح عزام الأحمد موفد الرئيس محمود عباس، الذي وصل ليل أمس إلى بيروت.

أما الرئيس سعد الحريري، فتائه هو الآخر. فهو لا يستطيع التعبير عن مواقف حادة معاكسة لوزير في حكومته يتبع حليفه القوات، بينما لا يستطيع القفز فوق المزاج الشعبي لشارعه الذي يتعاطف مع الفلسطينيين.

الآن، خيارات الحكومة باتت ضيّقة، ولا أحد يجرؤ على التراجع العلني. لذلك، يبدو حلّاً، الانكفاء التدريجي عن حفلة التسرّع تلك، عملاً بالرؤية شبه المشتركة التي نتجت من المشاورات مع بري والنائبة بهية الحريري ولقاء إبراهيم مع وفد رجال الأعمال الفلسطينيين. وهذا الحلّ يتضمن أوّلاً وقف التدقيق على الفلسطينيين وإعطاء مهلة ستة أشهر لتسوية الأوضاع القانونية، بالتوازي مع ترك لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني لإنجاز ورشتها، والشروع بإصدار المراسيم اللازمة لتنظيم عمل الفلسطينيين بأقرب وقتٍ ممكن. والأهم، وقف التعامل مع الفلسطيني كلاجئ مرة، وأجنبي أحياناً أخرى، ونزع هذه الورقة من يد وزير العمل وتنظيمها بالقانون.

مقالة

أوقفوا التنكيل بالشعب الفلسطيني

وليد شرارة

فوجئ وزير العمل كميل أبو سليمان، ومعه على الأغلب قسم كبير من السياسيين اللبنانيين، بالاحتجاجات الشعبية الفلسطينية ضد خطته لـ«مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية». تجرأ الفلسطينيون هذه المرة على المشاركة الواسعة في تحركات شملت العديد من المخيمات للمطالبة بحقوقهم. لقد تعرضوا لأصناف وألوان من التمييز والظلم والحرمان من الحقوق الأساسية خلال العقود الماضية، تندرج في إطار سياسة تنكيل منهجية بحقهم، من دون اللجوء إلى التظاهر والاحتجاج. ربما راهنوا على تدخل القوى الحليفة والصديقة، المعنية بالقضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، للحدّ من وطأة هذه السياسة. لكن هذا التدخل لم يحصل، أو لم يكن قوياً بالشكل المطلوب، واستمرت سياسة التنكيل واشتدت مع الأيام.

من الممكن القول إن هذه السياسة نجحت في تحقيق غاياتها: تهجير قطاعات غفيرة من الفلسطينيين من لبنان. فأصحابها، مهما قدموا من مبررات وحجج، يكنون جميعهم عداءً علنياً أو شبه علني للفلسطينيين. هم لا يفوّتون فرصة، كلما سنحت الظروف الأمنية والسياسية بذلك، ليذكرونا بكراهيتهم العمياء والسائلة لهم. سياساتهم في الواقع نتاج لمزيج من أيديولوجيا الكراهية، ومن حسابات اكتساب الشعبية وتأبيد الزعامة من خلال التحريض الطائفي والعنصري. من غير المستغرب أن يتبنى المقاولون الطائفيون مثل هذه السياسة. المستغرب والمستهجن صمت القوى الوطنية والمقاومة عنها، وعدم التصدي المباشر لها.

هدف الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 كان اقتلاع الشعب الفلسطيني منه، وليس مجرد طرد فصائل منظمة التحرير. التدمير المقصود والواسع النطاق للعديد من المخيمات وارتكاب المجازر، وأبرزها مجزرتا صبرا وشاتيلا، وكذلك ما كشفته فيما بعد محاضر اجتماعات قادة العدو مع نظرائهم في القوات اللبنانية، هي بمثابة الأدلة القطعية على أن الغاية المركزية للاجتياح كانت تهجير الفلسطينيين. التهجير كان الهدف، وليس التوطين كما كان البعض يؤكد. التطورات اللاحقة على الساحة اللبنانية، كحرب المخيمات مثلاً، أتت لتدفع في الاتجاه نفسه. وبعد نهاية الحرب الأهلية، أسهم استمرار سريان القوانين التي صوت عليها البرلمان خلال رئاسة أمين الجميّل، الخاصة بالفلسطينيين، وفي مقدمتها تلك التي تحرمهم ممارسة 72 مهنة، إلى حمل آلاف العائلات والشبان الفلسطينيين على الرحيل. سيسارع البعض إلى القول إن آلاف اللبنانيين هاجروا أيضاً، وإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية هي السبب الأول لذلك. والحقيقة أنه لا مجال بتاتاً للمقارنة بين الهجرتين، لأن الأولى جرت نتيجة تمييز مفروض على الإنسان الفلسطيني في لبنان بقرار سياسي، بهدف «تشجيعه» على الرحيل «الطوعي». وقد أدى نمو بعض التيارات المتطرفة في لبنان والمنطقة، إلى نمو مشابه لها في المخيمات، ما شكل ذريعة إضافية للتهويل بـ«الخطر الفلسطيني» والتحريض على محاصرة المخيمات بالجدران والأسلاك. هل تحاصر مدن أو أحياء لبنانية نمت فيها ظواهر مشابهة؟ منذ 29 عاماً، لم يتوقف الفلسطينيون عن مغادرة لبنان نحو أرجاء أرض الله الواسعة بحثاً عن الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة. القيّمون على سياسة التنكيل يعرفون هذا الأمر. لكنهم يصرون عليها، ما يعني أنهم يريدون تهجير الفلسطينيين عن سابق إصرار وتصميم.

ما يبعث على السخرية عند التطرق إلى الوضع الفلسطيني في لبنان، رفع جميع القوى التي لا تأبه لمصير الفلسطينيين، وتتمنى أن يرحلوا عن لبنان، حتى ولو ابتلعتهم البحار، لشعارات تظهر حرصها على «القضية الفلسطينية»، ورفضها للتوطين على قاعدة التمسك بحق العودة، بالإضافة طبعاً إلى ضرورة الحفاظ على التوازنات الطائفية المقدسة في لبنان. توطين الفلسطينيين خارج وطنهم التاريخي فلسطين، في لبنان أو في أي بلد آخر، مؤامرة ينبغي رفضها تماماً. لكنّ تهجير الفلسطينيين بعيداً عن بلادهم مؤامرة تفوق خطورتها الأولى، لأنها وضعت موضع التنفيذ منذ عقود، وهي ما زالت مستمرة إلى الآن. هل يستطيع المعنيّ بفلسطين - القضية، وبمستقبل المواجهة مع الكيان الصهيوني أن يتجاهل ما يتعرض له شعب فلسطين في بلده؟ هل التحالفات التي تمليها طبيعة النظام الطائفي اللبناني وتوازناته، المتداخلة مع تعقيدات السياق الإقليمي، تعني التماهي مع مواقف بعض الحلفاء، المنخرطة تجاه الفلسطينيين أو السكوت عنها؟ من المستحيل فصل الدفاع عن فلسطين - القضية عن الوقوف إلى جانب شعبها المظلوم بسبب سياسات التنكيل الجائرة والتصدي لها بحزم لمنعها من تحقيق أهدافها التي لا تقل خطورة عن مؤامرة التوطين.

العامل الفلسطيني... ليس أجنبياً

بحجة تطبيق القوانين، سعت وزارة العمل الى تطبيق خطتها لـ«مكافحة العمالة الاجنبية غير الشرعية». لكن احكام هذه القوانين نفسها تبين، بوضوح، كيف ان صفة العمالة الاجنبية لا تنطبق على كل «اجنبي»، وخصوصاً العمال الفلسطينيين بحكم إقامتهم في لبنان منذ عقود. خطة الوزارة تضفي نهج الانكار الذي لطالما اعتمدته الدولة اللبنانية لخصوصية هؤلاء، والذي أدّى الى نمو منظومة مصالح قامت على استغلال العمال اللاجئين وابتزازهم عبر حرمانهم من حقهم في إجازات عمل شرعية

هديل فرفور

لا يمكن أن تنطبق على اللاجئ الفلسطيني العامل في لبنان صفة العامل الأجنبي. هذه الخلاصة الأبرز التي أفضى إليها النقاش «المُستعر» منذ أيام بعد «اندلاع» الاحتجاجات الفلسطينية على خطّة وزارة العمل لـ«مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية». وهي النتيجة التي «اصطدم» بها وزير العمل، كميل أبو سليمان، نفسه. إذ تنبّه، أخيراً، إلى وجود قوانين «تعطي امتيازات ومنافع للعمّال الفلسطينيين»، وفق ما أعلن أمس، مُشيراً إلى أنه سيعمل على تطبيقها باعتبار أن لهؤلاء «وضعاً خاصاً».

تحت ذريعة «تطبيق القوانين»، لاقت خطة الوزارة في الأيام المنصرمة، تأييداً من كثيرين. إلّا أن أحكام هذه القوانين نفسها تُبيّن، بصورة واضحة، عدم إمكان مساواة العامل الأجنبي الوافد إلى لبنان بالعامل الفلسطيني المُقيم فيه بحكم اللجوء. فعلى سبيل المثال، يفرض مرسوم تنظيم الأجانب (رقم 17561 الصادر عام 1964) على كل أجنبي يرغب في الدخول الى لبنان «التعاطي مهنة أو عمل مأجر أو من دون أجر»، الحصول على موافقة مُسبقة من وزارة العمل، فيما يتم ربط إقامته في لبنان بمدى التزامه بأحكام قانوني العمل وإقامة الأجانب والمراسيم والقرارات التطبيقية الصادرة لهما، تحت طائلة الترحيل وغيرها من الإجراءات.

«كيف يمكن أن يُطبّق هذا الأمر في حالة من يُقيم في لبنان بحكم اللجوء؟»، يسأل وزير العمل السابق شربل نحّاس، لافتاً إلى أنّ مُقاربات تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان في ظلّ النصوص القانونية الحالية «لا تمتّ إلى واقع العمّال الفلسطينيين بصلة كونها لا تعترف لهم بخصوصيتهم».

وإلى الموافقة المُسبقة، يركّز قانون العمل اللبناني أيضاً (الصادر عام 1946 أي قبل النكبة) على مبدأ «المعاملة بالمثل» في ما يتعلّق بتمتّع الأجراء الأجانب بحقوقهم، وهو أمر مستحيل في حالة الدولة الفلسطينية المُحتلّة.

الانطلاق من هذا السرد القانوني يُعدّ ضرورياً للإشارة إلى نهج النكران الذي كانت تعيشه الدولة اللبنانية، ولا تزال، عبر إمعانها بتجاهل خصوصية اللاجئين الفلسطينيين وعدم تعديل قوانينها.

قوانين مع وقف التنفيذ

بعد عقود من الإنكار وتجاهل الواقع، اعترفت الدولة اللبنانية عام 2010، نوعاً ما، بخصوصية العمّال اللاجئين الفلسطينيين، وقرّرت تعديل قانوني الضمان والعمل. وعليه، صدر القانون الرقم 128 (تعديل المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي)، الذي نصّ على خضوع اللاجئ الفلسطيني «دون سواه» إلى أحكام قانون العمل بتمتّع الأجراء الأجانب بحقوقهم، الحصول على موافقة مُسبقة من وزارة العمل، فيما يتم ربط إقامته في لبنان بمدى التزامه بأحكام قانوني العمل وإقامة الأجانب والمراسيم والقرارات التطبيقية الصادرة لهما، تحت طائلة الترحيل وغيرها من الإجراءات.

«كيف يمكن أن يُطبّق هذا الأمر في حالة من يُقيم في لبنان بحكم اللجوء؟»، يسأل وزير العمل السابق شربل نحّاس، لافتاً إلى أنّ مُقاربات تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان في ظلّ النصوص القانونية الحالية، تعترف لهم بخصوصيتهم».

وإلى الموافقة المُسبقة، يركّز قانون العمل اللبناني أيضاً (الصادر عام 1946 أي قبل النكبة) على مبدأ «المعاملة بالمثل» في ما يتعلّق بتمتّع الأجراء الأجانب بحقوقهم، الحصول على موافقة مُسبقة من وزارة العمل، فيما يتم ربط إقامته في لبنان بمدى التزامه بأحكام قانوني العمل وإقامة الأجانب والمراسيم والقرارات التطبيقية الصادرة لهما، تحت طائلة الترحيل وغيرها من الإجراءات.

«كيف يمكن أن يُطبّق هذا الأمر في حالة من يُقيم في لبنان بحكم اللجوء؟»، يسأل وزير العمل السابق شربل نحّاس، لافتاً إلى أنّ مُقاربات تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان في ظلّ النصوص القانونية الحالية، تعترف لهم بخصوصيتهم».

وإلى الموافقة المُسبقة، يركّز قانون العمل اللبناني أيضاً (الصادر عام 1946 أي قبل النكبة) على مبدأ «المعاملة بالمثل» في ما يتعلّق بتمتّع الأجراء الأجانب بحقوقهم، الحصول على موافقة مُسبقة من وزارة العمل، فيما يتم ربط إقامته في لبنان بمدى التزامه بأحكام قانوني العمل وإقامة الأجانب والمراسيم والقرارات التطبيقية الصادرة لهما، تحت طائلة الترحيل وغيرها من الإجراءات.

«كيف يمكن أن يُطبّق هذا الأمر في حالة من يُقيم في لبنان بحكم اللجوء؟»، يسأل وزير العمل السابق شربل نحّاس، لافتاً إلى أنّ مُقاربات تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان في ظلّ النصوص القانونية الحالية، تعترف لهم بخصوصيتهم».

وإلى الموافقة المُسبقة، يركّز قانون العمل اللبناني أيضاً (الصادر عام 1946 أي قبل النكبة) على مبدأ «المعاملة بالمثل» في ما يتعلّق بتمتّع الأجراء الأجانب بحقوقهم، الحصول على موافقة مُسبقة من وزارة العمل، فيما يتم ربط إقامته في لبنان بمدى التزامه بأحكام قانوني العمل وإقامة الأجانب والمراسيم والقرارات التطبيقية الصادرة لهما، تحت طائلة الترحيل وغيرها من الإجراءات.

«كيف يمكن أن يُطبّق هذا الأمر في حالة من يُقيم في لبنان بحكم اللجوء؟»، يسأل وزير العمل السابق شربل نحّاس، لافتاً إلى أنّ مُقاربات تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان في ظلّ النصوص القانونية

> مقاربات تنظيم العمالة الأجنبية في ظلّ النصوص القانونية الحالية لا تمتّ إلى واقع العمال الفلسطينيين بصلة

اللاجئين (...) من شروط المعاملة بالمثل ورسم إجازة العمل الصادرة عن وزارة العمل».

يلفت الخبير في السياسات العامة واللاجئين، زياد الصائغ، إلى أن المراسيم التطبيقية لهذه القوانين لم تصدر بعد «وهو ما يُعدّ من أبرز الثغرات التي تحول دون منح اللاجئين الفلسطينيين خصوصيتهم المنشودة». وشدّد على ضرورة التفريق بين العامل الفلسطيني وصاحب العمل الفلسطيني، وكذلك أهمية دراسة «خصوصية صاحب العمل الفلسطيني عند تطبيق القوانين أيضاً، نظراً إلى حجم المؤسّسات التي يملكها فلسطينيون وموقعها ودورها في الاقتصاد المحلّي».

في خدمة أصحاب العمل

تفترض العمالة النظامية تسجيل الأجير والتصريح عنه من قبل صاحب العمل لدى إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهو إجراء مرتبط حكماً بحصول العامل على إجازة عمل «شرعية». وتتطلّب آلية التسجيل تسديد صاحب العمل نحو 23,5% من قيمة الراتب الذي يتقاضاه الأجير كرسوم إشتراكات لدى الضمان الاجتماعي، على أن تتوزّع بنسبة 8,5% لصندوق نهاية الخدمة و12% لصندوق تقديمات الضمان الصحّي، و3% لصندوق التعويضات العائلية.

إلّا أن الهروب من هذه الموجبات هو السمة الطاغية. عملياً، يتهرّب أصحاب العمل من دفع الاشتراكات لعدم المسّ بأرباحهم، ويمتنعون عن تسجيل العمّال مُستغلّين هشاشة وضعهم، ويهددونهم بخسارة أعمالهم في حال لجأوا إلى التصريح عن عملهم. وبهدف كسب لقمة العيش يخضع العمّال الفلسطينيون لهذه الشروط المجحفة، إضافة إلى ذلك، وبما أن تسجيل العمال الفلسطينيين يعني اقتطاع نسبة 8,5% من معاشاتهم لصندوق نهاية الخدمة من دون أن يستفيدوا بشكل مباشر من هذا الاقتطاع، يحول ذلك دون سعيهم لدى أرباب عملهم لتسجيلهم في الضمان الاجتماعي وحصولهم على إجازات عمل.

في المحصّلة، هناك آلاف العمّال الفلسطينيين العاجزين عن الحصول على إجازة عمل ومن خلالها على أبسط حقوقهم الإنسانية. فيما المستفيد الوحيد، طوال هذه السنوات، هم أصحاب المصانع والمؤسّسات الذين ساهموا في بناء منظومة مصالح على حساب العامل اللاجئ، سمحت باستغلاله، وهو ما يشير اليه عدد إجازات العمل الممنوحة لفلسطينيين عام 2016، إذ لم يتعدّ 729 إجازة (وفق تقديرات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني).

60,000

هو حجم القوى العاملة الفلسطينية في لبنان بحسب رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني الوزير السابق حسن منيمنة الذي أشار الى أن اللجنة ستطلق، خلال الأشهر المقبلة، دراسة بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزي حول اعداد العمال الفلسطينيين اللاجئين في لبنان وطبيعة عملهم. منيمنة أكّد لـ«الأخبار» أن «الأمور تتجه الى الحلحلة»، وأن وزير العمل كميل بو سليمان «وعد بإزالة العوائق القانونية التي تحول دون منح اللاجئين اجازات عمل».

تقرير

رسائل نصرالله تغيّر معادلات الصراع:

جيش العدو من الهجوم... إلى التحصين

هرة أخرى، يكشف أداء قادة جيش العدو عن حجم حضور مفاعيل قدرات حزب الله في وعيهم وحساباتهم، وأن إرادة تفعيل تلك القدرات هي العامل الأساسي الذي يحضر على طاولة القرار لدى دراسة خياراتهم العملانية. وتعكس القرارات التحصينية لهذه القيادة، عن تسليم بالعجز عن منع استهداف جبهتها الداخلية من قبل المقاومة، فبعد أيام على رسائل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، باستهداف العمق الاستراتيجي في سياق مواجهة أي عدوان إسرائيلي واسع، قررت قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي تحصين 20 موقعاً من الهجمات الصاروخية، تحسباً من إقدام حزب الله على استهدافها بصواريخ دقيقة، بحسب ما كشفت صحيفة هآرتس. يعكس هذا القرار، إلى جانب غيره من القرارات والخطوات، حجم التحول في معادلات الصراع مع إسرائيل. ويكشف عن سياسة تتبعها المؤسسة القيادية في تل أبيب، بهدف تكييف الجمهور الإسرائيلي مع محدودية قوة إسرائيل في مواجهة هذا النوع من المخاطر الصاروخية، وهو ما يمنحها هامشاً من المناورة كي يتفهم هذا الجمهور انكفاءها عن المبادرات العملانية، رغم تعاظم المخاطر. وبالمناسبة، ينبغي التذكير

علي حيدر

بعد أقل من أسبوع على الرسائل التي وجهها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله إلى العدو، بشأن قدرة المقاومة على الإضرار بعمق الكيان الإسرائيلي ومواقع الاستراتيجية، فيما لو شنّ عدواناً على لبنان، قررت قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، تحصين 20 موقعاً استراتيجياً من الهجمات الصاروخية، تحسباً من إقدام حزب الله على استهدافها بصواريخ دقيقة، بحسب ما كشفت صحيفة هآرتس. يعكس هذا القرار، إلى جانب غيره من القرارات والخطوات، حجم التحول في معادلات الصراع مع إسرائيل. ويكشف عن سياسة تتبعها المؤسسة القيادية في تل أبيب، بهدف تكييف الجمهور الإسرائيلي مع محدودية قوة إسرائيل في مواجهة هذا النوع من المخاطر الصاروخية، وهو ما يمنحها هامشاً من المناورة كي يتفهم هذا الجمهور انكفاءها عن المبادرات العملانية، رغم تعاظم المخاطر. وبالمناسبة، ينبغي التذكير بحقيقة أنّ منشأ هذا التحول تعود جذوره الأساسية إلى نتائج حرب عام 2006، التي لم تقتصر نتائجها على فشل جيش العدو في تحقيق الحسم العسكري، بل أسست أيضاً، لبلورة معادلات إقليمية، من ضمنها تحويل الجبهة الداخلية إلى جبهة قتال حقيقية. وهنا بالذات يكمن أحد أهم أسرار انكفاء العدو ومردوعيته.

الأداء الإسرائيلي في الجبهة الداخلية يؤكد فشل الخيارات الاستباقية في وجه حزب الله (هيثم الموسوي)

ينطوي قرار الجبهة الداخلية في جيش العدو على مجموعة من الرسائل المتصلة بالمبادئ العسكرية التي اعتمدها كيان العدو منذ خمسينيات القرن الماضي. استندت هذه المبادئ إلى ردع أعداء إسرائيل، وإلى قدرات إنذار متطورة تسمح لها باستشراف التهديدات، ومن ثم المبادرة إلى توجيه ضربات استباقية ووقائية، بهدف إحباط أيّ مساعٍ لبناء قدرات تهدد أمنها القومي، فضلاً عن إحباط أي خطوات عملانية ضدها.

في المقابل، تعكس هذه الإجراءات التحصينية تسليم قادة الجيش بمحدودية فعالية هذه المبادئ في مواجهة حزب الله. فهي تكشف عن عدم ركون صانع القرار في تل أبيب إلى فعالية منظومة الردع الإسرائيلية في ثني حزب الله عن خيار استخدام صواريخه في لحظة الاستحقاق. وهو ما عمّقته رسائل الأمين العام لحزب الله خلال مقابلته مع قناة «المنار» يوم الجمعة الماضي. وأوضحت بشكل غير مسبوق أن استهداف الصواريخ الثقيلة سيتركز على المنطقة التي تشكل العمود الفقري للكيان، على المستويين الاستراتيجي والاقتصادي.

خطورة هذه المعادلة، باتت أكثر حضوراً، في ظل إدراك حقيقة أن قدرات الإنذار المتطورة التي يتمتع بها جيش العدو، لم تعد تؤدي المهمة المأمولة منها، في مواجهة تكتيكات المقاومة التي حرمت العدو تثمير تفوقه التكنولوجي والعسكري. ونتيجة ذلك، تتعاظم القيادة الإسرائيلية من هذا المستجد على أنه من أهم تحدياتها.

على مستوى الخيارات، يؤكد الأداء الإسرائيلي على مستوى الجبهة الداخلية فشل الخيارات العدوانية الاستباقية التي لجأت إليها لمنع امتلاك حزب الله هذا المستوى من القدرات الذي يهدد العمق الاستراتيجي الإسرائيلي. والأهم أيضاً، أنها عكست تسليماً بفشل منظومة الاعتراض الصاروخي التي اعتمدتها كجزء من عبر حرب عام 2006. لكن إجراءات التحصين تحكي للجمهور الإسرائيلي حقيقة أن هذه المنظومات غير قادرة على حماية هذه المنشآت وغيرها.

في السياق نفسه، أطلقت إسرائيل على اجتياحها للبنان عام 1982، عنوان «عملية سلامة الجليل»، (حماية الجليل من صواريخ المقاومة الفلسطينية)، وأرادت بذلك التغطية على أهدافها الأخرى التوسعية والسياسية والاستراتيجية. في المعادلة القائمة الآن، تدرك إسرائيل أن كل الجليل والساحل وصحراء النقب تحت صواريخ حزب الله، ومع ذلك، لا تخفي عجزها وقلقها من مجرد التفكير في التوغل البري في جنوب لبنان. بل توصلت إلى قناعة مفادها أنّ أيّ اجتياح مفترض للجنوب اللبناني، سيتحول إلى تهديد استراتيجي للكيان، ولن يحمي عمقها الاستراتيجي، وهو ما يفسر انكفاءها عن تكرار مغامرتها العسكرية خلال الـ 13 عاماً. ومن أبرز من عبّر عن هذه الحقيقة، قائد سلاح الجو الإسرائيلي السابق اللواء أمير إيشل (2012 - 2017) خلال مشاركته في مؤتمر هرتسيليا، بالقول إنه «حتى لو دخلنا في عملية برية استمرت أشهراً»، فإن حزب الله «لا يقصف إسرائيل من جنوب لبنان فقط. كل لبنان مسلح بصواريخ تصل إلى عمق دولة إسرائيل»، وهو ما يؤكد اجتماع شروط الردع والكلفة الباهظة والجدوى المعدومة، انطلاقاً من أن الصواريخ ستبقى تتساقط حتى آخر نقطة في فلسطين.

> **أيلاند: أي معركة مباشرة ستخوضها إسرائيل مع حزب الله ستكون خاسرة!**

هكذا يتضح أنّ أداء قيادة جيش العدو مع الجبهة الداخلية يعكس حجم التحول الاستراتيجي الذي شهده الصراع مع إسرائيل. ومن أبرز معالمه، أن إسرائيل التي تمثل الدولة الإقليمية العظمى على مستوى القدرات التدميرية والتكنولوجية والعسكرية، والتي استندت عقيدتها العسكرية - من ضمن مبادئ أخرى - إلى مبدأ نقل المعركة إلى أراضي العدو وتدمير قدراته واحتلال أرضه. فإسرائيل هذه تجد نفسها مضطرة إلى تبني منظومة مفاهيم دفاعية، إيجابية (الاعتراض الصاروخي) وسلبية (التحصين في الداخل وعقبات طبيعية على الحدود) في مواجهة استراتيجية حزب الله بنقل المعركة إلى عمق كيان العدو.

في السابق، كانت المعلومات الاستخبارية مقدّمة لخيار استباقي يهدف إلى تدمير مصدر التهديد المحدق بكيان العدو. أما الآن، فقد لفتت صحيفة هآرتس إلى أن قرار الجبهة الداخلية تحصين منشآتها الاستراتيجية «يأتي في أعقاب تقديرات استخبارية بأن حزب الله سيعمل على استهداف مواقع استراتيجية في البلاد من أجل الإضرار بقدرات الجيش الإسرائيلي القتالية وتسجيل انتصار معنوي في مواجهة مقبلة». ونتيجة لهذا الهاجس الحاضر في ذهن قادة العدو، بفعل رسائل حزب الله، قامت الجبهة الداخلية «بتحديد المنشآت الاستراتيجية التي قد تكون هدفاً لهجمات حزب الله، من خلال عملية مسح للمواقع المهمة والحساسة، وتقرر تحصين عدد من المواقع، بما في ذلك بناء جدران خرسانية، وتعزيز الأسقف والبنايات وتثبيت أبواب مقاومة للاضرار لمنع إصابتها بشظايا صاروخية، بما في ذلك دفن بعض المواقع بحيث تكون تحت مستوى الأرض». ولفت موقع «هآرتس» إلى أنّ من بين المواقع التي ستُحصّن، منشآت تابعة لشركة الكهرباء وشركة خطوط الغاز الطبيعي الإسرائيلية، بالإضافة إلى مواقع حساسة واستراتيجية واقعة على طول البلاد وعرضها (لم يحددها). لكن مشكلة إسرائيل بنيوية وغير مرتبطة بهذه المنشأة أو تلك، بل هي نتيجة سياسة عقود لم يكن يخطر في مخيلة صناع القرار أن يأتي يوم تصبح فيه هذه المنشآت مهددة بصواريخ دقيقة انطلاقاً من لبنان. ومن أبرز من عبّر عن مستوى هذه الخطورة، رئيس شعبة التخطيط في جيش العدو، ومستشار الأمن القومي السابق اللواء غيورا ايلاند، في مؤتمر هرتسيليا مطلع الشهر الجاري، بقوله إن نقطة ضعف إسرائيل تكمن في المنشآت الاستراتيجية، مشيراً، على سبيل المثال، إلى أن «90% تقريباً من إنتاج الكهرباء في إسرائيل يتركز على 11% من أراضي الدولة... وهناك الكثير جداً من الأمثلة الإضافية على ذلك». لكن الأهم في شروحات ايلاند التي يؤكدها في كل مؤتمر ومقالة وموقف، أن أي معركة مباشرة ستخوضها إسرائيل مع حزب الله ستكون خاسرة، وأن أكثر ما يقلقه الصواريخ الدقيقة التي يمتلكها حزب الله، لأنها تعني أن «البنى التحتية الوطنية لدولة إسرائيل في خطر، ونحن دولة صغيرة».

المشهد السياسي

أرسلان: «العدلي»... أو فلتحمل الحكومة مسؤولية الدم!

قطع موقف رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان والوزير صالح الغريب، أي كلام عن إمكان تراجعهما عن مطلب تحويل جريمة البساتين إلى المجلس العدلي، وهو المطلب الذي أيّده الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله قبل أيام. يوم أمس، كان ردّ أرسلان والغريب واضحاً على الوساطة التي حملها الوزير سليم جريصاتي والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم إلى خلدة، من رئيس الحكومة سعد الحريري، الذي يقترح إحالة الملف على المحكمة العسكرية، لا على المجلس العدلي، متسلّحاً بأن اقتراح الإحالة على المجلس العدلي قد يسقط في حال التصويت عليه في مجلس الوزراء. إذ أبلغ أرسلان ضيفيه أنّ المجلس العدلي أمرٌ لا تراجع عنه، وأنه يقبل الوصول إليه بالتوافق، أو فليسقط في مجلس الوزراء.

لكنّه في ذات الوقت، حمّل الرجلين رسالةً إلى الحكومة، تتضمّن تحميلاً للمسؤولية عن الوضع الأمني في الجبل في «حال الصمت عن جريمة موصوفة سقط فيها شهيدان درزيان ومحاولة اغتيال وزير في الحكومة».

وللعلم، فإن طرح الحريري هو ذاته الذي حمله الرئيس نبيه بري للرئيس ميشال عون في بداية الأزمة. إلا أن بري عاد وأيّد الورقة التي أعدّها إبراهيم، والتي تتضمّن إخراجاً من المأزق للنائب السابق وليد جنبلاط، عبر إعلان الأخير عدم ممانعته الوصول إلى المجلس العدلي، ثم بعقد لقاء بين أرسلان وجنبلاط برعاية الرئيس عون وحضور بري والحريري، وصولاً إلى التوافق على إحالة الملف على المجلس العدلي.

> **حسمٌ الحريري بأنّ قرار الإحالة على العدلي سيسقط ليس دقيقاً تماماً**

وبحسب المعلومات، فإن استناد الحريري إلى أنّ قرار الإحالة على العدلي قد يسقط في مجلس الوزراء ليس دقيقاً تماماً، في ظلّ حسم الغريب تصويت 15 وزيراً لمصلحة هذا القرار الذي يتطلّب تأييد نصف عدد الوزراء الحاضرين لأي جلسة حكومية، فيما لا يضمن الحريري حضور جميع الوزراء وتصويتهم ضد العدلي، في النصف الثاني من الحكومة. ومما لا شكّ فيه، أن الحريري وبري يحاولان تفادي حصول تصويت في مجلس الوزراء، فالحريري يخشى انقسام حكومته. أما بري، فلا يستطيع التصويت ضد المجلس العدلي، مع وجود محاولة لاغتيال وزير وسقوط ضحايا. إلا أنه سيكون صعباً على وزراء حركة أمل التصويت إلى جانب المجلس العدلي، أو وقوف وزرائه على الحياد أو حتى غيابهم وترك جنبلاط وحيداً. وليلاً، وضع إبراهيم الحريري في أجواء لقاءاته، الذي بدوره نقل إلى جنبلاط موقف أرسلان.

وكان الحريري قد أكّد أمس، من المجلس النيابي، انعقاد جلسة لمجلس الوزراء الأسبوع المقبل.

(الأخبار)

الحريري أكّد انعقاد جلسة لمجلس الوزراء الأسبوع المقبل (مروان بوحيدر)

عز الدين:

لتعديل قوانين الأحوال الشخصية

في جلسة مناقشة الموازنة أمس، ألقت النائبة عناية عز الدين، بصفتها رئيسة للجنة المرأة والطفل النيابية، كلمة لافتة، طالبت فيها بتعديل قوانين الأحوال الشخصية، بما يضمن حماية المرأة والطفل. في ما يأتي أبرز ما ورد في كلمة عز الدين:

انطلاقاً من موقعي كرئيسة للجنة المرأة والطفل النيابية، أود طرح موضوع لا يقل أهمية عن موضوع الموازنة، ويشكل محل اهتمام لدى كل اللبنانيين بعد حدوث سلسلة من الحوادث الاجتماعية الخطيرة، وهو قضية حماية المرأة اللبنانية واحترام حقوقها.

دولة الرئيس، أيها الزملاء

إن هذه المسألة يجب أن تكون في مقدمة أولويات الحكومة والمجلس النيابي، وأن يرصد لصالحها كل الدعم التشريعي وما يترتب عنه، لأن احترام حقوق النساء هو الشرط الأساسي لحماية الأسرة التي تشكل نواة المجتمع الرئيسي ومفتاح التنمية والازدهار.

واليوم في ظل المطالبات المتعددة حول قوانين الأحوال الشخصية، أرى لزاماً عليّ أن ألفت نظر الحكومة والزملاء النواب إلى أن المطلوب العمل المستمر من أجل تجديد قوانين الأحوال الشخصية وتطويرها، بما يؤمّن أكبر قدر من العدالة في معالجة قضايا المرأة. كما أود أن أطالب وأتمنى على الزملاء النواب المسارعة إلى مناقشة والبتّ باقتراحات ومشاريع القوانين المتعلقة بالمرأة والمحالة على اللجان كي يصار فيما بعد إلى تحويلها إلى الهيئة العامة (مثلاً قانون الحقوق المدنية، وتعديلات لإزالة التمييز ضد المرأة في قوانين الضمان الاجتماعي).

إن الأسرة تحتاج إلى رعاة قبل القضاة، وإلى مرشدين وحقوقيين قبل رجال الأمن والقانون.

لذلك أقترح (وأنا أعمل على وضع اقتراحات قوانين حول هذه المسألة) إيجاد هيئات خاصة لرعاية الأسرة تقوم بمساندة المحاكم المدنية والشرعية في قضايا الزواج والطلاق والحضانة.

وأن تتولى هذه الهيئات تقديم النصيحة للزوجين في كيفية معالجة شؤونهما وتقييم وضعهما النفسي والتربوي ومدى أهليتهما في إدارة شؤون الأسرة، وتحاول إيجاد الصيغ لافتراق سليم وآمن عند الضرورة بين الزوجين، مبني على التفاهم والود والاحترام. وتساعد المحاكم في اتخاذ قرارها القضائي في فضّ النزاعات الأسرية.

أما بخصوص قوانين الأحوال الشخصية، فأود في البداية وبكل هدوء أن أؤكد، وأنا الفخورة بإيماني والتزامي، والآتية من مدرسة اعتقادها راسخ وبالدليل والفهم الصحيح بأن كافة الأديان السماوية الإلهية أتت لتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه، وأن الكثير من الالتباسات والارتكابات إنما تحدث بسبب التطبيقات الخاطئة والممارسات الملتبسة لدى بعض العاملين في هذا المجال، حالهم في ذلك كحال بعض القضاة الآخرين في المحاكم المدنية.

ونحن عندما ندعو إلى إصلاحات وتعديلات ما في قوانين الأحوال الشخصية لا نقصد الاصطدام بالأديان أو التشكيك بها، بل على العكس من ذلك نرى أن إجراء هذه التعديلات يصون الروح الإيمانية ويعزز علاقة الإنسان بعقائده ودينه.

دولة الرئيس، لقد جاء في القرآن الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم

«لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده» صدق الله العظيم

لقد أجمع الفقهاء والمفسرون على اعتبار هذه الآية الكريمة دعوة صريحة إلى ضرورة عدم إيذاء الوالدة والوالد على حد سواء عبر حرمانهم من أولادهم رعاية وحضانة ورؤية وعاطفة، وهي قاعدة يفترض أن تكون حاكمة على كافة قوانين الأحوال الشخصية المتعلقة بحضانة الأطفال، على أن يكون الاتجاه في ذلك ضمن أربعة محددات:

أولاً: تأمين أكبر قدر من الشراكة في احتضان الأطفال بين الوالدين، بما يؤمن التوازن العاطفي لهم.

ثانياً: مراعاة حاجة الطفل الدائمة والخاصة لعنصر الأمومة.

ثالثاً: الأخذ بالاعتبار الأهلية التربوية والنفسية للوالدين في موضوع الحضانة (لا يعقل أن يُعطى أب يتعاطى المخدرات مثلاً أو لديه انحراف أخلاقي ونفسي حق الحضانة... وتحرم الأم المتزنة والمتوازنة والحكيمة هذا الحق. والعكس صحيح).

رابعاً: التشدد في معالجة محاولة حرمان أحد الوالدين للآخر حقه في الأبناء والإخلال بالشراكة في الحضانة والرعاية واتخاذ الإجراءات الضرورية التي تلزم كلاً منهما باحترام حق الآخر في ذلك (وأشدد على هذه المسألة بأن يكون هناك إلزام للوالدين باحترام الحكم القضائي).

إن الأبواب الفقهية لدى المسلمين مفتوحة، وليست مغلقة، وأكتفي بالإشارة إلى تعدد آراء الفقهاء حول سنّ الحضانة، لاعتباره دليلاً على إمكانية إجراء التعديلات تحت سقف الشريعة السمحاء ودون المساس بها.

لقد حان الوقت لهذا التجديد رحمةً بأسرنا وحفاظاً عليها ودعماً للمرأة وتعزيزاً لروح العدالة والمساواة وحماية لحقوق الطفولة والإنسان.

وبناءً عليه، وانطلاقاً من معرفتي باهتمامك الشديد يا دولة الرئيس بقضايا المرأة وضرورة إنصافها، وإيمانك بأنه لا يمكن أن يكون المجتمع بخير إذا لم تكن المرأة بخير.

أتقدم منك بطلب رعاية تشكيل هيئة تضمّ كل المعنيين، وخاصة ممثلي المؤسسات الدينية والمرجعيات والحقوقيين والاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين، ونواباً لوضع أسس الإصلاح اللازمة لهذه المسألة.

دولة الرئيس، إن الكرامة لا تتجزأ. لا يمكن المجتمعَ اللبناني أن يطلب من المرأة اللبنانية أن تنجب له أطفالاً وتربيهم أبطالاً تنضح نفوسهم عزة وكرامة، ويطلب منها في الوقت نفسه أن تجد نفسها، وللأسف عند أول مشكلة تواجهها في قضايا الطلاق أو الحضانة، ذليلة مهانة، وهذا ما يجب أن نضع له حداً، وأن يكون على رأس الأولويات الحكومية والنيابية والاجتماعية.

قضية

ثلاث سنوات مرّت على انتخاب المجلس البلدي في بيروت. ثلاث سنوات عامرة بالمشاريع «قيد التنفيذ»، التي يمكن أن تدوم فيها الأعمال، قبل إنجازها، سنوات عدة وتدخل ضمن السجل الذهبي لأطول تلزيمات في الكوكب، إن نفذت في نهاية الأمر. ثلاث سنوات يتغنى فيها المجلس البلدي بـ«ترقيم» الحفر في الطرقات وتأهيل البنى التحتية وتبديل «لمبة» في نفق، فيما يستقيل من دوره الإنمائي - الاجتماعي الحقيقي بحجة «الروتين الإداري»

«إنجازات» بلدية بيروت في 3 سنوات: رشّ مبيدات وعيادات... وحديقة!

رلى ابراهيم

المجلس البلدي ورئيسه من تهمة «الكسل». واقتصار عمله على «الشغل التقليدي» للبلديات الريفية، كالتزفيت والترقيع ورشّ المبيدات وغيرها، أو العمل كماكينة انتخابية لتيار المستقبل عبر توزيع المساعدات. فيما تغيب المشاريع «الاستراتيجية» التي يتوقع من بلدية لديها إمكانات ضخمة القيام بها، كأن تبادر، مثلاً، إلى إنشاء مبانٍ سكنية لذوي الدخل المحدود من أبناء المدينة لمساعدتهم على البقاء فيها بدل أن «يتشتتوا» بين عرمون وبشامون ووادي الزينة والناعمة!

عيتاني: صلاحياتنا محدودة!

لرئيس المجلس جمال عيتاني، رأي مختلف في هذا المجال. فالسلطة التقريرية شيء (أي المجلس البلدي) والسلطة التنفيذية (أي محافظ بيروت) شيء مختلف تماماً. لذلك، «وظيفة الرئيس والأعضاء هنا تعنى بالشؤون البلدية، كإصلاح الحفر في الطرقات، وتزفيت الشوارع، إصلاح الأرصفة، الإنارة، رشّ المبيدات، رفع مستوى الخدمات وتأهيل البنى التحتية والتخطيط عبر تقديم مشاريع استثمارية»، يقول عيتاني لـ«الأخبار». أما تنفيذها، فبعهدة المحافظ، ويضيف: «ويمرّ بمسار طويل يبدأ بالداخلية فديوان المحاسبة ليصل إلى المحافظة ويبدأ العمل به من دون إبلاغنا أو معرفتنا إلا اذا رأينا الأعمال تجري بالعين المجرّدة». فالمحافظ زياد شبيب هو الذي «يوقّع العقد ويدفع للمتعهد ويراقب التنفيذ ويتسلّم الأشغال النهائية. وبعد خروج المشروع من بين أيدينا لا تعود لنا صلة به، بما فيه إخلال المتعهد باي شرط أو عدم إنجازه الأعمال المطلوبة، فتلك أمور بيد السلطة التنفيذية»، هي آلية قديمة ومهترئة، بحسب الرئيس، وينبغي تحديثها. فضلاً عن أن جزءاً من تلك المشاريع، بيد مجلس الإنماء والإعمار «الذي يتأخر بتنفيذها، كمحطة تكرير مياه الصرف الصحي، وهو ما يؤدي إلى صبّ المياه المبتذلة في البحر. وصلنا إلى حلّ مؤقت نعمل على تنفيذه حالياً عبر إبعادها قدر المستطاع عن الشاطئ إلى قلب البحر بواسطة أنابيب تبرع بها النائب فؤاد مخزومي». ويشير عيتاني إلى مشاريع أخرى «كالمكننة والموقع الإلكتروني للمجلس، الأول عالق لدى المحافظ، والثاني طلب أن يشغّله شخصياً من دون أن نرى أي شيء بعد». يشتكي الرئيس من البطء في تمرير مشاريعه، بعضها يأخذ سنة ونصف سنة ما بين الداخلية وديوان المحاسبة والمحافظ طبعاً، وبعضها بحاجة لحلّ شامل لا يمكن بيروت وحدها تنفيذه، كخطة النقل العام التي يفترض أن تبدأ من طبرجا. رغم ذلك، «بوعد الناس رح يكون في باصات في بيروت السنة الجايي». أما الإنجازات التي يعددها عيتاني، فهي: 1- «مليون دولار سنوياً للجمعيات، وبدأنا الآن بتقديم مساهمات للبيارتة (على السجل وليس السكان) الذين يعانون من فشل كلي أو سرطان»، 2-عيادات للبيارتة في بشامون. 3- أنجزنا دفتر شروط لاستقدام 12 سيارة إسعاف مجهزة كمستشفى متنقل.

> **يشكو الرئيس من البطء في تمرير مشاريعه التي تأخذ عاماً كاملاً على الاقل بين الديوان والمحافظ**

4- تأهيل للبنى التحتية في رأس النبع وجان دارك.

5- حديقة المتروبوليت إلياس عودة وموقف للسيارات تحت الأرض (بدأ العمل عليها المجلس السابق).

6- رشّ المبيدات لمكافحة الحشرات والقوارض (تدخل في إطار الصيانة الدورية)».

تلك هي «المشاريع» التي انتهت الأعمال بها، فيما يسرد الرئيس عشرات «المشاريع» قيد التنفيذ والتحضير التي لا يمكن ضمان انتهائها في عهده، نظراً إلى البيروقراطية البطيئة التي تحدث عنها بنفسه. أمام هذه «المشاريع» إن كنت مواطناً بيروتياً، هل تعيد انتخاب هذا المجلس ورئيسه؟»، «نعم»، يجيب عيتاني، «لكن ربما أعمل على تغيير بعض أعضاء المجلس الحالي، فللأسف غالبيتهم باستثنائي أنا ونائب الرئيس غير متفرغين للعمل في البلدية، فيأتون خلال الاجتماع الأسبوعي ليبدوا ملاحظاتهم ويرحلوا. في حين أن المطلوب أن يجولوا في المناطق وينقلوا حاجاتها والمشاريع التي من الممكن تنفيذها فيها».

البلدية تكتشف الفرز

كان يمكن التغاضي عن قلة المشاريع والإنجازات لو أن البلدية استغلت، على سبيل المثال لا الحصر، أزمة النفايات لتحويل بيروت إلى مدينة صديقة للبيئة، ولا سيما أن عشرات الجمعيات المدنية والبيئية تنشط فيها. لكن المجلس البلدي اختار ما يبرع به، وهو ألّا يفعل شيئاً، وإلا يقدّم حلولاً، باستثناء تلك التي تنادي بحرق «الأخضر واليابس». فكانت المحرقة الحلّ النموذجي بالنسبة إلى رئيس البلدية وبعض الأعضاء. وعند السؤال عن الفرز، يأتي الجواب بأن «الناس لا يريدون الفرز». يستسهل أنصار المحرقة رمي الإجابة السريعة، بدلاً من وضع خطة محفزة على الفرز وإجبار شركة «رامكو» على التزام عقدها أولاً، الذي يحتوي على بنود خاصة بالفرز. أخيراً، كلّفت البلدية إحدى الناشطات في الجمعيات المدنية تشجيعَ حيّ واحد من أحياء بيروت الكثيرة على الفرز. تتقاضى الأخيرة مبلغاً من البلدية لقاء هذا العمل، وتتقاضى أيضاً مبلغاً شهرياً من السكان! المبادرة الوحيدة الإيجابية هنا، انتباه المجلس البلدي إلى قدرته على التخفيف من أكياس النايلون، عبر منعها من «سوبرماركات» بيروت مقابل استعمال أكياس القماش، علماً أنه لم يبدأ التطبيق بعد. فيما يعمل محافظ بيروت، زياد شبيب، بالتعاون مع الجمعيات الأهلية ومتعهد جمع النفايات من العاصمة، أي «رامكو» على التسويق لبدء الفرز في بدارو. إذاً، الفرز ممكن، وسكان بيروت يتجاوبون عندما يبادر أحد باتجاههم، وليس الأمر بالصعوبة التي تتحدث عنها بلدية بيروت لتبرير كسلها أولاً، وعدم رغبتها في بذل أي مجهود ثانياً، ربما لتبرير لجوء البعض فيها إلى الحلول التي لا تحتاج لجهود، كحرق النفايات، والتي تدرّ أموالاً في الوقت عينه.

اخيرا اكتشف المجلس البلدي انه يمكن فرز النفايات في بيروت إذا توافرت الإدارة اللازمة (هيثم الموسوي)

تحقيق

لافتات السرعة على «أشباه» الأوتوسترادات: سرعات قصوى أم أفخاخ؟

في بلاد يتعدى فيها عدد ضحايا حوادث السير 400 قتيل سنوياً، قد يبدو خفض الحد الأقصى للسرعة في «الاوتوسترادات» الى 80 كلم في الساعة معقولاً. لكن المعطيات تفيد بأن لبنان ليس فيه «اوتسترادات»، وأن بعض السرعات القصوى لا تتلاءم مع التصميم الهندسي «المتاريح» خصوصاً في العاصمة، حيث تُطبّق معايير هندسية اغلبها افتراضي، من دون أن تتّضح الجهات المكلّفة بتحديد السرعات

زينب عثمان

لا أحد من المارة يعلم متى جرى تثبيت لافتة السرعة المحدّدة بـ80 كلم (في الساعة) على أوتوسترد طريق المطار. لكن السائقين تنبّهوا أخيراً إلى وجود اللافتة الصغيرة بعدما تفادى بعضهم «مجازر» مرورية كادت تقع وهم يحاولون تخفيف سرعاتهم فجأة هرباً من فخ رادار المراقبة المستحدث وسط الأوتوسترد.

> **معايير تحديد السرعة القصوى موجودة لكنها غير واضحة في ظل تضارب الصلاحيات**

ليس هناك شيء اسمه «أوتوستراد» في لبنان (مروان طحطح)

«81»، «85»، «89»... يرصد الرادار تباعاً أرقام «المخالفين»، لتُسطّر على إثره مخالفات سرعة تقدّر يومياً بالمئات، حسب بيانات قوى الأمن الداخلي. لكن الأرقام التي يلتقطها الرادار يستغرب المواطنون اعتبارها سرعة مخالفة. «لأننا نسير على طريق سريع»، يقول سائق شاحنة راجع بنود قانون السير «الذي يلزم السائقين عدم تجاوز سرعة الـ100 كلم/س على الأوتوسترادات». ورأى في الإجراء مجرّد «نصبة جديدة تدرّ على الدولة أموالاً طائلة».

لا يتّفق خبير نُظم النقل، تمّام نقّاش، مع السائق في تصنيفه للطريق بـ«السريع»، من دون أن يلغي تماماً فرضية «فخ الدولة». ففي «الوضع الحالي، ليس هناك شيء اسمه أوتوستراد في لبنان»، يشدّد نقّاش. وهذه نقطة مهمة تشكّل مدخلاً للنقاش حول واقع التخطيط الحضري في مجال النقل، الذي تمخّضت عنه «محاولات» أوتوسترادات على كامل الأراضي اللبنانية.

حسب وجهة نظر الخبير المتقاعد، لبنان لم يحترم قانون «نظام وتنظيم الأوتسترادات» الصادر في الستينيات، ولم يطبّقه يوماً. وهو قانونياً، يحدّد مواصفات وخصائص ما يعرف عالمياً بـ«limited access highway»، أي الطريق العريض المقسوم إلى اتجاهين، ويحتمل أكثر من مسار واحد في كل اتجاه، بحيث أن الخروج منه والدخول إليه ينحصر بمفارق محدّدة وقليلة. والحال أن هذا التصنيف لا ينطبق حالياً على تصميمات الطرق السريعة، خصوصاً في العاصمة، حيث التصميم المدني «المتاريح» والسرعات القصوى المتفاوتة ضمن الطريق الواحدة، الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن المعايير المتّبعة اليوم في تحديد السرعة القصوى، وما إذا كانت الوزارات والهيئات المعنية تتعامل مع طريق المطار، مثلاً، على أنه «أوتوستراد»، خلافاً لتصنيف القانون غير المعمول باصوله في الأساس. علماً أن المادة (26) من قانون السير الجديد تشترط «عدم تجاوز سرعة 100 كلم/س على الأتوستسرادات، 70 كلم/س خارج المناطق المأهولة و50 كلم/س داخل المناطق المأهولة».

لافتات بمعايير «غير واضحة»

هذه التساؤلات وغيرها يختصرها الخبير في السلامة المرورية، وأحد مؤسسي الأكاديمية اللبنانية الدولية للسلامة المرورية (LIRSA)، كامل ابراهيم، بسؤال أساسي: هل تتناسب السرعات القصوى التي يضعها متعهّدون مع الواقع؟ «لا أعتقد ذلك»، بطبيعة الحال، ثمة معايير هندسية على كل طريق، تُعتمد بتوجهات علمية من المفترض أن يضعها خبراء في وزارة الأشغال العامة والبلديات. لكنها «توجهات لا تُعتمد في لبنان ونادراً ما يتم تطبيقها لأسباب عدة وشائكة، أبرزها هروب بعض الجهات، وتحديداً وزارة الأشغال، من تحمل نفقات استجلاب استشاري أو خبير». وعدم اعتماد تلك التوجهات يؤسس، حسب ابراهيم، لمشكلة «الاستنسابية» في تحديد السرعة القصوى. وثمة عوائق أخرى تعترض تطبيق التوجهات العلمية خلال تحديد السرعة القصوى، مثل: «الطرقات غير السليمة، عدم تطبيق السائقين لقانون السير وتقاعس اللجان والمجالس التي أنشئت بموجب القانون عن تأدية عملها، فضلاً عن غياب الدراسات المتعلقة بالسلامة المرورية عموماً». ويقول ابراهيم إن المعايير موجودة، لكنها «غير واضحة» وآلية تطبيقها شائكة، في ظل التضارب الحاصل بين صلاحيات كلا من وزارتي الأشغال والداخلية، بلدية بيروت والبلديات عموماً، إلى جانب الفوضى العمرانية التي تواكب التمدّد المدني.

من يحدّد السرعات القصوى؟

في حديث لـ«الأخبار»، يقول المهندس في مجلس الإنماء والإعمار، إيلي الحلو، إن السرعات في المشاريع التي يتولاها المجلس، تُحدَّد حسب ما يعرف هندسياً بـ«السرعة التصميمية» (أعلى سرعة مستمرة يمكن أن تسير بها السيارة بأمان على طريق رئيسي استناداً لبنية الطريق) و«السرعة التشغيلية»، في الوقت الذي تبقى فيه معايير الأولى افتراضية، فإن «السرعة التشغيلية تخضع لمعايير يضعها خبراء بعد التجربة الواقعية لمعدلات السرعة المناسبة». أما السرعات في الطرق «المصنّفة» فتضعها وزارة الأشغال، فيما «غير المصنّفة والمدينية» تخضع لمسؤولية البلديات عموماً. في حين أن كل الطرقات التي تقع في النطاق البلدي لبيروت، «بما فيها السريعة»، تخضع لسلطة بلدية بيروت حصراً، في تصنيف لم يوافق عليه مصدر في وزارة الأشغال، أكد لـ«الأخبار» أن تحديد السرعة في العاصمة يخضع لسلطة هيئة إدارة السير التابعة لوزارة الداخلية والبلديات. إلا أن مدير عام الهيئة هدى سلوم، نفت صحة ذلك، في حين قال مكتبها إن عمل الهيئة لا يشمل تحديد معايير السرعة. مصادر أخرى أحالت الملفّ إلى مدير الطرق في الوزارة، حاتم العيسمي، لكن الأخير أكد عدم اختصاصه في المسألة، وأحالنا بدوره إلى المدير العام للطرق والمباني في الوزارة، طانيوس بولس، الذي لم نلقَ منه أي جواب!

على الحافة

مسوّدة «استراتيجية إدارة النفايات»:

إرباك وخلط في المفاهيم وغياب لمبادئ أساسية!

حبيب معلوف

دعت وزارة البيئة متخصصين، اليوم، لمناقشة مسودة الاستراتيجية الوطنية للادارة المتكاملة للنفايات الصلبة. الخطوة مهمة، رغم أنها تأتي متأخرة نحو نصف قرن، بقدر ما تبدو مربكة، على أمل ألا تكون مجرد «رفع عتب» لإسكات الانتقادات. وينبع الارتباك، أساساً، من أن وزير البيئة فادي جريصاتي رفع الى مجلس الوزراء «خارطة طريق» مستنداً اليها، وهي لا تزال «مسوّدة»، تحتاج الى كثير من النقاش، بدليل دعوة اليوم.

تتألف المسوّدة من 59 صفحة، هي كناية عن ترجمة غير دقيقة لتقرير خبير أجنبي طُلب منه - على عجل - إعداد «استراتيجية». لا تزال تحتاج الى كثير من التوضيحات ومراجعة المفاهيم والمنهجية وتسلسل الافكار والخلاصات... لكي تستحق أن تُسمّى «استراتيجية».

بعيداً من أخطاء الإملاء والترجمة والصياغة والتناقضات في المفاهيم، تقول مقدمة المسوّدة إنها «استراتيجية للادارة المتكاملة للنفايات». لكنها، عند التعريف، تستثني بعض انواع النفايات. إذ لا تشمل، مثلاً، النفايات المشعّة والانبعاثات الغازية ومياه الصرف الصحي... من دون أن تبرر هذا الاستثناء، ولماذا تخصيصها للنفايات الصلبة فقط! فيما لا تقلّ النفايات السائلة خطورة في بلد مثل لبنان، لا تزال أكثر من 80% من نفاياته السائلة (المنزلية وغير المنزلية) من دون معالجة!

تخلّص ام معالجة؟

الارباك يحيط أيضاً بما اذا كانت هذه الاستراتيجية ترجمة لقانون النفايات الذي حمل الرقم 80 وأقر العام 2018، أم أنها وُضعت لتوجه القوانين والاجراءات التي تأتي بعدها لمدة عشر سنوات على الاقل. اما في ما يتعلق بالرؤيا والمهمة والمبادئ التي يفترض أن تحكم هذه الاستراتيجية، فيبدو واضحاً أن المترجمين والمراجعين لا يعرفون الفوارق بين المفاهيم، ويخلطون بينها.

وتبلغ المسوّدة ذروة الضياع عندما تعتبر أن «الهدف الرئيسي» للاستراتيجية هو «تعزيز التزام لبنان بتخفيف الآثار البيئية المرتبطة بأنشطة ادارة النفايات وتشجيع تقديم أفضل الممارسات لخدمة التخلص من النفايات». إن يبدو وكأن هذا الهدف وضع من أجل جهات غير لبنانية مانحة او مستثمرة (عندما تتحدث عن «التزام» لبنان)، او من أجل مستثمر معيّن (عندما تتحدث عن «أفضل الممارسات لخدمة التخلص من النفايات»).

كما أنه ليس مفهوماً سبب الإصرار على استخدام تعبير «التخلص» من النفايات بدل «المعالجة»، خلافاً للأدبيات البيئية الأساسية! إذ أن فكرة «التخلص» توحي بالعشوائية التي كانت عنوان المرحلة السابقة التي سادها منطق «الخطط الطارئة». أما الفضيحة الأكبر فتكمن في المبادئ التي تستند اليها المسودة. اذ لم يستدد من أعدّها او ترجمها من كل الملاحظات السابقة، خصوصا الورشة التي نظمها برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجلس النواب في 2017/4/12 وخصصت لمناقشة المبادئ الاستراتيجية لادارة النفايات! وهي تتجاهل مبادئ اساسية يفترض على اساسها تحديد الاولويات وتقييم الخيارات والتقنيات وتوزيع المسؤوليات.

الوقاية من ماذا؟

صحيح أن المسودة تعطي «مبدأ العمل الوقائي والتخفيف (استخدمت كلمة «منع» لسوء الترجمة) من إنتاج النفايات الصلبة» الأولوية الأساسية بهدف تقليل الآثار السلبية لهذه النفايات على البيئة... الا انها لا تحدد كيف يفترض ترجمة «مبدأ التخفيف» (يمكن ان يطلق عليه أيضا مبدأ «الحذر والتجنب»)، كما لا تنص على مبادئ اخرى اساسية، مثل مبدأ «المسؤوليات البيئية» وتوزّعها وتدرّجها بين المنتج والمصنّع والمسوّق والتاجر والمستهلك، كل بحسب مساهمته في انتاج النفايات، ومبدأ «حق المعرفة» عبر تشريعات وقوانين تضمن حق المواطن - المستهلك بالوصول الى المعلومات ومعرفة الكلفة الحقيقية للمنتج ومكوّناته، ناهيك عن مبادئ تشدد على «تعديل الأسعار لتعكس الكلفة الحقيقية لإنتاج السلع»، بما فيها تكاليف الاستخراج ومدى ندرة الموارد وتأثيرات الاستخراج والتصنيع والنقل والتسويق والاستهلاك على الهواء والماء والتربة وعلى تغير المناخ وتكاليف معالجتها بعد ان تتحول الى نفايات والكلفة المترتبة على الأجيال الآتية في حال لم تكن المعالجة نهائية. إذ لم يعد مقبولا تقليل سعر اي سلعة، لدواعي المنافسة والربح، في وقت دُمرت أثناء انتاجها موارد أولية كثيرة، وتسببت عمليات الإنتاج بتلويث المياه الجوفية والتربة او مياه البحر، والإضرار بصحة العامل... وأحدث تحولها الى نفايات انبعاثات بالهواء تضر بالصحة العامة وبالمناخ المحلي والعالمي وتسربات تضر بالتربة والمياه الجوفية، لأن ما نوفره في سعر السلعة، قد ندفعه مستقبلا في معالجة الأمراض الناجمة عن التلوث الذي تسبّبه.

اين الضريبة؟

يلعب النظام الضرائبي لدينا دورا سلبيا جدا ضد فكرة الاستدامة. فهو يشجع الاستهلاك وبراكم النفايات ولا يأخذ في الاعتبار ديمومة الموارد وكلفة معالجة النفايات. وفي هذا السياق، لم تقترح الاستراتيجية اعتماد مبدأ «الضريبة البيئية». إذ أن رفع الضريبة على المنتجات لتعكس الكلفة الحقيقية للإنتاج، وعلى السلع التي تتحول الى نفايات ذات كلفة معالجة مرتفعة، وعلى المخصّبات الصناعية والمبيدات الكيميائية والوقود الاحفوري... يشجع على استخدام السلع الاكثر استدامة ويخفف من انتاج النفايات، ويوفّر الدعم للزراعة العضوية ولاستخدامات الطاقة المتجددة اللامركزية التي يستفيد منها الافراد وليس الشركات الكبرى فقط، إضافة الى تشجيع رياضة المشي او ركوب الدراجات او وسائل النقل العامة... الخ.

الاسترداد والتاجير بدل البيع

يفترض باستراتيجية النفايات تطبيق مبدأ «دعم الإنتاج الأقرب الى الدورة الطبيعية». وعليها، بالتالي، ان تصحح الخطأ التاريخي المتمثل بالتعارض بين دورة الطبيعة والحياة الدائرية والنمط الاقتصادي الصناعي الانتاجي الخطي. كما تجاهلت المسودة تطبيق مبدأ الاسترداد او «الاستئجار بدل التملك» الذي يفترض أن يطبق بآليات قانونية على الكثير من السلع الالكترونية الكثيفة الاستعمال، والتي بات تصنيعها وتطويرها يتغير باستمرار فتتحول، بسرعة، الى نفايات مثل الهواتف الذكية والكمبيوترات، وحتى تلك التي كان يتم تصنيفها عالميا كمواد معمرة مثل السيارات وأجهزة التلفزيون والراديو وكاميرات التصوير والفيديو والثلاجات والغسالات... هذه الادوات، يفترض ان لا يتم تملكها، بل استئجارها ضمن عقود معينة بين الوكيل والشاري. وهكذا يفترض ان تعود إلزامياً الى مصنّعها الأصلي. تطبيق هذه المنظومة الدائرية (تصنيع واستخدام وإعادة الى المصنّع) يلزم الشركات بالتصميم على أساس إعادة التفكيك والتصنيع لاحقاً.

التمويه وتوزيع المسؤوليات

تقترح المسودة اطاراً معقولاً لتوزيع المسؤوليات، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز صلاحية وزارة البيئة، لكنه يحتاج الى بعض النقاش في التفاصيل مع المعنيين في وزارات على تماس مع هذه الصلاحية، مثل وزارات الداخلية والمال والصناعة والاقتصاد والعدل والصحة والزراعة والطاقة، اضافة الى البلديات واتحادات البلديات. كما أنها شهدت تطوراً في ما يتعلق بطرق التمويل. فلم تعد تقتصر على عنوان «استرداد كلفة المعالجة»، كما كانت مطروحة في القانون، بل تطور الاطار الاستراتيجي المقترح في المسودة ليطال الضرائب الخطي. كما تجاهلت المسودة تطبيق مبدأ الاسترداد او «الاستئجار بدل التملك» الذي يفترض أن يطبق بآليات قانونية على الكثير من السلع الالكترونية الكثيفة الاستعمال، والتي بات تصنيعها وتطويرها يتغير باستمرار فتتحول، بسرعة، الى نفايات مثل الهواتف الذكية والكمبيوترات، وحتى تلك التي كان يتم تصنيفها عالميا كمواد معمرة مثل السيارات وأجهزة التلفزيون والراديو وكاميرات التصوير والفيديو والثلاجات والغسالات... هذه الادوات، يفترض ان لا يتم تملكها، بل استئجارها ضمن عقود معينة بين الوكيل والشاري. وهكذا يفترض ان تعود إلزامياً الى مصنّعها الأصلي. تطبيق هذه المنظومة الدائرية (تصنيع واستخدام وإعادة الى المصنّع) يلزم الشركات بالتصميم على أساس إعادة التفكيك والتصنيع لاحقاً.

التمويه وتوزيع المسؤوليات

تقترح المسودة اطاراً معقولاً لتوزيع المسؤوليات، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز صلاحية وزارة البيئة، لكنه يحتاج الى بعض النقاش في التفاصيل مع المعنيين في وزارات على تماس مع هذه الصلاحية، مثل وزارات الداخلية والمال والصناعة والاقتصاد والعدل والصحة والزراعة والطاقة، اضافة الى البلديات واتحادات البلديات. كما أنها شهدت تطوراً في ما يتعلق بطرق التمويل. فلم تعد تقتصر على عنوان «استرداد كلفة المعالجة»، كما كانت مطروحة في القانون، بل تطور الاطار الاستراتيجي المقترح في المسودة ليطال الضرائب الخطي. كما تجاهلت المسودة تطبيق مبدأ الاسترداد او «الاستئجار بدل التملك» الذي يفترض أن يطبق بآليات قانونية على الكثير من السلع الالكترونية الكثيفة الاستعمال، والتي بات تصنيعها وتطويرها يتغير باستمرار فتتحول، بسرعة، الى نفايات مثل الهواتف الذكية والكمبيوترات، وحتى تلك التي كان يتم تصنيفها عالميا كمواد معمرة مثل السيارات وأجهزة التلفزيون والراديو وكاميرات التصوير والفيديو والثلاجات والغسالات... هذه الادوات، يفترض ان لا يتم تملكها، بل استئجارها ضمن عقود معينة بين الوكيل والشاري. وهكذا يفترض ان تعود إلزامياً الى مصنّعها الأصلي. تطبيق هذه المنظومة الدائرية (تصنيع واستخدام وإعادة الى المصنّع) يلزم الشركات بالتصميم على أساس إعادة التفكيك والتصنيع لاحقاً.

كأس أمم أفريقيا

نهائي القارة «لا» يقسم الجمهور المصري

فلسطين في القلب

علاقة قوية تجمع الجماهير الفلسطينية بأندية كرة القدم المصرية، خاصة الأهلي والزمالك، وربما لهذا الأمر علاقة بالقرب الجغرافي، وحتى احتراف بعض اللاعبين الفلسطينيين في مصر، حتى إنه في قطاع غزة هناك روابط مشجعين للأهلي والزمالك، وهم على تنسيق دائم مع الجمهور في مصر. هذا في مكان، ولكن الأبرز هو علاقة الجمهور الفلسطيني بالمنتخب الجزائري، التي هي علاقة وجدانية مميّزة.

بين الجمهورين الجزائري والفلسطيني الرياضي علاقة حب وتعاطف ومقاومة. علاقة تُترجمها فرحة مشجعي الجزائر، حين سجّل المنتخب الفلسطيني هدفاً في مرمى نظيره الجزائري، ضمن مباراة جمعت الطرفين على ملعب «5 جويلية» قبل ثلاث سنوات. علاقة تاريخيةٌ بين شعبين، عنوانها الشهداء، بين بلد المليون شهيد، ومئات الآلاف الذي استشهدوا للدفاع عن أرضهم المحتلّة. يُقال: «لو كانت فلسطين جارة الجزائر لتحررت منذ زمن».

وهذا الأمر لإعطاء دلالة على مدى تعلق الشعب الجزائري بالقضية الفلسطينية، والتي تظهر دائماً خلال مباريات كرة القدم، حيث يرفع الجمهور الجزائري أعلام فلسطين في كل محفل كروي.

اليوم يُقلّص الشعبان المسافة بينهما، ويلتقيان على الأراضي المصرية، حيث يلعب المنتخب الجزائري المباراة النهائية ضمن بطولة كأس الأمم الأفريقية. جمهور الجزائر لم ينسَ فلسطين حتّى خلال الأوقات الخاصة، هتفوا لها على المدرجات، «فلسطين الشهداء». الجمهور الفلسطيني ردّ التحية بمثلها. ارتباط الشعب الجزائري بالقضية الفلسطينية يتجاوز التعاطف السياسي معها. الاحتلال الذي عانت منه الجزائر، يقيسه شعبها على الفلسطينيين، إذ إن مرحلة النضال متشابهة بينهما والتظاهرات الجزائرية الشعبية لا تكاد تخلو من رفع الأعلام الفلسطينية، والعكس يحصل خلال مواجهات الفلسطينيين مع الاحتلال في غزة والضفة الغربية. أساساً، كانت الجزائر أول من احتضن الثورة الفلسطينية في مراحل تأسيسها. هذه العلاقة ليست حديثة العهد، لكن الجمهور الرياضي عزز حضورها الإعلامي. الصورة التي لا تذهب من الذاكرة، هي صورة المنتخب الجزائري الأولمبي الذي ارتدى لاعبوه الـ«شال» الفلسطيني العام الماضي، كتحية للفلسطينيين وحب لهم.

اليوم تلعب الجزائر وسط حضور كبير لجمهورها، وفلسطين ستكون حاضرة على المدرجات في مصر. الجمهور الجزائري يحمل الأعلام الفلسطينية، والجمهور الفلسطيني سيهتف للجزائر حباً وفرحاً، وسيحتفل مع الجزائريين باللقب الأغلى في حال تحقق.

تحضيرات كبيرة اتخذها الاتحاد المصري لكرة القدم، ومعه الاتحاد الإفريقي لنهائي كأس امم إفريقيا لكرة القدم. الجزائر ستواجه السنغال غدا (الجمعة) في العاصمة القاهرة. والجميع ينتظر الجمهور المصري، ليرى الموقف الذي سيتخذه، وأي منتخب سيختار ليدعمه في النهائي

حسين سمور

بعد خروج منتخب مصر على يد جنوب إفريقيا من دور الـ16 لبطولة إفريقيا، عزّف الجمهور المصري عن الحضور إلى المدرجات، بعد أن فقد الحافز لذلك. تطورات البطولة أعادت تحريك الجماهير المصرية العاشقة لكرة القدم. منتخبان عربيان وصلا إلى نصف النهائي، هما تونس والجزائر، وهو ما دفع عدداً كبيراً من المشجعين المصريين إلى العودة للمدرجات، ودعم المنتخبات العربية. هذا الجمهور انقسم بداية، فمنهم من دعم تونس، فيما ذهب البعض لتشجيع الجزائر، والبعض أيضاً شجع السنغال (رغم أن أعداده لم تكن كبيرة). خرجت تونس، ووصلت الجزائر إلى المباراة النهائية، وهو ما وضع المصريين أمام خيارين: تشجيع السنغال على حساب الجار الجزائري، والشقيق العربي، أو تشجيع الجزائر.

أساس الخلاف الرياضي بين البلدين يعود إلى عام 2009، وتحديداً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، حينها تعرضت حافلة المنتخب الجزائري لاعتداء من قبل مشجعين مصريين في القاهرة، بعد أن وصل لخوض مباراة ضمن التصفيات المؤهلة إلى مونديال جنوب إفريقيا (2010). وتكررت أحداث الشغب على هامش مباراة فاصلة بين المنتخبين أقيمت في السودان، وانتهت بتأهل الجزائر للمونديال على حساب مصر. وبين هاتين المباراتين حصلت العديد من التطورات، والاتهامات المتبادلة بين البلدين حول من بدأ بالاعتداء على الآخر، وحصل أيضاً توتر إعلامي، ووصلت الأمور إلى استدعاء دبلوماسيين وتوتر في العلاقات استمر لنحو ثلاثة أشهر بين البلدين.

في تلك الفترة أكدت بعض المصادر المتابعة لهذه الحوادث، أن الخلاف أساسه سياسي بين الدولتين وليس رياضياً، لكن جرى توتير الأجواء حينها من قبل البعض، واستغلال مباريات تصفيات كأس العالم الحساسة، من أجل غايات سياسية وصراع نفوذ، بحسب وصف البعض. هذه الأحداث يبدو أنها لا تزال ترخي ببعض ظلالها البسيطة

> أساس الخلاف يعود الى العام 2009 خلال تصفيات كأس العالم

على البطولة الإفريقية، ولكن ما هو واضح بحسب التطورات، أن عدداً بسيطاً جداً من الجمهور المصري سيدعم السنغال، فيما النسبة الأكبر من هؤلاء المشجعين سيدعمون الجزائر للفوز بالبطولة القارية، ورفع اللقب، رغم أن الغصة بحرمان مصر الوصول إلى كأس العالم عام 2010 لا تزال حاضرة عند البعض.

الأمر المهم والأساسي الذي سيجعل غالبية الجمهور المصري تقف خلف المنتخب الجزائري، أن «محاربي الصحراء» استحقوا الوصول إلى المباراة النهائية، وهم المنتخب الذي قدّم أفضل كرة قدم خلال البطولة، وأكثرها متعة. الجماهير المصرية أيضاً غاضبة من لاعبي منتخبها الوطني، الذين لم يقدموا الأداء المطلوب للذهاب بعيداً في البطولة. الجماهير المصرية تعتبر أن اللاعبين لم يلعبوا من أجل قميص المنتخب، حتى إن محمد صلاح لم يقدّم الأداء الذي عرف به مع ليفربول الإنكليزي، وكذلك معظم زملائه الآخرين.

ما جعل جميع الجماهير العربية تتعاطف مع منتخب الجزائر، الروح القتالية العالية التي يقدمها اللاعبون، كما الإصرار على الفوز لإسعاد الجماهير.

لاعبو المنتخب الجزائري كل تركيزهم داخل الملعب، فيما كان تركيز المصريين خارجه، فأزمة حادثة اللاعب عمرو وردة بظلالها على المنتخب المصري، وكذلك أبدى الجمهور استياءه من دفاع زملائه في المنتخب عنه، رغم قضية التحرش، وسلوكه غير الاحترافي، وفي مقدمة هؤلاء محمد صلاح.

الجمهور المصري الذي سيقف خلف الجزائر اليوم، كان يتمنّى النفس بأن تلعب مصر بالطريقة ذاتها التي يلعب بها رياض محرز وزملاؤه. الجمهور في النهاية هو الجمهور، له عقليته الخاصة، ويقف خلف من يقدم كرة قدم جميلة، ومن يلعب من أجل القميص الذي يرتديه، لأن الفوز هو الهدف، ومتعة الأداء هي ما يطلبه. ليس هناك مشجع يدفع ثمن بطاقة مباراة، إلا ليشاهد كرة قدم جميلة ويشبع رغبته.

الجمهور المصري العاشق لكرة القدم، الذي يتابع مباريات الأهلي والزمالك، ويتابع مباريات دوري أبطال اوروبا وإفريقيا ومختلف أندية العالم المميّزة، لا شك في أنه سيقف خلف الجزائر، التي تقدم كرة قدم جميلة. رياض محرز، وبغداد بونجاح وإسماعيل بن ناصر ويوسف بلايلي، وجميع لاعبي الجزائر يقدمون كرة قدم يستحقون عليها التشجيع والإشادة، لأنهم يحققون للجمهور جزءاً مهماً من رسالة كرة القدم وهدفها، وهي المتعة والإثارة والجمالية.

الجمهور المصري ومعه الجمهور العربي وكل من يحب كرة القدم، سيقف خلف الجزائر في العرس الإفريقي الأكبر.

عدد كبير من الجمهور سيدعم الجزائر (فضل سنا ـ أف ب)

خطة أمنية أم «تضييق على الجزائريين»؟

القاهرة ـ الأخبار

إجراءات أمنية استثنائية تتخذها الأجهزة المصرية قبيل المباراة النهائية لـ«كأس أمم إفريقيا» التي تجمع ليل غد (الجمعة) منتخبي الجزائر والسنغال في العاصمة القاهرة. تروّج الأجهزة الأمنية لـ«خطة محكمة» بشأن المشجعين الجزائريين الذين سيحضرون المباراة بأعداد كبيرة، وتروّج أيضاً لإمكانية حصول أعمال شغب يثيرها هؤلاء. قد تكون هذه خطوة استباقية لمحاولة وضع ضغوط على الجزائريين لمنعهم من الحضور على المدرجات، أو تحضيراً لموجة اعتقالات قبل المباراة أو خلالها أو بعدها، من يدري؟

الأمن المصري فرض إجراءات استثنائية (خافيير سوريانو ـ أف ب)

وكانت الداخلية المصرية قد رحّلت عدداً من الجزائريين بعد مباراة هتافات سياسية على المدرجات، ولكن كل هذه الاتهامات لم تُثبَت بالصورة المطلوبة. وكانت أجهزة الأمن قد استثنت الجزائريين من نظام حجز التذاكر الذي وُضع قبل البطولة، وهو يتيح معرفة هوية حاجز التذكرة وجميع بياناته، لكنها في الوقت ذاته ربطت موضوع دخول الجزائريين إلى الملاعب باستعمال جوازات السفر فقط، وهي أيضاً تحوي البيانات الشخصية.

الخطة التي وضعتها «الداخلية» تشارك فيها أيضاً مجموعات من عناصر الجيش، ستنظّم الدخول مبكراً قبل المباراة، بالإضافة إلى السماح بالخروج وفق آليات محددة، كي لا تكون هناك تجمعات كبيرة أمام بوابات الخروج، منعاً لتجمّع الجماهير الجزائرية والاحتفال، فضلاً عن تسلم كشوف كاملة بهوية جميع المشجعين قبل وصولهم إلى مصر بالتنسيق مع السفارة الجزائرية لدى القاهرة، بالإضافة إلى السفارة المصرية لدى الجزائر. وسمحت مصر لنحو 15 ألف جزائري بزيارة القاهرة لحضور المباراة عبر الطائرات التي خصصت للمشجعين، والتي وصلت إلى مطار القاهرة تباعاً منذ الدور الأول

> الإجراءات اتخذت والتضييق على المشجعين الجزائريين مستمر

حتى الآن، علماً بأن العدد الأكبر من الجزائريين سيصل قبل المباراة النهائية بساعات.

وقررت أجهزة الأمن المصرية أيضاً منع انتظار السيارات بالقرب من الملعب، وفرزت أعداداً مضاعفة من قوات الأمن لتأمين المباراة النهائية، مقارنة بمباراة الافتتاح، تحسباً لأعمال الشغب، فضلاً عن إمداد قوات «الأمن المركزي» بقنابل الغاز المسيل للدموع. وتعتمد خطة الانتشار على محاصرة استاد القاهرة من جميع النواحي، لفرض السيطرة عبر دوائر سيجري تشكيلها برجال «المركزي» الذين يرتدي بعضهم زياً مدنياً. وأعدت منشورات تحذيرية للجماهير الجزائرية، لكنها لم تحسم طريقة التعامل مع الشباب الذين سيتعرضون للإيقاف وسط توقعات بترحيلهم من الفور تجنباً لإثارة أي مشكلات دبلوماسية.

الإجراءات المصرية ضد الجزائريين مبالغ فيها وغير مبررة وفق العديد من المراقبين للبطولة القارية، والأكيد أنها اتُّخذت على خلفيات سابقة، نتيجة الحساسية الموجودة بين البلدين. وكان الأمن المصري قد فرض إجراءات استثنائية حتى ضد الجماهير المصرية تحديداً التي هتفت للاعب المصري المعتزل محمد أبو تريكة، واعتقلت عدداً منهم أيضاً.

في سياق متصل، وعلى مدى البطولة، كانت الجماهير المصرية تنشر صوراً لرجال أمن ينتشرون بين الجمهور في الساحات وعلى المدرجات، مهمتهم مراقبة كل من يهتف أو يردد شعارات سياسية. حتى إنهم كانوا يتابعون أفراد الجمهور الذين يرفعون صور أبو تريكة، ثم يجري اعتقالهم على خلفية سياسية (يربط هذا الأمر بدعم «الإخوان المسلمون»).

أياً يكن، فالإجراءات اتخذت، والتضييق على المشجعين الجزائريين مستمر، حتى الوصول إلى نقطة مهمة، هي منعهم من التحرك، أو حتى الاحتفال بفوز فريقهم، على اعتبار أن تهم القيام بأعمال شغب باتت جاهزة.

المنتخب اللبناني بدا استعداداته (عدنان الحاج علي)

الصين 2023

مجموعة مقبولة للبنان في التصفيات الآسيوية ـ المونديالية

سحبت يوم أمس الأربعاء، في كوالالمبور، قرعة التصفيات الآسيوية المزدوجة لكأس العالم 2022 في قطر وكأس آسيا 2023 في الصين. وأوقعت القرعة منتخب لبنان في المجموعة الثامنة، إلى جانب منتخبات كوريا الجنوبية، وكوريا الشمالية، وتركمنستان وسريلانكا. وتنطلق منافسات الدور الثاني من التصفيات في 5 أيلول/سبتمبر 2019، وتستمر حتى التاسع من حزيران/يونيو 2020، بمشاركة 40 منتخباً تم توزيعها على ثماني مجموعات، يضم كلّ منها خمسة منتخبات، منها المنتخب الكويتي الأزرق العائد الى المنافسات الرسمية بعد رفع الإيقاف عنه.

ويتاهل صاحب المركز الأول في كل مجموعة وأفضل 4 منتخبات حاصلة على المركز الثاني المجموع 12 فريقاً) الى نهائيات كأس آسيا 2023 والدور النهائي من تصفيات كأس العالم 2022 في قطر. في المقابل، فإن المنتخبات الـ24 الأخرى تنتقل الى المرحلة التالية من تصفيات كأس آسيا 2023، للمنافسة على المقاعد المتبقية في النهائيات.

وضمّت المجموعة الأولى الصين وسوريا والفيليبين والمالديف وغوام، والثانية أستراليا والأردن والصين تايبيه والكويت ونيبال. وأصبحت لقاءات منتخبي أستراليا والأردن معتادة، بعدما تواجها أيضاً في تصفيات كأسي العالم 2014 و2018، كما لعبا في الدور الأول من نهائيات كأس آسيا 2019.

> يتاهل صاحب المركز الأول في كل مجموعة وافضل 4 منتخبات حاصلة على المركز الثاني

وتعود الكويت إلى المشاركة بعد رفع الاتحاد الدولي (فيفا) الإيقاف الذي فرض على البلاد في أواخر العام 2015، على خلفية التدخل السياسي في الشأن الرياضي، قبل أن يرفعه في كانون الأول/ديسمبر 2017.

وتعد المجموعة الثالثة التي ستضم إيران والعراق والبحرين وهونغ كونغ وكمبوديا أقوى مجموعات التصفيات، ويتوقع أن تشهد منافسة قوية بين المنتخبات الثلاثة الأولى. وعلى غرار استراليا والأردن، أصبحت مواجهات إيران والعراق معتادة في المنافسات الآسيوية، إذ تواجه المنتخبان في آخر ثلاث نسخ من البطولة القارية.

وطغت النكهة العربية على المجموعة الرابعة بوجود منتخبات السعودية وفلسطين واليمن الى جانب أوزبكستان وسنغافورة، في حين ضمت الخامسة قطر مستضيفة كأس العالم 2022 وحاملة لقب كأس آسيا 2019 الى جانب عمان والهند وأفغانستان وبنغلادش.

وستكون المجموعة السادسة سهلة على الورق بالنسبة الى اليابان وصيفة كأس آسيا 2019، بعدما أوقعتها القرعة الى جانب قيرغزستان وطاجكستان وميانمار ومنغوليا، أما السابعة فقد حملت مفارقة بعدما ضمت الامارات وفيتنام وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا، علماً بأن الدول الأربع الأخيرة الجارة سبق لها أن نظمت معاً نهائيات كأس آسيا 2007 التي أقيمت في أربعة بلدان للمرة الأولى في تاريخ البطولة القارية.

توزيع المجموعات

المجموعة الأولى: الصين، سوريا، الفيليبين، المالديف، غوام

المجموعة الثانية: أستراليا، الأردن، الصين تايبه، الكويت، نيبال

المجموعة الثالثة: إيران، العراق، البحرين، هونغ كونغ، كمبوديا

المجموعة الرابعة: السعودية، أوزبكستان، فلسطين، اليمن، سنغافورة

المجموعة الخامسة: قطر، عمان، الهند، أفغانستان، بنغلادش

المجموعة السادسة: اليابان، قيرغزستان، طاجكستان، ميانمار، منغوليا

المجموعة السابعة: الامارات، فيتنام، تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا

المجموعة الثامنة: كوريا الجنوبية، لبنان، كوريا الشمالية، تركمنستان، سريلانكا

(عدنان الحاج علي)

برنامج مباريات لبنان

5 أيلول 2019	كوريا الشمالية - لبنان
10 تشرين الأول 2019	لبنان - تركمانستان
15 تشرين الأول 2019	سريلانكا - لبنان
14 تشرين الثاني 2019	لبنان - كوريا الجنوبية
19 تشرين الثاني 2019	لبنان - كوريا الشمالية
31 آذار 2020	تركمانستان - لبنان
4 حزيران 2020	لبنان - سريلانكا
9 حزيران 2020	كوريا الجنوبية - لبنان

لا ليغا

إدارة أتلتيكو تكسب الرهان... تشكيلة قوية وخزائن ممتلئة

على مدى السنوات، سيطر ناديا برشلونة وريال مدريد على الدوري الإسباني لكرة القدم. وبالتالي كان الاهتمام الإعلامي بهما كبيراً. سوف انتقالات ضخم يخوض غماره الناديان، خطف الأضواء من أتلتيكو مدريد، رغم أن هذا الأخير يقوم بسوف انتقالات هو الأفضل له منذ سنوات عديدة. مع تدعيم صفوف الفريق كافة، يبدو أن أتلتيكو جاهز للمنافسة في الموسم المقبل، والذهاب بعيداً في المسابقات كافة، الروخي بلانكوس يستعد بهدوء

صرفت إدارة مدريد أموالاً كثيرة على جواو فيليكس (آيار فيليبي هاركو ـ أ ف ب)

حسين فحص

منذ تعيين الأرجنتيني دييغو سيميوني مدرباً للفريق، برز أتلتيكو مدريد كأحد أبرز الأندية الإسبانية المنافسة على الألقاب المحلية والأوروبية. في غضون ثمانية أعوام، تمكن سيميوني من الفوز بالدوري الإسباني، وكأس ملك إسبانيا، وكأس السوبر الإسباني، والدوري الأوروبي مرتين، وكأس السوبر الأوروبي مرتين، كما وصل برفقة أتلتيكو مرتين إلى نهائي دوري أبطال أوروبا (2013/ 2014) و (2015/2016)، لكنه خسر أمام الغريم التقليدي ريال مدريد.

لعب الأسلوب الدفاعي دوراً بارزاً في نجاحات أتلتيكو مدريد، ولكن كان لسياسة البيع والشراء الأثر الأبرز في تحقيق نتائج إيجابية. هذا الصيف، كان لوكاس هرنانديز أول الخارجين من واندا ميتروبوليتانو. المدافع الفرنسي انتقل إلى بايرن ميونيخ مقابل 80 مليون يورو، وكان المدافع البرازيلي فيليبي المعوّض الرئيسي للوكاس، بعد أن جاء مقابل 20 مليون يورو. لم يكتفِ أتلتيكو مدريد بجني الأموال من بيع مدافعه الفرنسي فحسب، إذ باع الروخي بلانكوس أيضاً مانشستر سيتي مقابل 70 مليون يورو. الصفقتان الأعلى من ناحية المبيعات في تاريخ النادي، تبعهما بيع اللاعب أنطوان غريزمان إلى برشلونة مقابل 120 مليون يورو.

> تعتبر إدارة نادي أتلتيكو مدريد من بين الأفضل في الاستثمار

وهو أعلى رقم دخل الى خزائن النادي المدريدي عبر التاريخ، ليعتلي أتلتيكو قائمة أكثر الأندية دخلاً من بيع اللاعبين وشرائهم.

الصراع مع بنفيكا

تتفاوت ميزانيات الأندية في كرة القدم تبعاً لعوامل عديدة، وهو الأمر الذي يحدد أهداف كل منها، إذ تتأثر أغلبيتها سلباً بقلة الأموال المتاحة للاستثمار، مثل أرسنال الإنكليزي، في حين يحافظ بعضها على المستوى رغم قلة الصرف، كما الحال في أتلتيكو مدريد.

الأندية الأوروبية تشتهر بكونها مصدرة للمواهب، وهي تعيش على عوائد بيع لاعبيها. تاريخياً، كان لأياكس وبنفيكا حصة الأسد من هذه السياسة. حصل الأخير على مبلغ 864 مليون جنيه إسترليني في السنوات العشر الماضية، غير أنّ الإحصائيات الأخيرة تؤكد تصدّر نادي أتلتيكو مدريد قائمة أكثر الأندية حصداً للعوائد في السنوات العشر الأخيرة، بتفوّق طفيف على بنفيكا. لا يكمن هذا التفوق من ناحية العائدات، بل في صافي الإنفاق.

في السنوات العشر الأخيرة، باع بنفيكا عدداً من أفضل اللاعبين في العالم. لاعبون موهوبون تركوا بصماتهم في الملاعب الأوروبية، مثل أنخيل دي ماريا، وديفيد لويز، وأكسيل فيتسيل، ونيمانيا ماتيتش، وجان أوبلاك، وبرناردو سيلفا، وجواو فيليكس وغيرهم، وكسب النادي بذلك الكثير من الأموال. لكن المبالغ المدفوعة لاستقدام لاعبين آخرين أبعدت بنفيكا عن رأس قائمة أكثر الأندية حصداً للعوائد، فأنفق النادي البرتغالي الكثير من الأموال على نجوم، آخرهم كان رأؤول دي توماس من ريال مدريد وتشيكينو من موريرينس وجوندر كاديز من فيتوريا سيتوبا...

في أتلتيكو، كانت المبيعات أعلى دائماً مقارنة بالمشتريات؛ فباستثناء الموسمين الماضيين وما شهداه من بذخ بعد شراء جواو فيليكس وتوماس ليمار تحديداً، لم ينفق النادي الكثير، مقابل حصده الملايين من بيع اللاعبين، تحديداً المهاجمين اللامعين (راداميل فالكاو، وديبغو كوستا، وسيرجيو أغويرو تمّ بيعهم بأكثر من 130 مليون يورو). النجاح لم يقتصر على شراء اللاعبين بأسعار رخيصة ثم بيعهم بأضعاف السعر الرئيسي، بل بحسن بيع اللاعبين غير الموفّقين، كما الحال مع المهاجم جاكسون مارتينيز (ثلاثة أهداف في 22 مباراة)، الذي ربح النادي جراء بيعه للصين 7 ملايين يورو.

مع بيع غريزمان، ولوكاس ورودريغو، إضافة إلى جيلسون مارتينز، وفيديتو وبرنار مينساه، انتعشت خزينة أتلتيكو مدريد بمبلغ 311 مليون يورو، ليتفوّق على نادي بنفيكا وتشيلسي، أقرب ملاحقيه، في جدول ترتيب الأندية الأكثر دخلاً في السنوات العشر الأخيرة. التعاقدات الجديدة تعطي نظرة أكثر وضوحاً عن إدارة النادي، التي تعتبر واحدة من أفضل الإدارات في العالم، والتي تحقق التوازن بين الأهداف المرسومة والميزانية العامة.

الكرة الأفريقية

نظام جديد لنهائي الأبطال و«الكونفدرالية»

قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأفريقي لكرة القدم «كاف»، خلال اجتماع في القاهرة، تعديل نظام مسابقة دوري الأبطال وكأس الاتحاد «الكونفدرالية»، باستبدال مباراتي الذهاب والإياب للدور النهائي، بمباراة نهائية واحدة على أرض محايدة، بدءاً من الموسم المقبل. وتأتي هذه الخطوة في أعقاب الجدل الذي رافق نهائي دوري الأبطال هذا الموسم بين الترجي التونسي والوداد البيضاوي المغربي. وأفاد مسؤولون في الاتحاد القاري بأن الأخير سيفتح الباب أمام تقدم مدن راغبة في استضافة هاتين المباراتين.

> القضية ستُبحث اليوم خلال الجمعية العمومية للاتحاد

وأثار نهائي دوري الأبطال لموسم 2018-2019 بين الترجي حامل اللقب، والوداد البيضاوي بطل 2017، جدلاً واسعاً، ولا سيما في مباراة الإياب على ملعب رادس في ضواحي تونس أواخر أيار/مايو الماضي. وقد انسحب لاعبو الفريق المغربي من أرض الملعب احتجاجاً على تعطل تقنية المساعدة بالفيديو في التحكيم («في إيه آر») في المباراة، حين كان الترجي متقدماً بهدف نظيف (1-0 ذهاباً في الرباط). وبعد توقف اللعب لنحو ساعة ونصف ساعة، أطلق الحكم صفارة النهاية، معلناً تتويج الترجي الذي تسلّم لاعبوه الكأس من مسؤولي الاتحاد الأفريقي.

لكن الأخير عاد بعد أيام وقرر إعادة مباراة الإياب على أرض محايدة بعد نهاية كأس الأمم الأفريقية التي تستضيفها مصر حالياً. وأثار قرار إعادة المباراة انتقادات من الجانبين التونسي والمغربي ومطالبة كل منهما باعتباره فائزاً. ورفعت القضية الى محكمة التحكيم الرياضي «كاس»، التي أشارت الى أنها ستُصدر حكمها بحلول 31 تموز/ يوليو المقبل. ومن المقرر أن تبحث الجمعية العمومية للاتحاد، التي تنعقد اليوم في القاهرة، في مسألة إقامة مباراة الإياب للدور النهائي للمسابقة القارية.

الأرسنال دوري الأبطال الموسم الماضي جدلاً واسعاً (عن الويب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3211

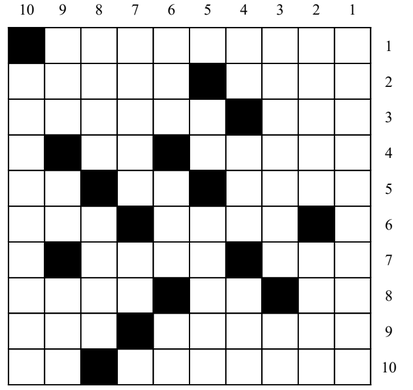

أفقيا

1- مخرج لبناني معروف – 2- رتبة عسكرية رفيعة – مدينة تحمل نفس الإسم في كل من إنكلترا وأميركا – 3- طين رقيق ممزوج بالماء – عاصمة كازاخستان السابقة – 4- أميرة إنكليزية راحلة – قل ماء الينبوع – 5- أقطع اللحم قطعاً صغيرة – حرف جر – حرف عطف – 6- شدّة وقوة – لباس الميت – 7- نطق بالكلام – خصم وعدو شديد – 8- ثقال في لعبة الطاولة – مادة قاتلة – صفة من كان غير متزوج – 9- ممثلة مصرية ابنة شقيقة الفنانة نعيمة عاكف – من الأشجار – 10- ثانية كبرى مدن جزيرة قبرص تعتبر من أهم المناطق السياحية في الإتحاد الأوروبي – حسب واحصى السكان

عمودياً

1- وزير خارجية عربي راحل – 2- يزيل أثره تماماً عن لوح الكتابة – ماركة آلات كهربائية – 3- شاعر فرنسي راحل يُعتبر من رؤاد الرمزية – أغلظ أوتار العود – 4- حُب – من الحيوانات – عكسها أحفر البئر – 5- متشابهان – نوع من الزبيب – 6- أضع خفية – أصبح الطعام غير صالح للأكل – عاصفة بحرية – 7- منتجع روسي فاخر يقع على ضفاف البحر الأسود – صوت الطفل إذا بكى – 8- ماوى الماشية – ما جُمع من الثلج – 9- تدنّس الثوب أو اشتدّ حر النهار – للتافف – غرس الأشجار والنباتات – 10- كاتب وأديب لبناني كبير راحل أثرى المكتبة العربية بستين مؤلفاً منها ما طبع ومنها ما هو مخطوط

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جولي اندروز – 2- هيلا سيلاسي – 3- رَح – لازانيا – 4- كت – سكر – مدّ – 5- أميري – وي – 6- رم – لبنان – 7- ابا – باي – ما – 8- باندا – اجدب – 9- رش – برق – وحي – 10- شاه ايران

عمودياً

1- جهر – الأبرش – 2- ويحكم – باشا – 3- ل ل – تيران – 4- يال – رم – دبا – 5- اساسي – باري – 6- نيزك – لا – قر – 7- دلا روبيا – 8- ران – ين – جون – 9- وسيم – امدح – 10- زياد بن ابيه

sudoku 3211

9		7		2				5
	5		9		4		6	
3		8				9		
			4	8	9	2	1	
	3						8	
2			3		6			4
8				4				1
	1	5				3	9	
		6	1		5	4		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3210

5	9	4	8	1	6	7	2	3
6	8	1	2	7	3	5	9	4
2	3	7	9	4	5	1	6	8
9	7	6	5	8	2	3	4	1
8	5	2	4	3	1	9	7	6
4	1	3	6	9	7	2	8	5
3	6	9	7	5	4	8	1	2
7	4	5	1	2	8	6	3	9
1	2	8	3	6	9	4	5	7

مشاهير 3211

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل ومخرج وكاتب فرنسي راحل (1947- 2010). يعتبر من أكثر الممثلين شعبية في حقبة ثمانينات القرن الماضي. توفي جراء إصابته بمرض السرطان

1+9+8+3+7+3+8+11 = أكبر جزيرة في آسيا ■ 4+5+7+6 = عبير ورائحة طيبة ■ 10+2 = جواب

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: نقولا ابو سمح

حول العالم

بروس يخلف بينيتيز في نيوكاسل

أعلن نادي نيوكاسل يونايتد الانكليزي لكرة القدم تعيين ستيف بروس مدرباً جديداً للفريق خلفاً للإسباني رافايل بينيتيز الذي رحل الى دالیان بیفانغ الصيني بعد انتهاء عقده في حزيران/ يونيو الماضي. وأفاد نيوكاسل على موقعه الإلكتروني عن «تعيين ستيف بروس مدرباً جديداً للفريق»، مشيراً الى أن لاعب مانشستر يونايتد السابق وقّع عقداً مبدئياً لفترة ثلاثة أعوام. وأكد النادي أنّ ستيف أغنيو وستيفن كليمنس سيعاونان بروس (58 عاماً) في مهامه الجديدة في ملعب «سانت جيمس بارك».

الحبسي خارج الهلال

أعلن العماني علي الحبسي حارس مرمى فريق الهلال رحيله عن صفوف النادي السعودي لكرة القدم، بعد عامين أمضاهما في صفوفه. وظهر الحارس البالغ من العمر 37 عاماً في شريط فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي الى جانب زميله السعودي محمد الشلهوب من معسكر الفريق في النمسا، حيث قدم الشكر لمشجعي الهلال الذين دعموه في مسيرته. وقال الحبسي «السنتان اللتان قضيتهما مع الجماهير التي أسعدتني ستكون ذكرى كبيرة في قلبي لسنوات طويلة». وتوجه الشلهوب بالقول للحبسي «الله يوفقك ويسعدك، سنشتاق إليك». وبحسب التقارير، غادر الحبسي معسكر «الزعيم» بعدما حصل من إدارته على الضوء الأخضر لدراسة عروض مقدمة.

صفقة قياسية لويستهام

أعلن نادي ويستهام يونايتد الانكليزي لكرة القدم تعاقده مع المهاجم الفرنسي سيباستيان هالير من إينتراخت فرانكفورت الالماني، بموجب عقد لمدة خمسة أعوام مقابل 45 مليون جنيه استرليني (50 مليون يورو)، في صفقة قياسية للفريق الانكليزي. ونشر ويستهام بياناً جاء فيه: «يسر نادي ويستهام الإعلان عن وصول المهاجم الفرنسي

سيباستيان هالير في صفقة قياسية للنادي». وحطم فريق الـ«هامرز» الرقم القياسي لأغلى صفقة في تاريخه عندما تعاقد العام الماضي مع البرازيلي فيليبي أندرسون من لاتسيو الإيطالي مقابل 42 مليون جنيه استرليني (46 مليون يورو). وعلق هالير على انتقاله إلى موقع ويستهام بالقول: «أشعر بفرح كبير. أعتقد أنها فرصة مهمة بالنسبة إلي أن أكون هنا. يعني لي ذلك الكثير (الصفقة القياسية). هذا يبرهن أن النادي أراد التعاقد معي لفترة طويلة».

رحيل

الكرة البلجيكية تخسر روبير واسيج

أعلن التلفزيون البلجيكي «آر تي بي إف» وفاة المدرب السابق للمنتخب البلجيكي لكرة القدم روبير واسيج عن عمر 79 عاماً. وبحسب المصدر ذاته، فإن واسيج الذي كان أول مدرب من إقليم والونيا (الناطق بالفرنسية) في تاريخ كرة القدم البلجيكية، «أدخل المستشفى منذ أسبوع» بسبب «قصور في القلب ومشاكل في الكلى». وأعرب رئيس الحكومة البلجيكية شارل ميشال عن حزنه لوفاة واسيج، وقال في تغريدة على حسابه في تويتر، «كرة القدم البلجيكية فقدت شخصية كبيرة بوفاة روبير واسيج». وأضاف المسؤول الفرانكوفوني «سنتذكر بشكل خاص تأهل (المنتخب الوطني) لكأس العالم 2002 في اليابان وكوريا الجنوبية والدور ثمن النهائي ضد البرازيل. تعازينا لعائلته وأحبائه».

واشتهر واسيج بمسيرته كمدرب أكثر من

مشواره كلاعب، حيث دافع عن ألوان ثلاثة أندية بين عامي 1959 و1973 (آر إف سي لياج، وراسينغ وايت بروكسل وكاي إف سي وينترسلاغ). ودرب واسيج الذي ولد في 26 آب/ أغسطس 1939 بالقرب من لياج، العديد من الفرق في بلجيكا، بينها ستاندار لياج وسبورتينغ شارلروا، وأحرز لقباً واحداً فقط، كان في الكأس المحلية عام 1990 مع «آر إف سي لياج». كما عيّن مدرباً للمنتخب البلجيكي عام 1999، لكنه خرج من الدور الأول من كأس أوروبا التي استضافتها بلجيكا مع هولندا عام 2000. وفي كأس العالم 2002 في كوريا الجنوبية واليابان، خرجت بلجيكا من الدور ثمن النهائي بالخسارة صفر-2 أمام البرازيل التي توّجت باللقب لاحقاً. وأشرف واسيج على تدريب المنتخب الجزائري لفترة قصيرة عام 2004.

NBA

سيمونز يغيب عن منتخب بلاده

أعلن الأسترالي بن سيمونز، لاعب فريق فيلادلفيا سفنتي سيكسرز المشارك في دوري كرة السلة الأميركي للمحترفين، أنه لن يشارك مع منتخب بلاده في مونديال السلة المقرر في الصين، للانصراف لتحضيرات فريقه للموسم المقبل. وأفاد سيمونز (22 عاماً) أنه سيغيب عن نهائيات كأس العالم في الصين بين 31 آب/ أغسطس و15 أيلول/ سبتمبر، لأن «من الأفضل أن أعود في أيلول/ سبتمبر إلى فيلادلفيا للتأقلم مع زملائي الجدد والتحضير للموسم المقبل»، وذلك في بيان نشره عبر حساباته على مواقع التواصل. وأوضح اللاعب «سأعود إلى أستراليا للتمرن واللعب مع (بومرز) في المباريات

التحضيرية المقبلة».

وتألق سيمونز الذي بإمكانه أن يلعب في مركز الجناح أو الموزع، الموسم المنصرم مع فيلادلفيا، وبلغ معدله 16,9 نقطة و8,8 متابعات و7,7 تمريرات حاسمة في المباراة الواحدة، وشارك في مباراة كل النجوم «أول ستار». وبات يجب على منتخب «بومرز» الاعتماد على عناصر أخرين، علماً بأن صفوفه تزخر بلاعبين يخوضون غمار الدوري الأميركي على غرار جو اينغليس (بوتا جاز)، أندرو بوغوت (غولدن ستايت ووريرز) باتي ميلز (سان انتونيو سبيرز) وايرون باينز (فينيكس صنز). وتشارك أستراليا ضمن المجموعة الثامنة مع كندا والسنغال وليتوانيا، في المونديال الذي يشارك فيه منتخبان عربيان هما تونس والأردن.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق فاضوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب حسن عليق إيلي حنا امه الأتحري شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دوشان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 5963/113
■ الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع شركة الأوائل 15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

رفات عسقلان: الجينولوجيا كسلاح بيد الخطاب الصهيوني العنصري

علاء اللامي *

بائسٌ ومثير للسخرية هو، تعليق بنيامين نتنياهو على خبر نشر الدراسة الوراثية «الجينية» الإسرائيلية أخيراً حول أصول الرفات التي تعود الى نهاية العصر البرونزي وبداية الحديدي التي اكتشفت في عسقلان: إذ فهمْ نتنياهو خلاصة الدراسة العلمية على طريقته الخاصة الجاهلة، فكتب مغرداً ما معناه: بما أن «الفلسطينيين القدماء» هم من أصول أوروبية، وبما أن الفلسطينيين المعاصرين جاؤوا من الجزيرة العربية، فإن أرض إسرائيل كانت وستبقى لبني إسرائيل الذين يعتبر نفسه منهم! ثم يخرج نتنياهو بالاستنتاج الأكثر عنصرية فيقول «إن ارتباط الفلسطينيين بأرض إسرائيل ليس شيئاً، مقارنة مع 4000 عام من الارتباط بين الشعب اليهودي والأرض»، فعن أيّ أربعة آلاف عام يتكلم الرجل؟ وأية أرض يقصد؟ أهي أرض الخزر بجوار بحر قزوين جنوبي روسيا حيث عاش أسلافه الخزر، أم هي أوروبا الغربية وتحديداً إقليم الراين في ألمانيا التي هاجر إليها وعاش فيها أسلافه الأشكناز بعد سقوط دولة الخزر، والذين يشكلون أكثر من 90% من يهود العالم، كما تقول إحصائية نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية بتاريخ 17 شباط 2015؟

يبدو نتنياهو مقطوع الصلة بالواقع، ويعيش في أوهامه الأيديولوجية العنصرية التي ينتفسها منذ ولادته وحتى موته كسائر الصهاينة، وبدونها لا يستطيع الاستمرار في الحياة، فهو لا يستطيع تصديق أن لا شيء إطلاقاً يربطه، هو المهاجر الأشكنازي البولوني، ببني إسرائيل العبرانيين الجزيريين «الساميين» القدماء والذين لم يبق منهم إلا اليهود المزراحيم قليلو العدد! ولأننا كنا قد تكلمنا عن انقطاع الصلة الوراثية الجينية، وبالتالي الإثنية، بين شعب بني إسرائيل أو العبرانيين القدماء باليهود المعاصرين، واستندنا في تأكيدنا لنفي وانقطاع هذه الصلة الى خبراء من بينهم اليهودي إيران الحايك والروسي أناتولي كليوسوف («الأخبار» 16 تموز 2018 و4 تشرين الأول 2018) فلن نهدر مزيداً من وقتنا مع هذيان نتنياهو، ولننتقل الى الجانب العلمي في هذه الدراسة الجينية:

لنسأل أولاً، ما قصة هذا الاكتشاف الجديد وهل هو جديد حقاً؟ وماذا يقول التاريخ عن «الفلستيين»، وفي التوراة «فلشتيم»، وفضلتْ شخصياً تسميتهم في كتاباتي «الفلسطة» و«الفلسطيين» تمييزاً لهم عن الشعب الفلسطيني العربي المعاصر؟

الأمر يتعلّق برفات عشرة أشخاص عثر عليه في موقع أثري بعسقلان الفلسطينية المحتلة، وبعد إجراء التحليلات على الموروثات الخاصة به على أيدي خبراء إسرائيليين، توصلوا الى أن الرفات يعود لأفراد من «الفلسطينيين القدماء»، إن عبارة «الفلسطينيين القدماء» لا تعني علمياً وتاريخياً كلّ المجموع السكاني لفلسطين آنذاك (نهايات العصر البرونزي وبدايات الحديدي)، كما يحاول الإعلام الصهيوني عن جهل أو سوء نية تصوير الأمر، بل هي تعني تحديداً مجموعات من المهاجرين الذين غزوا سواحل البحر المتوسط الشرقية وسواحل مصر واستقروا في مساحة لا تزيد على خمسين كيلومتراً طولاً وثلاثين كيلومتراً عرضاً. وعن المهاجرين «الفلسطة» «البلست» سادرج هنا بعض الخلاصات من كتب التاريخ، وخصوصاً من كتاب «تاريخ فلسطين عبر العصور ـ الفصل الثالث»، للباحث الفلسطيني الراحل يوسف سامي اليوسف:

في أواخر القرن الثالث عشر ق.م، انطلقت هجرة كثيفة لمجاميع من سكان جزر شرق البحر المتوسط نحو سواحل مصر وفلسطين التي كانت تسمى آنذاك بلاد كنعان. وقد تصدى لها الفرعون مرنبتاح وردّها عن بلاده؛ ثم جاءت موجة أخرى من المهاجرين من هذه الجزر واتجهت شمالاً نحو بلاد الأناضول، فدمرت العاصمة الحيثية «خاتوشا» إلى الأبد، ثم اتجهت نحو كركميش «جرابلس» وأوغاريت وأراود والحدي، فهو لا يستطيع تصديق أن لا شيء إطلاقاً يربطه، هو المهاجر الأشكنازي البولوني، ببني إسرائيل العبرانيين الجزيريين «الساميين» القدماء والذين لم يبق منهم إلا اليهود المزراحيم قليلو العدد!

ولأننا كنا قد تكلمنا عن انقطاع الصلة الوراثية الجينية، وبالتالي الإثنية، بين شعب بني إسرائيل أو العبرانيين القدماء باليهود المعاصرين، واستندنا في تأكيدنا لنفي وانقطاع هذه الصلة الى خبراء من بينهم اليهودي إيران الحايك والروسي أناتولي كليوسوف («الأخبار» 16 تموز 2018 و4 تشرين الأول 2018) فلن نهدر مزيداً من وقتنا مع هذيان نتنياهو، ولننتقل الى الجانب العلمي في هذه الدراسة الجينية:

لنسأل أولاً، ما قصة هذا الاكتشاف الجديد وهل هو جديد حقاً؟ وماذا يقول التاريخ عن «الفلستيين»، وفي التوراة «فلشتيم»، وفضلتْ شخصياً تسميتهم في كتاباتي «الفلسطة» و«الفلسطيين» تمييزاً لهم عن الفلسطينيين. كانت تطلق الكلمة في بادئ الأمر بصورة خاصة على السهل البحري الممتد بين يافا وغزة وطوله 50 ميلاً وعرضه 15 ميلاً» (موسوعة الكتاب المقدس ـ مفردة فلسطين)، فكيف يُراد اليوم اعتبار فلسطين القديمة كلها بلاداً لـ«البلست» المهاجرين الذين يسمّيهم الخطاب الصهيوني بإصرار مريب «الفلسطينيين القدماء»؟

من جهة أخرى ومهمة، فإنّ التقرير الجيني الإسرائيلي نفسه يعترف اعترافاً لا لبس فيه بالهيمنة الإثنية «العرقية» للكنعانيين في نهاية المطاف، لكنه يسميهم بطريقته المخاتلة «السكان المحليين». فحين نقرأ الاستنتاج السابع في خلاصة التقرير أو الدراسة الجينية الإسرائيلية نجدها تقول إنّ «الفحوصات أوضحت أن الفلسطينيين القدامى كانوا يحملون البصمة الوراثية الأوروبية» وهذا أمر لا اعتراض عليه لأن أولئك المهاجرين قدموا فعلاً من جزر البحر المتوسط، وربما يكونون قد وصلوا إلى تلك الجزر من البر الأوروبي المطلّ على الساحل الشمالي لهذا البحر وحملوا معهم بصمتهم الوراثية. ولكن السؤال الحقيقي هو: أيّ وزن تاريخي وسلالي كان للمهاجرين ذوي البصمة الجينية الأوروبية، وكم كان حجم تأثيرهم العرقي والجيني، وهل ابتلعوا السكان المحليين الكنعانيين وسادوا عليهم ثقافياً ولغوياً وعرقياً أم حدث العكس؟ نجد الإجابة الصريحة عن هذا السؤال في نص الاستنتاج الثامن من التقرير الجيني الإسرائيلي ويقول بوضوح إن «الدراسة تشير إلى اختفاء البصمة الوراثية الأوروبية بين الفلسطينيين مع تزايد الزواج باشخاص محليين» وهذا يعني صحة كل ما تقدم من عرضنا الاجتماعي ـ التاريخي لحالة السكان في فلسطين القديمة، واكدنا فيه ان المهاجرين «الفلسطة» أو «الفلسطينيين القدماء» كما يحب الإعلام الصهيوني أن يسميهم، اندمجوا وذابوا في أهل البلاد الأصليين الكنعانيين الجزيريين. ولو كانت الموجة الفلسطية «الأوروبية» المهاجرة قوية وكثيفة وشاملة لحدث العكس، واندمج السكان المحليون الكنعانيون في الشعب الجديد المهاجر وذابوا فيه كما حدث في العديد من التجارب التاريخية خارج فلسطين.

في ضوء هذه الحقيقة، يمكننا أن نتخيل ماذا كان سيحدث لموجة المهاجرين الأشكناز المتهوّدين التي غزت فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية لو أنها حدثت سلمياً قبل عدة قرون ودون عدوان مسلح وحرب اقتلاع وتطهير عرقي ضد الفلسطينيين المعاصرين؛ لكانوا قد ذابوا ـ بكل يقين ـ واندمجوا مع السكان الأصليين؛ لكن السلاح والمال الغربيين وحرب الإبادة والاقتلاع أعطت نتائج أخرى، والأكثر دلالة من ذلك، هو أن كل هذه الغزوة العنصرية الصهيونية الشرسة، وبكل ما لديها من سلاح وإمكانيات لم تحقق أهدافها، فلا يزال الشعب الفلسطيني الذي شُرّدَ ما يقرب من 40% منه داخل وطنه وخارجه، يخوض معركته المصيرية متمسكاً بارضه وتاريخه وحضارته، ولا يزال المهاجرون الصهاينة المسلحون بالقنابل النووية يعيشون محاصرين في مستوطناتهم خلف الجدران الاسمنتية العالية. أما الخلاصة الأخيرة، أي الثانية عشرة، في الدراسة فتؤشر إلى مشكلة أخرى قد تنسف كل ما جاءت به من استنتاجات، فهي تعترف بأن «الباحثين أكدوا أن الحصول على هذه المعلومات ليس سهلاً، لأن الحفاظ على الحمض النووي في المناطق الحارة والجافة مثل بلدان الشرق الأوسط يواجه صعوبات عديدة». فكم يتبقى من نسبة صحة علمية هذه التحليلات الجينية التي أجريت؟ وهل ثمة قيمة علمية فعلية ويعوّل عليها لكل ما ورد فيها؟ الإجابة عن هذا السؤال متروكة للمتخصصين في علم المورثات.

> الخطاب الصهيوني يحاول إهدار السياق التاريخي بهدف تحويل سكان فلسطين كلّهم إلى «مهاجرين ذوي أصول أوروبية»

خلاصات

يمكن أن نسجل التالي كخلاصة لما تقدم:

ـ لم تأت الدراسة الجينية الإسرائيلية المنشورة أخيراً عن رفات عسقلان بجديد على صعيد التاريخ والجغرافيا والإناسة واللهوية العرقية (الإثنية) لشعب فلسطين في العصر البرونزي وبدايات الحديدي. بل هي أكدت حقائق مكررة ومعروفة ربما باستثناء الإضافة الصغيرة وغير المؤكدة وهي أنها نقلت أصول المهاجرين «الفلسطة» من جزر البحر المتوسط إلى سواحله الأوروبية الشمالية.

ـ تفتقر الدراسة إلى الشفافية العلمية والإعلامية، فلم يُعرف عنها أي شيء طوال السنوات التي استغرقتها، إذ لم يعلن عنها إلا بعدما انتهت وعرضت استنتاجاتها، وكأنها عملية عسكرية أو استخباراتية سرية. كما أنها تسجل نقطة ضعف كبرى أخرى في مسارها بخصوص اعترافها الواضح بأن إمكانية الحصول على مورثات صحيحة في ظروف مناخية وبيئية الفلسطينية كانت صعبة وغير مناسبة، وهذا الاعتراف يضفي شكوكاً جدية على الدراسة من النواحي التقنية العلمية للتحليلات الجينية التي أجريت على الرفات العسقلاني.

ـ إن الدراسة نفسها تؤكد في استنتاجها الثامن قوة وهيمنة عامل السكان الكنعانيين الأصليين وتغلبهم جينياً على المهاجرين الجدد وتلاشي البصمة الوراثية الأوروبية، وتعزو ذلك إلى الزواج المختلط مع السكان المحليين لكي لا تعترف بحقيقة الاندماج الإثني الكامل بين المهاجرين والشعب الكنعاني الأصلي.

ـ إن الطابع السياسي العرقي للدراسة والتأويلات المغرضة التي ترثر بها نتنياهو وغيره لا تغيّر إطلاقاً من حقيقة الفصل التام بين هوية السكان في بلاد كنعان الذين أصبح اسمهم لاحقاً الفلسطينيين وبين المهاجرين «البلست» الذين تؤكد الدراسة أنهم يحملون البصمة الوراثية الأوروبية غير الجزيرية «السامية» والذين عاشوا على ساحل قرب غزة لا يزيد طوله على خمسين كيلومتراً ويسميهم الخطاب الصهيوني العنصري «الفلسطينيين القدماء»!

ـ إن حقيقة أصالة الشعب الفلسطيني المعاصر، بوصفه صاحب الأرض والتاريخ والحضارة، وبوصفه الوريث والمنتوج الأنثروبولوجي والثقافي للشعوب الفلسطينية القديمة وفي مقدمها الكنعانيون وأبناء عمومتهم العرب الجزيريون «الساميون» بعد الفتح العربي الإسلامي، طوال عشرات القرون بين الهجرات الجزيرية الأولى في الألف الثالث قبل الميلاد والفتح العربي في القرن السابع الميلادي، لا تحتاج إلى المزيد من الأدلة والتنقيب العلمي بشهادة عالم الجينولوجيا الروسي كليوسوف الذي أكد أنّ «الجينوم الكوهيني الذي يدّعي اليهود أنه خاص بهم موجود لدى العرب قبلهم بأكثر من أربعين ألف عام»، وبشهادة دراسات الباحث الجينولوجي اليهودي إران حايك الذي يكرر عبارة لها دلالاتها حين يريد أن يثبت انتماء بعض الجماعات اليهودية الشرقية إلى الساميين فيقول إنهم «يحملون الجينات الفلسطينية والسورية والعراقية نفسها»، أي أن الجينوم عند المواطن الفلسطيني والسوري والعراقي اليوم هو المقياس للجزيرية «السامية» عند هذا الباحث الرصين وليس العكس، ولكنّ المهاجرين الخزريين والأشكناز المتهوّدين الذين حملتهم الغزوة الأوروبية الاستعمارية لما بعد الحرب العالمية الثانية هم من يحتاجون إلى أدلة كهذه تؤكد أية علاقة لهم بهذه الأرض وإنسانها وتاريخها ولن يجدوها مهما حاولوا، فالتهوّد واتخاذ دين ما لا يمنحان الفرد أو المجموعة المهاجرة أو الغازية جينات جزيرية «سامية» وهوية ووطناً حقيقياً لم يكن لهم في يوم ما!

* كاتب عراقي

مجموعة يُرجّح انهم من «الفلسطة» على حجر الرأي (من الويب)

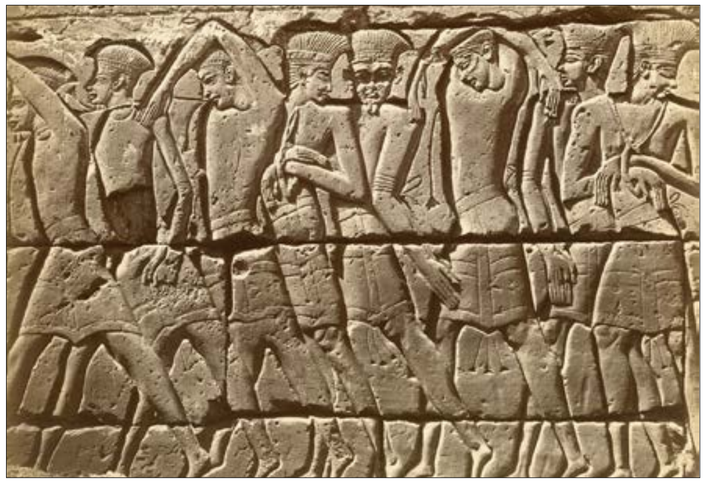

إمارات الخليج من نقاوة البداوة إلى همجية الجشع [2/1]

عصام اليماني *

تتناول هذه المقالة أثر الثروة المالية والثورة النفطية في المجتمع الخليجي، والتطورات والتغيّرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي واكبت «ثورة النفط». فمن بقارن بين ما كانت عليه المدن الإماراتية والخليجية العربية من بدائية وبساطة في بداية سبعينيات القرن الماضي، وبين ما وصلت إليه من بذخ وثراء، يستطيع تبيان أثر هذه الثورة النفطية ومرافقها من تراكم للثروة. الصور بين الأمس واليوم مختلفة تماماً، إلا صور الحكّام ما زالت كما هي. كل شيء تغيّر في تلك الإمارات إلا زعماء القبائل الذين تغيّر لقبهم من «الشيخ» إلى رئيس، وبات «الشيخ وأفراد عائلته يملكون دولة». فدول الخليج العربي هي الدول الوحيدة التي يمكن تعريفها بـ«دولة العائلة». ففي العقود الخمسة الأخيرة تحولت أراضي القبائل المتعددة إلى ملكيات خاصة لعائلة واحدة تحت مسمّى «أراضي الدولة». وتحولت عائدات النفط إلى مصدر دخل للعائلة، وتقوم عبر هيئة تنفيذية «الحكومة» والتي تتألف غالبيتها من أفراد العائلة بإدارة شؤون الرعية بما يتناسب ومصلحتها..

لمحة تاريخية

تشكّلت محميات الخليج العربي كدول «مستقلة»، باستثناء الكويت والمملكة العربية السعودية، مع بداية السبعينات بعد انسحاب سلطات الانتداب البريطاني منها، وبعد أن ضمنت استمرار مصالحها التحالفات استراتيجية بين زعماء القبائل بالنفط. لذلك بقيت بريطانيا تدير شؤون هذه «الدول» حتى بعد انسحابها. فالمؤسّسات الأمنية (المخابرات، والجيش والشرطة) ظلّت تحت سيطرة وإدارة «الخبراء الإنكليز». كانت تلك المحميات قبل الوجود والنفوذ البريطاني في القرن التاسع عشر، عبارة عن قبائل تتصارع حول مناطق الرعي، وأحقية كل قبيلة بالحصول على ضرائب الضائع وحماية طرق التجارة الداخلية البرية والخارجية التي كانت تتم عبر شواطئ الخليج العربي. أستعمر هذا الأمر إلى حين احتلّت بريطانيا تلك المحميات وقامت بتقسيم المناطق وتسليم أمر كلّ منطقة للقبيلة الأقوى وليس بالضرورة الأكبر ضمن سياسة فرّق تسد. وعقدت معاهدات مع زعماء القبائل تضمن لهم فيها حمايتهم من أي اعتداء خارجي على أن تتعهد القبائل بعدم طلب أية حماية خارجية، إضافة إلى تعهد زعماء القبائل بأن لبريطانيا وحدها حق فضّ الخلافات والنزاعات بين تلك المحميات. وعمدت بريطانيا أثناء تقسيمها مناطق نفوذ القبائل أن ترسم الحدود بشكل يبقي النزاعات قائمة بين تلك المحميّات. هذه الحدود التي ما زال الخلاف قائماً حولها بين عُمان وراس الخيمة، دبي والشارقة، أبوظبي وعُمان، قطر وأبو ظبي، البحرين وقطر، السعودية واليمن، الكويت والسعودية. على المستوى السياسي، قامت تحالفات استراتيجية بين زعماء القبائل «الحكّام» وبين العائلات التي تعمل في التجارة، بحيث يضمن الحاكم سلامة الطرق التجارية والموانئ وتعهّد التجار بدفع الضرائب للحكام. وهذا التحالف (لا يزال) مستمراً حتى هذا التاريخ. وكذلك الأمر فقد عقد حكّام المحميات مجموعة من المعاهدات تضمن عدم اعتداء أيّ منهما على الآخرى، وتوّجت تلك العلاقات بالمصاهرة بين «حكّام المحميات». في عام 1971 انسحبت بريطانيا من دول الخليج وتأسست إثرها دولة «الإمارات العربية المتحدة» من المحميات والإمارات «المتصالحة» كما كان يطلق عليها (أبوظبي، دبي، الشارقة، راس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة). ونظراً إلى فارق قوة ونفوذ كلّ محمية، تعهدت أبوظبي وهي الإمارة الأكثر ثراءً بتوفير كل الدعم الاقتصادي والمالي لحكّام الإمارات الضعيفة شرط أن تتخلى كل منها عن بعض صلاحياتها المحلية لصالح الدولة الفيدرالية. وأعلنت قطر والبحرين نفسهما «دولتين مستقلتين». وانضمت كل هذه الدول الحديثة التأسيس إلى الأمم المتحدة وإلى جامعة الدول العربية. وكان القاسم المشترك بين هذه «الدول» هو الثروة النفطية. ومن الجدير بالذكر أنه قبل اكتشاف النفط والسيطرة على موارده كانت تعتمد هذه المحميات في تسيير شؤونها (الإدارية والتعليمية والصحية... إلخ) على مساعدات بعض الدول العربية خاصة في مجال التعليم والصحة.

الثروة النفطية

لقد أدى اكتشاف النفط في تلك الدول إلى تسريع نشوئها كدول وتسريع عملية التنمية فيها. فقد شهدت فترة السبعينات خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 زيادة غير مسبوقة في أسعار النفط، الأمر الذي وفّر لتلك الدول تراكم ثروة مالية هائلة تتجاوز في كمّها مصاريفها الداخلية بأضعاف كثيرة. وأدّت مشاريع التنمية والتطوير إلى ضرورة استجلاب العمالة الخارجية الرخيصة. بالرغم من تراكم الثروة النفطية، وباستثناء السعودية والكويت فلم تكن لتلك الدول الحديثة العهد أيّة توجهات بلعب دور سياسي إقليمي خاص بها، ولم تتخذ مواقف تتعارض والإجماع العربي، ولم تصطف في محور عربي ضد محور عربي آخر، أي إنها حافظت على حدّ معيّن من الحيادية تجنّباً لانعكاس ذلك على أوضاعها الداخلية. ومن الجدير بالذكر أنه كان لتلك الدول مواقف إيجابية في ما يتعلق بسياستها الخارجية المتضامنة مع قضية الشعب الفلسطيني وتوفير الدعم المالي له، وتقديم دعم غير مسبوق لدولة اليمن بشمالها وجنوبها، وكذلك تقديم مساعدات لسوريا ومصر لإعادة تأهيل جيوشهما وبنيتهما التحتية بعد «حرب أكتوبر». وبالرغم من احتلال إيران أثناء حكم الشاه لثلاث جزر إماراتية إلا أنها لم تتّخذ موقفاً عدائياً ضد إيران بل اختارت اللجوء إلى التحكيم السلمي للنزاع القائم. كما اختارت تلك الدول حلّ نزاعاتها الحدودية عبر التحكيم وغير ذلك من الوسائل السلمية. إلا أن حكمة تلك الحقبة كانت ناتجة عن تخوف من عاملين أساسيين: وجود جارة قوية مثل السعودية التي لها طموحات توسعية في المنطقة والتي كانت تعتبر حتى تلك الحقبة أن هذه الإمارات والمحميات كان يجب أن تكون امتداداً سياسياً وجغرافياً لها. وكذلك الجار الإيراني الذي كان دائم السعي لمدّ نفوذه السياسي والاقتصادي في المنطقة. لذا كان لا بد لهذه الدول أن تبني علاقات جيدة مع مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا للوقوف إلى جانبها عند الحاجة.

أما على المستوى السياسي الداخلي، فقد عزّزت الثروة النفطية دور «العائلات الحاكمة» حتى باتت تلك الدول يطلق عليها من بعض الأكاديميين تسمية «دولة العائلة» التي تُدار شؤونها كما يدير صاحب الشركة ملكيته الخاصة. فقد بقي النظام السياسي قائماً على تحالف العائلة الحاكمة وكبار التجار والقبائل ووكلاء الشركات الأجنبية. ويقوم هذا التحالف على تقديم الرشاوى المالية والوظيفية للقبائل، ومنح أصحاب الشركات من الإماراتيين عقود مقاولات بمئات الملايين، إضافة إلى عضوية في مجالس استشارية شكلية. فدول الخليج العربي، باستثناء البحرين والكويت لا تسمح بتشكيل أحزاب سياسية، كما لا تأخذ أيّ إجراءات لضمان حرية التعبير والانتخاب والمساءلة والرقابة. بل على العكس من ذلك فإن تلك الدول تقوم بإجراءات قمعية (مقوننة) ضد أي صوت معارض أو مطالب بالمشاركة في اتخاذ القرار.

لقد دفع تراكم الثروات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، إلى توسيع العائلات الحاكمة نشاطها الاقتصادي إلى الدول المجاورة، فتأسست شركات وبنوك يتشارك في ملكيتها أصحاب رؤوس الأموال في تلك الدول إضافة إلى توسع الاستثمارات الهائلة التي وظّفوها في سوق العقارات في المدن الغربية، خاصة في لندن، والولايات المتحدة وإسبانيا. هذا النشاط ازدهر ليتضمّن شراء مصافي نفط، وشراء أسهم في العديد من كبريات الشركات والمؤسسات والنوادي الرياضية الأوروبية (كرة القدم خصوصاً) إضافة إلى الاستثمار في ميادين سباق الخيل. لقد أدت الثروة النفطية إلى تطور ثورة عمرانية في كل دول الخليج العربي، حيث تمت إعادة تأهيل البنى التحتية في هذه الدول، إضافة إلى تشييد مبانٍ جديدة لاستيعاب القادمين الجدد الذين يساهمون في إعمار تلك الدول. حيث تؤكّد بعض الدراسات أن دول الخليج العربي كانت تتولى تنفيذ 60 % من حجم المقاولات والبناء في العالم، وأنها كانت المستهلك الثاني لآلات البناء على المستوى الكوني، تسبقها في هذا المجال الصين. هذه الثورة العمرانية ساهمت في تراكم ثروات أصحاب شركات المقاولات المحليين والعاملين في مجال تجارة العقارات التي كانت أسعارها خيالية قبل الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تأثرت بها بعض دول الخليج نتيجة تراجع قيمة استثماراتها الخارجية، وفي بعض الحالات خسارتها كلياً كما حصل في السوق العقاري والمؤسسات المالية المرتبطة بهذا السوق في الولايات المتحدة الأميركية عام 2008. والجدير ذكره في هذا المجال، أن تراكم هذه الثروات ما كان سيبلغ هذا الحجم لولا استجلاب الأيدي العاملة الرخيصة من الهند وباكستان والدول الآسيوية الأخرى. إذ لا يتجاوز راتب العامل منهم 300 دولار شهرياً، ولا يوجد قانون عمل يحمي حقوقهم سواء من ناحية الأجور والإقامة أو الضمان الصحي وغير ذلك من الأمور المتوفرة في غالبية دول العالم. وساعطي مثالاً على حجم تراكم الثروات الناتج عن استغلال العمال الأجانب في تلك الدول. فمثلاً في كندا، يكلّف بناء القدم المربع من المنشآت 200 دولار أميركي، وهذا السعر يتضمن المواد الأولية، كلفة العمالة، التراخيص الضرورية للبناء، (كلفة المواد الأولية والتراخيص 90 دولاراً ، كلفة العمالة 110 دولارات) من كلفة البناء، ويباع القدم المربع بعد ذلك بـ 230 دولاراً. أي إن نسبة الربح العامة وقبل استقطاع الضرائب الحكومية على الأرباح لا تتجاوز الـ 15 %. ونظراً إلى كون أسعار مواد البناء هي أسعار دولية، فإنّ كلفة البناء قبل احتساب كلفة العمالة واحدة في دبي أو أبوظبي أو تورنتو، أما كلفة العمالة في الخليج لا تتجاوز الـ 10% من كلفة العمالة في تورونتو. ويباع القدم المربع في دبي مثلاً بمثيله في تورنتو أي 230 دولاراً (90 دولاراً كلفة المواد الأولية، 10 دولارات كلفة العمالة) أي أن الربح الناتج من بيع القدم المربع في دبي يساوي 130 دولاراً وهو نتاج استغلال العمالة الأجنبية المحرومة من كلّ حقوقها حتى الإنسانية. قس على ذلك في المجالات الاقتصادية والحياتية كافة، فدخل الشركات الخليجية من العمالة الأجنبية يساوي دخل الدولة من النفط. وهذا بالضبط أساس التحالف بين القطاع الخاص والدولة. وهذا ما يجعل القطاع الخاص خاضعاً لقرار الحاكم.

> بقي النظام السياسي قائماً على تحالف العائلة الحاكمة وكبار التجار والقبائل ووكلاء الشركات الأجنبية

* ناشط فلسطيني مقيم في كندا

سوريا

الخروقات الأمنية تتكثّف في الجنوب
تصعيدٌ تحت سقف «التسويات»؟

«تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء الدلائل المتزايدة على أن النظام (السوري) يخطط للسيطرة الكاملة على المنطقة (درعا والقنيطرة) وزيادة إحباط المجتمعات المحلية، مع توسيع قوات مخابراته سيطرتها وإنشاء نقاط تفتيش... إنّ التقارير المتعلقة بالاغتيالات والخطف وسوء توفير الخدمات الأساسية والتجنيد القسري، كلها أمور تثير الشكوك حول دور روسيا كوسيط موثوق به بين الشعب السوري وقوات النظام، من أجل تحسين الظروف الأمنية والمعيشية في الجنوب». هذا ما ورد على لسان

اللافت في إحداث أمس استهداف عناصر الشرطة العسكرية الروسية للمرة الأولى

المندوب الأميركي (بالوكالة) لدى الأمم المتحدة، جوناثان كوهين، في إحاطة أمام مجلس الأمن قبل ثلاثة أسابيع. التصريح السابق يوحي بأن واشنطن، في سياق تجاذباتها (وإسرائيل) مع الجانب الروسي في الملف السوري، لن توفّر استغلال مجريات المنطقة الجنوبية على طاولة التفاوض. ولا شك في أن واقع الحال في درعا وريفها، كما في بعض مناطق السويداء، يترك الباب مفتوحاً للجدل حول «اتفاق التسوية» ومآلاته المتوقعة. فبعد عام على انتهاء الأعمال العسكرية هناك، ودخول المنطقة تحت مظلة «خفض تصعيد» مرعيّة روسياً وأميركياً، لا تزال الخروقات الأمنية حاضرة بشكل شبه يومي، وإن تفاوتت شدتها.

أمس، كانت درعا على موعد مع تصعيد غير اعتيادي، تمثّل باستهداف حافلة تقلّ عناصر في الجيش السوري على طريق الياودة غرب المدينة، بعبوة ناسفة. التفجير المنفّذ بدقة كبيرة أدى إلى استشهاد 5 من عناصر الجيش وإصابة عدد آخر بجروح، وهي الخسارة الأكبر للجيش في هجوم واحد منذ توقيع اتفاقات «التسوية» قبل نحو عام. وعقب التفجير، استهدف مسلحون سيارة لعقيد في الجيش، قرب قرية الشيخ سعد في ريف درعا الغربي، ما أدى إلى باستشهاده. وأتت العمليتان بعد أيام فقط على انفجار عبوة ناسفة بسيارة دورية تابعة للشرطة العسكرية الروسية، في الريف الشرقي، بين بصر الحرير والسهوة، وذلك عقب ساعات على اغتيال عميد في الجيش على الطريق نفسها.

اللافت في أحداث الأسبوع الماضي، كان استهداف عناصر الشرطة العسكرية الروسية للمرة الأولى من جهة، وسرعة تواتر العمليات الأمنية من جهة أخرى. غير أنها في الوقت نفسه لا تخرج (ولا تقل حساسية) عن سياق مستمر منذ أشهر طويلة، شهد وقوع اشتباكات عنيفة في الصنمين مثلاً. ويتزايد التخوف من تنامي الخروقات الأمنية مع الدخول الأميركي على خط الجنوب من بوابة التزام اتفاق «التسوية»، ليطرح أسئلة عن احتمالات التعويل على تجدد النشاط المسلح بشكل واسع وصريح في الجنوب السوري. أول المشككين في هذا الطرح، الأوساط المعارضة المطلعة على الواقع هناك، إذ تشير إلى أن هيكلية الفصائل التي كانت قبل التسوية لم تعد موجودة الآن، كذلك فإن إدارة قادة تلك المجموعات لمرحلة ما بعد التسوية حولتها إلى خلايا تنشط مستفيدة من عدم الاستقرار الأمني للحفاظ على مكاسب مرحلية. ويذهب بعض هذه الأوساط إلى اتهام خلايا من بقايا «داعش» بتنفيذ تلك العمليات. ما تتفق عليه مصادر مختلفة تتابع مجريات الجنوب، أن آلية الانتقال الصعبة، من «الإدارة المحلية» للفصائل المسلحة إلى مرحلة الإدارات الحكومية المركزية، بحدّها اتفاق «التسوية» في إطار ضيق، وهو ما يؤدي دوراً رئيساً في انفلات الوضع الأمني. أيضاً، يترك الواقع الاقتصادي لتلك المنطقة، وانتهاء مهل التسوية الخاصة بالخدمة الإلزامية لمَن وقّعوا اتفاق «المصالحة» واختاروا تسوية أوضاعهم، المنطقة على صفيح ساخن.

لا تزال الخروقات الأمنية حاضرة بشكل شبه يومي بعد عام على انتهاء الأعمال العسكرية (أ ف ب)

بعض التحليلات تذهب إلى وجود قرار أميركي بإحياء إرث «غرفة الموك»، في محاولة لتعظيم الضغط على دمشق وحلفائها، وتستند في ذلك إلى ما نُشر عن تفعيل برنامج التدريب للفصائل المسلحة العاملة في منطقة التنف، بعد فتح الباب أمام الراغبين في الانضمام إليها من مناطق النفوذ الأميركي في سوريا. غير أن المعلومات المتوافرة عن برنامج التدريب تضعه في خانة التحضير لـ«قوات عربية» ستكون حاضرة لاحقاً، مع «قوات سوريا الديموقراطية»، ضمن ما أطلق عليه سابقاً في وثائق وزارة الدفاع الأميركية: «قوات حرس حدود». ويتكامل هذا الخط مع التصور الأميركي لقوة «متعددة الجنسيات» في شرقي الفرات، يمكنها مع قوات محلية حماية المصالح الأميركية والضغط على دمشق، كما تحجيم النفوذ الإيراني على الحدود بين سوريا والعراق.

(الأخبار)

تقرير

سوق الناصرة القديم: إسرائيل تغيّب وجه المدينة

ليست الناصرة بعيدة عن مخططات التهويد التي تنفذها سلطات الاحتلال في أراضي عام 1948. المدينة الكبيرة وغير المختلطة تبدو الشهية الإسرائيلية مفتوحة على رصد ميزانيات ضخمة لتبديل وجهها. عملية يمثل مدخلها السوق العتيق، الذي بدأ يلفظ أنفاسه. وسط الحديث عن شراء يهود بعض عقاراته

الجليل المحتل ـ ريهام عثاملة

يلحظ المتجوّل في سوق الناصرة القديم خلوّ محاله إلا من بعض السائحين الذين أتوا لتفقّد البقعة التي بُشّر فيها العالم بولادة يسوع المسيح. أما على وجوه الباعة، فثمة مسحة حزن جراء عمليات التهويد المستمرة للسوق منذ أكثر من 20 عاماً. لا وثائق لدى الباعة تؤكد بيع بعض العقارات التاريخية لمستثمرين يهود، إلا أنهم يتحدثون عن أن «يهودياً من سكان الكريوت (ضواحي حيفا المحتلة) اشترى عقاراً، وأن امرأتين يهوديتين اشترتا عقاراً آخر»، ويضيفون أنهم لمحوا وجودهم في المكاتين المذكورين أكثر من مرة، وعندما سألوا إن كان العقاران مُلكاً لهم، تمّ التهرب من الإجابة.

أزمة السوق القديمة بدأت بالتحديد أواخر عام 1998، عندما قررت بلدية الناصرة بدء العمل على «مشروع الناصرة 2000» الذي مثّل علامة مفصلية في تاريخ السوق؛ إذ أضعف مركزه الأثري والسياحي وسمح بالعبث به. قررت البلدية تفريغ السوق كلياً من المحال، ونقل حوانيته إلى ميدان مؤقت وسط المدينة بحجة ترميمه، ثم أعادت المحال إليه مع انتهاء الترميم. لكن العملية هذه استمرت لسنوات، حتى سئم تجار السوق البقاء في بسطاتهم المؤقتة التي لا تقي حرّ الصيف ولا برد الشتاء، فبدأت بذلك عملية انتقال تدريجية إلى أسواق خارج المدينة، أو لفتح محال جديدة في الشارع الرئيس بالنسبة إلى المقتدرين منهم.

وما إن انتهت الترميمات حتى افتُتحت مراكز تجارية ضخمة في البلدات والمدن العربية والمستوطنات المجاورة لتصير بديلاً من السوق القديم، القلب النابض للمدينة، ما أدى إلى موته تدريجياً، بعدما كانت الحياة تعبق بين جدرانه الصلبة، من أصل 300 محل يبلغ عمرها عشرات السنين، وتستقطب الآلاف يومياً ممّن يصلون إليها من البلدات القريبة والبعيدة، ثمة اليوم مئة محل فقط، فيما يخلو السوق من السياح والزبائن على رغم محاولات إحيائه مجدداً. ما إن تطأ قدمك أوّله، حتى تلمس شحوباً على وجوه أصحاب المحال والبسطات القليلة المتبقية، من شارع توفيق زياد وصولاً إلى كنيسة البشارة التي هي المقصد الأول للسياح الأجانب، الذين يسهمون في قليل من الحركة.

«أمر يبعث على الحزن والكآبة في سوق كان ينبض بالحياة، وأصبح موحشاً وكئيباً كأنه مقبرة أشباح»، يقول الشيخ أنس أبو رحال، إمام المسجد الأبيض في السوق وصاحب محل. ويضيف: «لا يوجد انتعاش... معظم المحال في السوق مغلق وأسعار المحال انخفضت إلى النصف. هناك محاولات فردية لبيع عقارات وممتلكات فيه». ويلفت رئيس لجنة التجار والحرفيين في السوق، محمد أبو رحال، من جهته، إلى وجود إشاعات حول بيع بيوت وعقارات في السوق، مؤكداً أن ذلك ممكن عبر عمليات شراء منفردة. ويقول أبو رحال: «يطلب الزبون اليهودي من البائع أن يبقى في المنزل لمدة معينة تصل أحياناً إلى سنتين. بعد الاستيلاء على مبانٍ متجاورة، يدخلون إلى السوق ويحاولون استيطانه والاستيلاء عليه. قبل وقت سمعنا بحالات شراء، ولكننا لم نتأكد بعد».

مع ذلك، يتشبث عدد كبير من التجار والحرفيين والمواطنين بسوق البلدة القديمة. تمسّك يتبدّى في مبادرتهم إلى مشاريع لا ينتج منها مكسب مادي يُقدر محاولتها إعادة السوق إلى سابق عهده، عبر تنظيم نشاطات وفعاليات يومياً. ومن هذا مثلاً، ترميم بعض المباني القديمة وتحويلها إلى بيوت للضيافة بسبب النقص في عدد الغرف الفندقية، في مبادرة استطاعت استقطاب عدد كبير من السياح، خصوصاً أن الأسعار في السوق أقل منها من بقية الفنادق. بالنسبة إلى مها شحادة، فإن فكرة إغلاق محلها البسيط «مستكة» أمر غير وارد على رغم تضييق شرطة الاحتلال عليها وتهديدها بالاعتقال والترحيل. «قررت أن أفتتح محلي لأنني رغبت في تغيير طابع الناصرة قليلاً. وتوجهت إلى السوق لأنه المنطقة المعتمة التي أردت الإضاءة عليها»، تقول شحادة، وتضيف: «في البداية كدت أغلق المحل... بعد أسبوعين أصبح لديّ زبائن يحبون الناصرة ويريدون عودة سوق البلدة القديمة إلى إرثه التاريخي. أمل أن تكون محاولتي جزءاً من إعادة إحياء السوق والمحافظة عليه من التهويد».

أُغلقت أبواب 200 محل تجاري من أصل 300 في السوق

كان «مشروع الناصرة 2000» لـ«ترميم» السوق، السبب في القضاء عليه (الأخبار)

تقرير

واقع حمص الصحي: تعافٍ بطيء مثقلٌ بخسائر الحرب

مع خروج مشافي حمص العامة عن الخدمة خلال المرحلة السابقة، اتخذت المشافي الخاصة دورها في سدّ ثغر الخدمات الطبية. وبينما يشكو الحمصيون من فساد القطاع الصحي، عملت الحكومة على تحويل بعض العيادات الشاملة إلى مستشفيات متواضعة لسدّ حاجات المواطنين

حمص ـ مرح ماشي

تتطلّب الإحاطة بواقع حمص خلال سنوات الحرب، الإلمام بحال المستشفيات ومستوى الخدمات الصحية المتواضعة، إذ أمضى الحمصيون أياماً سوداء من عمر الحرب في ملاحقة إصابات وإسعاف بعضهم بعضاً، خلال التفجيرات والمعارك داخل أحياء المدينة. شكاوى متكررة حول سوء الخدمة الطبية في المشافي العامة، أسوة بالخاصة، وسط ازدياد تذمر المرضى من الأخطاء الطبية، وتواتر حالات فساد وأدوية منتهية الصلاحية تنتشر كل حين. ومع تضاعف أعداد الشكاوى عمّا كانت عليه خلال أيام الحرب، لا بد من الإشارة إلى أن المؤسسات الصحية في حمص شهدت ما لم تشهده مؤسسات المدن الأخرى، بانقسام المدينة عبر خط تماس يفصل أحياءها بعضها عن بعض. مشافي حمص العامة هي: المشفى الوطني في جورة الشياح، وابن الوليد التخصصي للأطفال، والتوليد في الوعر، ومشفى العيون. جاءت أقوى ضربات القطاع الصحي بإخراج المشفى الوطني من الخدمة، ما يعني خسارة 400 سرير، إضافة إلى ما أعقبه من خسارة مشفى ابن الوليد في حي الوعر أيضاً، ليبقى مشفى العيون على طريق حماة بعيداً عن متناول المرضى والمصابين. ووفق الإحصاءات الرسمية المحلية، اعتُبرت نسبة 70% من أسرّة المشافي العامة والخاصة خارج الخدمة، ما ولّد نقصاً هائلاً في الخدمات.

تحذيات الحصار

مع استعار العنف خلال المرحلة السابقة، حافظ بعض معامل الأدوية في حمص على عمّاله، عبر تأمين إقامتهم وسكنهم ضمن مبانيه، خشية امتناعهم عن العودة، بسبب صعوبة التنقل بين الأحياء المشتعلة. الجانب الأسوأ من الحصار الاقتصادي المفروض، وفق ما يراه مدير صحة حمص الدكتور حسان الجندي، هو تأثر عمليات صيانة الأجهزة الطبية، ومثال ذلك المعاناة الحكومية في سبيل إصلاح جهاز أشعة في صدد، جنوب حمص. ويضيف الجندي، في حديث خاص إلى «الأخبار»، صعوبات أخرى كـ«صعوبة التحويلات المالية واستيراد الأدوية». وعن تصوّره للمرحلة المقبلة، يعلّق الجندي قائلاً: «بقي القطاع الصحي صامداً رغم الخشية من انهيار متوقع، بعد هول ما جرى. حوّلنا العيادات الشاملة إلى مشافٍ. ربما ليست مستشفيات بالصورة المُثلى، غير أنها قدمت خدمات المستشفيات في أصعب الظروف». ويتابع قوله: «كان لدينا جهاز غسل كلى واحد فقط في حمص، وهو لم يتوقف عن العمل يوماً واحداً». مشيداً بدور الجمعيات الأهلية التي «حملت على عاتقها تغطية الكثير من نفقات الخدمات الطبية».

وإذ تتجاوز خسائر القطاع الصحي في حمص 30 مليار ليرة، وفق تقديرات مدير صحة حمص، فإن مستشفيات جديدة بجري العمل على إنجازها حالياً كمستشفى حمص الكبير في الوعر، الذي كان قيد الإنشاء وتعثّر إتمامه مع بدء الحرب. ويعوّل على إنجاز هذا المستشفى بوصفه مشفى استراتيجياً يحوي 600 سرير، ضمن 4 كتل أبنية، وقسماً للأورام. غير أن أبرز العراقيل في وجه إنجازه نفقات تُقدر بالمليارات وكادر طبي مناسب، بعد استنزاف الكوادر الطبية بسبب هجرة الأطباء. أما وضع الأسس لأعمال البناء في الهيئة العامة للمشفى الوطني، فهي جارية على قدم وساق. ومن صعوبات العمل الصحي في حمص، بحسب الجندي، تردد الكوادر العاملين في الالتحاق بالوظائف الحكومية في مناطق الريف، ما أفضى إلى اتخاذ إجراءات تشجيعية، منها استعداد الدولة للتعاقد مع الطبيب بغية تعيينه في منطقته نفسها. وأمام حالة التذمر من أسعار الخدمات في المشافي الخاصة، يبرر الجندي ذلك بعدم حصول أي تغير في الأسعار منذ زمن طويل قياساً بارتفاع مستمر في سعر الدولار، معتبراً أن تقديم الخدمة الصحية يكلف أموالاً طائلة.

مستشفيات عدة اضطرت إلى أن تكون في لحظة ما مشافي ميدانية وعسكرية وخاصة في آن واحد (الأخبار)

«فرق فدائيين»

في ظلّ الصعوبات التي أحاطت بعمل المشافي العامة، برزت الحاجة إلى المشافي الخاصة كتعويض اضطراري عن النقص الحاصل. تحولت طواقم العمل في المستشفيات الخاصة إلى «فرق فدائيين» يقطعون المسافات الخطرة تحت القصف والقنص لإسعاف المصابين والحصول على أكياس الدم من المشفى العسكري في الوعر. غير أن الدور الأبرز كان من نصيب المشفى الأهلي في حي الزهراء، فرض موقع المشفى نفسه في الحي المحاصر بالعنف والتهديدات. من موقع المستشفى المحاذي لنقاط التماس في مناطق الاشتباكات، كان يجري استقبال 6 آلاف حالة سنوياً ما بين مصاب وشهيد، جراء أحداث العنف فقط. تناقص العدد منذ عام 2014 بما يفوق 2000 حالة سنوياً. أسوأ الأيام في حياة المستشفى كانت خلال فترتي اقتحام حيّي الورشة والخالدية، حين استوعب المكان عشرات الإصابات خلال ساعات قليلة، ما يفوق قدرته الاستيعابية المقدرة بـ 70 سريراً. 200 من العاملين في المشفى تناوبوا في ما بينهم على إنقاذ المصابين، حتى إن بعض هؤلاء العاملين لم يزُر بيته لأيام عديدة، فيما قدّم المستشفى شهيداً من كادره، وهو الطبيب حسن عيد.

«زيادة خبرات... لا أخطاء»

يظهر طبيب الأمراض النسائية، سعيد عيسى، الذي تسلّم إدارة المشفى الأهلي قبل عام، بوصفه نموذجاً مقابلاً لما جرى تعميمه من نماذج رائدة في الإعلام الغربي لأطباء المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. يرى عيسى أن «لا أحد خَيّر بالمطلق، ولكن الطبيب لديه الفرصة كي يكون كذلك». وهو يشرح أبرز أسباب عدم هجرته والكثير من زملائه في المشفى رغم الوضع الأمني السيّئ الذي ساد حمص، بقوله: «بقاؤنا يؤثر في صمود البنية الاجتماعية في المنطقة. بقاء الطبيب عامل أمان لمرضاه». لم يتجاوب المستشفى مع الاستقطاب الطائفي الحاصل، وفق تعبير الطبيب، فأياً كان المريض «نحن ملزمون بعلاجه من غير أي تمييز». يغض الطبيب دامعاً مرات عديدة، إذ يروي حكايات كثيرة من أيام المستشفى الصعبة عن «جنين حمى أمه، إثر تلقّيه شظية في قدمه بعدما ثُقب الرحم، ليتم إنقاذه وأمه من خلال جراحة صعبة وبكادر متواضع»، وعن جنين آخر «اتُّخذ قرار إنقاذه بعد عبوبة دماغية أصابت الأم، قبل أن تودي بحياتها». أما عن رؤيته للواقع الطبي في المدينة، فهو يشكو من فجوة واضحة بين جيلين من الأطباء، وفي ما يخص رأيه في الشكاوى من الأخطاء الطبية في القطاع الخاص، بما فيه المشفى الأهلي، يعلق قائلاً: «لم تكثر نسبة الأخطاء، بل على العكس، ازدادت الخبرات الجراحية بفعل أيام الاستنفار الطبي والموت اليومي».

تقرير

العدو يحصّن حدوده مع غزة بزرع الأشجار

غزة ـ هاني إبراهيم

يواصل جيش العدو الإسرائيلي تحصين المنطقة الحدودية المحاذية لقطاع غزة باستكمال بناء الجدار الأرضي ورفع السواتر الترابية، فيما يزرع الأشجار لحجب الرؤية عن المقاومين. يروي راصد ميداني في المقاومة الفلسطينية، لـ«الأخبار»، الإجراءات التي نفذها العدو في السنوات الماضية لتعزيز الحماية على الحدود، قائلاً: «وضع الاحتلال خلال الأعوام الثلاثة الماضية عوائق لحجب الرؤية تجاه مستوطنات الغلاف، إضافة إلى مشروع الجدار الأرضي الذي بدأ تنفيذه قبل عامين... أيضاً بدأ قبل 4 سنوات مشاريع أخرى لزراعة أشجار طويلة وكثيفة أمام منازل المستوطنين والطرق القريبة من القطاع».

الهدف هو إضعاف قدرة المقاومين على رصد تحركات قوات الاحتلال، إذ إن الرصد يحرم العدو عنصر المباغتة، وهو ما أدى في الشهور الماضية إلى «تكرار استهداف مراصد المقاومة كثيراً». في هذا السياق، ذكرت «القناة الـ13» العبرية أن الجيش الإسرائيلي أقرّ مشروعاً جديداً لزرعة الأشجار حول المنازل في «غلاف غزة» لتخفيف تهديدات الصواريخ الموجهة، جراء جولة أجراها كبار الضباط في «فرقة غزة»، بمن فيهم قائد اللواء الجنوبي، لرسم خرائط للمجالس المحلية التي تقع تحت تهديد الصواريخ المضادة للدبابات. ونقل موقع «والا» العبري، من جهته، عن مصدر في الجيش، أنه «تم إحراز تقدم كبير في عملية بناء الجدار التحت ـ أرضي والسياج العلوي... تم بناء نحو 40 كلم في الجدار من أصل 64 كلم، وهو يهدف إلى اعتراض الأنفاق».

في شأن آخر، أفرجت سلطات الاحتلال، أمس، عن 13 مركب صيد فلسطينياً كانت قد احتجزتها قبل سنوات في بحر غزة، ضمن دفعات القوارب التي يجري الإفراج عنها جراء تفاهمات التهدئة مع فصائل المقاومة. كذلك، تنقل مصادر فلسطينية أن وفداً سيصل، اليوم، إلى القطاع، على رأسه نائب رئيس «اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة»، خالد الحردان، إضافة إلى عدد من الأطباء والمختصين في بناء المستشفيات. وعلمت «الأخبار» أن الوفد سيبحث آلية إدخال الدفعة الجديدة من الأموال المتوقع وصولها نهاية الشهر الجاري، إلى جانب بحث عدد من المشاريع، بما في ذلك بناء مستشفى دولي على الحدود الشمالية، ومشروع خط الكهرباء الجديد.

الهدف هو إضعاف قدرة المقاومين على رصد تحركات قوات الاحتلال (الأناضول)

السودان

لم يحسم الاتفاق نسبة تمثيل الطرفين في «المجلس التشريعي» (أ ف ب)

يبدو الاتفاق السياسي الموقع أمس بين المجلس العسكري وجزء من قوى «الحرية والتغيير» قصير العمر، لكونه يحيل نقاطاً خلافية على الاتفاق الدستوري يوم الجمعة، ولا يلبي تطلعات الحركات المسلحة، وكذلك لا يرضي مكوناً أساسياً في «الحرية والتغيير». يبدو قادراً على تحريك الشارع وإثارة الرأي العام ضده وإفشاله

اتفاق سياسي مع جزء من المعارضة:

ترحيل الخلافات إلى «الدستوري»

بعد تأجيل دام ثلاثة أيام، انتهى بجلسة مفاوضات مساء أول من أمس، وقّع أعضاء المجلس العسكري وتحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير» وثيقة الاتفاق السياسي، التي تحدد أطر مؤسسات الحكم، لكنه يبقى اتفاقاً غير ملزم للطرفين إذا لم يوقع غداً الإعلان الدستوري، الذي سيحدد صلاحيات هياكل السلطة الثلاثة وسلطاتها: السيادية والتنفيذية والتشريعية، في الفترة الانتقالية التي تستمر ثلاث سنوات وثلاثة أشهر. لذلك، يُعدّ «الدستوري» الاتفاق الأهم، نظراً لكونه ملزماً أولاً، وللخلافات حول كثير من بنوده ثانياً. وعلى رأسها «الحصانة المطلقة» التي يمنحها لأعضاء «المجلس السيادي»، وترفضها قوى «الحرية والتغيير»، في ما تبدو معركة «كسر عظم» بين الطرفين بشأن إمكانية محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت منذ الانقلاب على الرئيس عمر البشير في 11 نيسان/ أبريل. وفي هذا الإطار، يسعى المبعوث الأميركي الخاص، دونالد بوث، إلى حلحلة الخلاف حول «الحصانة» من خلال لقاءات مع الطرفين قبل موعد الاتفاق الدستوري، بحسب ما تحدثت مصادر في «الحرية والتغيير»، مشيرة إلى أنه «لمس من العسكر أنهم غير متمسكين بها»، فيما اتفق أعضاء التحالف فيما بينهم على أن تكون الحصانة «مقيّدة».

وفضلاً عن إمكانية ملاحقة العسكر قانونياً، ما يعقّد إمكانية اتفاق الطرفين على وثيقة دستورية، فإن الاتفاق الموقع أمس أحال نقاطاً خلافية كثيرة ومهمة إلى الاتفاق الدستوري، من بينها صلاحيات ووظائف وسلطات «المجلس السيادي»، خصوصاً «حق الفيتو» في تعيين الوزراء، الذي تحدث عنه رئيس المجلس العسكري، عبد الفتاح البرهان، الأمر الذي يرفضه التحالف، مصراً على تشكيل مجلس الوزراء كاملاً من قبله من دون تدخل العسكر. أما في شأن تشكيل المجلس، فابقى الاتفاق السياسي على ما اتُّفق عليه في المسودة الأولى، بأن يتشكل من 11 عضواً، خمسة عسكريين يختارهم «العسكري»، وخمسة تختارهم «الحرية والتغيير»، تضاف إليهم شخصية مدنية تُختار بالتوافق بين الطرفين، يمكنها أن ترجّح كفة الميزان لأحد الطرفين، ما قد يجعلها محطة خلاف أيضاً مستقبلاً. كذلك، أبقى الاتفاق الجديد على الاتفاق الأول بأن يترأس الأعضاء العسكريون «السيادي» لواحد وعشرين شهراً ابتداءً من تاريخ التوقيع على الاتفاق، على أن يترأس المدنيون الثمانية عشر شهراً الباقية من الفترة الانتقالية.

وفي ما يتصل بالحكومة، ربط الاتفاق الجديد البند الذي يمنح قوى «الحرية والتغيير» اختيار اسم رئيس الوزراء بشروط في المرسوم الدستوري، من دون أن يذكرها. وترك للأخير تحديد صلاحيات مجلس الوزراء وسلطاته، الذي نصّ على أن يتشكل من «شخصيات وطنية ذات كفاءات مستقلة لا يتجاوز عددها العشرين وزيراً، يختارهم رئيس مجلس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير» بالتشاور، عدا «وزيري الدفاع والداخلية»، اللذين يعينهما الأعضاء العسكريون في «السيادي». وترك لرئيس مجلس الوزراء أن يرشح استثناءً شخصية حزبية ذات كفاءة أكيدة لممارسة مهمة وزارية. ونص أيضاً على أنه «لا يجوز لمن شغل منصباً في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو ولاة الولايات أثناء الفترة الانتقالية الترشح في الانتخابات التي تلي الفترة الانتقالية».

أما في شأن «المجلس التشريعي»، فلم تُحسم نسبة تمثيل الطرفين، في ظل إصرار العسكر على إرجاء هذا الأمر، وتمسك قوى «الحرية والتغيير» بما

> تبدو المواقف المتباينة بين قوى «الحرية والتغيير» مُهدّداً حقيقياً للاتفاق السياسي

اتُّفق عليه سابقاً (حصول التحالف على نسبة 67 بالمئة من العضوية)، لكنه حدد آلية لممارسة مهماته بالتشارك بين «السيادي» والحكومة، على أن يُبتّ في الأمر في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تكوين «المجلس السيادي». إذ نص الاتفاق على أن يشكل المجلس «في فترة لا تتجاوز 90 يوماً من تاريخ تكوين مجلس السيادة»، وإلى حين تشكيله، «يمارس مجلس السيادة ومجلس الوزراء في اجتماع مشترك السلطات التشريعية للمجلس، على أن يرفع أي تشريع إلى مجلس السيادة للاعتماد والتوقيع، ويعتبر التشريع المودع قانوناً نافذاً بعد مضي 15 يوماً من تاريخ إيداعه لدى مجلس السيادة».

أمام السلطة الجديدة في المرحلة الانتقالية مهمات عدة حددها الاتفاق، أولاها اعتماد مجلس الوزراء «خطة اقتصادية ومالية وإنسانية عاجلة». وفي هذا الإطار، تعمل واشنطن على إغراء الطرفين بمساعدات مالية للبلاد، من المتوقع أن تطلب من الرياض تقديمها، توازياً مع التلميح إلى إمكانية رفع السودان من «قائمة الدول الراعية للإرهاب» الأميركية، التي سبق أن رهنها المبعوث الأميركي بتشكيل «حكومة مدنية». وبحسب ما نقل أعضاء من «الحرية والتغيير»، اقترح بوث أن يتوجه وفد من الحكومة المدنية حال تشكيلها إلى واشنطن للقاء الكونغرس والعمل على إقناعه بشطب اسم السودان من القائمة، لكون القرار يعود إلى الكونغرس أكثر من الإدارة التنفيذية، علماً أن الأول لوّح بعقوبات جديدة في حال رفض العسكر تسليم السلطة.

والمهمة الثانية: «وضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بالتشاور مع كافة الحركات المسلحة». لكن ما يعقّد تحقيق ذلك «في مدة لا تتجاوز ستة أشهر»، أن حركات مسلحة عدة منضوية في «الحرية والتغيير» أعلنت تحفظها على الإعلان السياسي، باعتباره لا يلبي التطلعات في تحقيق السلام الشامل، ومن بينها «الحركة الشعبية ـ قطاع شمال» التي تخوض تمرداً مسلحاً في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. إذ أشار رئيسها، مالك عقار، أمس، إلى أن «الذين وقعوا الاتفاق لا يمثلون كل قوى الحرية والتغيير»، معتبراً أن «الاتفاق تجاهل قضايا مهمة تُبحث في أديس أبابا، وأحدث تقدم فيها وعلّى رأسها قضية السلام». والأمر نفسه علّق عليه رئيس حركة «العدل والمساواة»، جبريل إبراهيم، في تغريدة في «تويتر»، وصف فيها «ما حدث (بأنه) استهتار بالمشاورات التي تجري» في العاصمة الإثيوبية. وفضلاً عن الحركات المسلحة، تبدو المواقف المتباينة بين قوى «الحرية والتغيير» مهدداً حقيقياً للاتفاق الذي وُقّع بغياب «قوى الإجماع الوطني»، أحد المكونات التي لها حق التعديل في مسودة الاتفاق، إلى جانب «تجمع المهنيين السودانيين» و«التجمع الاتحادي المعارض» و«تحالف نداء السودان» و«تجمع منظمات المجتمع المدني». ويبدو جنوح «قوى الإجماع» إلى التصعيد، ورفض «الحزب الشيوعي السوداني» المنضوي فيها الاتفاق السياسي الحالي، كما أعلن أمس، مؤشراً على قصر عمر الاتفاق؛ إذ يمكن التكتل إفشاله من خلال إثارة القضايا الخلافية وتبيان تداعياتها إعلامياً، تماماً كما جعل موضوع «الحصانة» حجر عثرة في طريق التوقيع على الوثيقة الدستورية من خلال تسريبها، وما صاحب ذلك من غضب شعبي تُرجم باحتجاجات في عدة مدن تطالب بإلغاء الاتفاق، وبالتالي، إجبار المكونات الأخرى على التراجع.

ويبدو «تجمع المهنيين السودانيين»، في ظل المخاض الحالي، في موقف أقرب إلى «قوى الإجماع» من المكونات الأخرى التي تهادن العسكر، مثل «نداء السودان» الذي يتزعمه الصادق المهدي الطامع في السلطة. ولا شك في أن موقف «التجمع» حاسم، خصوصاً أنه الأقدر على برمجة الاحتجاجات (الجداول المعتمدة للمسيرات التي بدأت منذ الـ14 من الشهر الحالي، ولا تزال قائمة). وبدا تناغم «المهنيين» و«قوى الإجماع» واضحاً في الإصرار على تثبيت أحقية التحالف في صياغة هياكل الحكم، إذ أعلن «التجمع» رفضه «الحصانات المطلقة» لأعضاء «السيادي»، ورفض تعيين رئيس القضاء والنائب العام من قبل «السيادي»، ورفض أيضاً تمديد حالة الطوارئ من قبل البرهان، وطالب بتضمين الشباب والنساء في الوثيقة السياسية، وشدد على ضرورة التحقيق في مجزرة القيادة العامة، التي سبق أن حمّلها للعسكر. (الأخبار)

فوى بارزة في «الحرية والتغيير» ترفض الاتفاق

أعلنت أحزاب وتنظيمات في قوى «الحرية والتغيير» رفضها للاتفاق السياسي الموقع بين المجلس العسكري وبعض أطراف التحالف المعارض. ومن بين الرافضين «الحزب الشيوعي السوداني» المنضوي في تحالف «قوى الإجماع الوطني»، و«الجبهة الثورية» التي تضم حركات مسلحة متحالفة مع «نداء السودان»، و«شبكة الصحفيين السودانيين»، أحد مكونات «تجمع المهنيين السودانيين». وكان «الشيوعي» أول من أعلن رفضه للاتفاق، باعتباره «كرّس هيمنة المجلس العسكري على كل مفاصل الدولة». وتعهد، في بيان، باستمرار «التصعيد الجماهير السلمي» حتى «الانتزاع الكامل للحكم المدني الديموقراطي». فيما رأت «الجبهة الثورية» أن الاتفاق «لم يعالج قضايا الثورة». و«تجاهل أطرافاً وموضوعات مهمة». من جهتها، اعتبرت «شبكة الصحفيين» أن الاتفاق يصبّ في «ذات الاتفاقيات القديمة التي لم تصنع واقعاً جديداً لشعبنا»، وأنه «يُريد أن يقطع الطريق أمام المَد الثوري من أجل الحفاظ على المُكتسبات والامتيازات التاريخية لقلة من السودانيين على حساب أغلبية الشعب».

العراق

تظاهرات لـ«الحكمة» غداً في بغداد والمحافظات:

ألعب أو أخرّب الملعب؟

تشهد المحافظات العراقية، غداً تظاهرات دعا إليها تيار عمار الحكيم، في أولى الخطوات العملية لإعلانه الانتقال إلى صفوف «المعارضة». توقيت التظاهرات يثير حساسية الفريق الموالي لعادل عبد المهدي وحكومته، لتزامنه مع التوتّر في البلاد والإقليم. فيما يبدو الحكيم، الذي أخرج من اللعبة السياسية، ساعياً إلى وضع الحكومة أمام خيارين: إما أن أعود لاعباً مجدداً وإما أن أخرّب عليكم

نور أيوب

زعيم «تيار الحكمة»، عمار الحكيم، إلى الشارع غداً. تظاهرات في 14 محافظة لا يبدو إلى الآن أن قوى مغايرة لـ«الموج الأزرق» (شعار الحملة الانتخابية للحكيم في الانتخابات الأخيرة) ستشارك فيها، على رغم أن أطرافاً عديدة تؤيد مشروعه؛ لا حباً به، بل كرهاً لرئيس الحكومة عادل عبد المهدي. «ألعب أو (أخرّب الملعب)، مَثَل شعبي يبدو اليوم منطبقاً على الحكيم؛ إذ إن ما يعتقد أنه «إقصاؤه» من التركيبة الحكومية الحالية دفع به إلى التلويح بتشكيل «جبهة معارضة»، قبل أن يعلن رسمياً الانتقال إلى صفوفها. يبرر مقربون منه ذلك بأن «الحكومة لم تستمع إلى وجهة نظرنا»، معتبرين في حديثهم إلى «الأخبار» أنهم «حُرموا حقوقاً مكتسبة» بناءً على تمثيلهم النيابي، وهو ما دفعهم إلى المضيّ أبعد من الموقف السياسي، نحو التحرك على الأرض، في خطوة يراها داعمو عبد المهدي «تخريباً للملعب».

عوامل عديدة يمكن سوقها في تفسير موقف الحكيم، الذي لا تبدو العلاقة بينه وبين إيران في أحسن أحوالها، خصوصاً بعدما بدأ الرجل الترويج لما سمّاه «التيار المدني»، الأمر الذي أثار حفيظة طهران. يصفه المقربون منه بأنه «عمامة شيعية بلباس مدني تجمع تحت عباءتها مختلف أطياف المجتمع العراقي». «خلطة» يراد من ورائها تثبيت هوية ببعدين رئيسين: أولاً، الإبقاء على مسافة من إيران، مع إدامة خطوط التواصل معها، وإن كان هناك «تحفظ» على أداء بعض المعنيين فيها بالملف العراقي، وتحديداً قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني. وثانياً، طرح نفسه كـ«قيادة عروبية» لـ«شيعة» العراق، وهو بذلك ينافس زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر.

هذا التوجّه العام تضاف إليه عوامل مرتبطة بالحسابات السياسية. مع إعلان نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة (أيار/ مايو 2018)، بدا أن الحكيم منفرداً 20 مقعداً نيابياً، مقابل حصول «المجلس الأعلى» على مقعدين فقط). لم يفرق الحكيم، بنتيجته تلك عن «تحالف الفتح» (بزعامة هادي العامري) الذي نال 20 مقعداً، بل تفوّق على «عصائب أهل الحق» التي حازت 15 مقعداً. اعتقد الحكيم أن هذه النتيجة، التي أظهرت أنه هو «المجلس الأعلى» عملياً ستكون كفيلة بإبقائه لاعباً رئيساً و«سائرون» (الكتلة المدعومة من الصدر) في تحالف لاعتبارات عديدة

> يرفض حلفاء عبد المهدي تحرك الحكيم، معتبرين انه يخدم الأهداف الأميركية

(من بينها أن الصدر لم يجد مانعاً من التخلي عن حلفائه في تحالف «الإصلاح»، وخصوصاً الحكيم الذي لا تجمعه به «كيمياء» مشتركة)، عاكس تلك الحسابات. أضحى الحكيم، عملياً، أكبر المتضررين، حتى أكثر من رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، نفسه، الذي لا يزال يشتغل على «صورته»، على رغم افتقاده تكتلاً نيابياً واضحاً.

بعد مضيّ قطوع تسمية رئيس الحكومة، الذي يرى الحكيم أن حليفه (الصدر) قد «طعنه» في خلاله، حاول زعيم «الحكمة» التعويض باستحصال مكاسب في التشكيلة الحكومية. طالب بوزارة النفط وأصرّ عليها، لكن طلبه رُفض. عُرضت عليه إثر ذلك وزارة الموارد المائية، فرفضها. من هنا، بدأ الترويج لسردية «الإقصاء»، قبل أن يتحوّل إلى مشروع لتشكيل «جبهة معارضة». مشروعٌ يبدو أن لحظته المناسبة قد حانت أخيراً: فصل الصيف، الذي تشير التوقعات إلى أنه سيكون حامياً كالذي سبقه، وأن الحكومة الحالية ستفشل ـ كما السابقة ـ في تقديم حلول جذرية للمطالب المعيشية التي تتصاعد في خلاله. يضاف إلى ذلك استحقاق توزيع الدرجات الخاصة، الذي يخشى «الحكمة» أن يخرج من «مولده بلا حمص».

يرفض حلفاء عبد المهدي تحرك الحكيم، معتبرين أنه يخدم الأهداف الأميركية في لحظة سياسية حرجة تمرّ بها المنطقة. لكن المقربين من الرجل يقولون إن المعارضة «لا تعني معارضة النظام، أو الاستمرار في تحقيق المكاسب على مستوى الدولة، بل معارضة الحكومة وأدائها». وهم يضعون لهذا الحراك ثلاثة أهداف أو سمات:

1- على رغم الطابع الفضفاض لمصطلح «المعارضة»، وممانعة القوى التي راهن الحكيم على التحاقها به ـ إلى الآن ـ الانضمام إلى معسكره، إلا أنه بات اليوم، من وجهة نظر مقربيه، معسكرين: موالاة، ومعارضة يقودها الحكيم.

2- كذلك، يعتقد هؤلاء أن من شأن انفصال الحكيم تعزيز وزنه السياسي، قبالة القوى التي لا تزال في معسكر السلطة.

3- يلفتون، أيضاً، إلى إمكانية تحقيق أهداف جانبية بوجه كل من «العصائب» و«الصدريين»، عبر تقديم «الحكمة» كتيار منضبط مقابل «تفلّت» منافسيه، ومحاولة استقطاب جمهورهم بخطاب أكثر ملامسة لحاجاتهم.

في الطريق إلى ذلك، يحاول «الحكمة» مغازلة ممثلي «المكوّن السني»، بتنظيمه تظاهرات في مدن تكريت والرمادي والموصل وديالى، على أن تكون التظاهرة «الكبرى» في قلب العاصمة بغداد، أمام مقر رئيس الوزراء في منطقة العلاوي، ليبقى السؤال: هل يعود الحكيم إلى دعم عبد المهدي لحظة تلبية مطالبه؟

بريد الحكيم تصدير نفسه بوصفه «قيادة عروبية» لـ«شيعة» العراق (أ ف ب)

تقرير

مسلسل ترحيل «الإخوان»: الكويت ترضخ للقاهرة

تسبّب القبض على ثمانية «إخوانيين» مصريين في الكويت، وترحيلهم إلى مصر، بصدمة للجماعة التي تتمتع بعلاقات جيدة مع السلطات الكويتية. وصلت إلى حدّ إتاحة حرية عمل أعضائها وحركتهم تحت بصر الدولة من دون مضايقات، لتتوالى بعد ذلك أخبار سفر عدد منهم وتواري آخرين

إسطنبول ـ شريف إبراهيم

جاء القبض على أعضاء في جماعة «الإخوان المسلمون» من المصريين في الكويت، وصل عددهم إلى ثمانية قالت وزارة الداخلية هناك إنهم مشاركون في «عمليات إرهابية» في بلادهم ودخلوا البلاد بهويات «مزوّرة»، ليُحدث أزمة كبيرة للتنظيم، خاصة بعد عمليات ترحيل مشابهة طاولت «إخوان» ماليزيا وتركيا في الأشهر القليلة الماضية، ما يضع مشكلة أخرى كبيرة أمام قيادة الجماعة، التي عجزت حتى الآن عن وقف أي خطوات ترحيل، الأمر الذي زاد تخوّف الخلايا الهاربين من محاولات إضافية مماثلة. معركة الترحيل انتقلت هذه المرة إلى الكويت التي يعيش فيها «الإخوان» منذ عقود بحرية وبصورة قانونية جراء علاقات قوية مع السلطات هناك، حتى إن الأخيرة في وقت من الأوقات كانت قبلة لاجتماعات مهمة للتنظيم الدولي لـ«الإخوان»، وسبق أن حاولت الدولة ـ كما تنقل مصادر ـ التوسط لدى القاهرة من أجل إنهاء الأزمة من دون نتيجة.

قرار الترحيل، الذي يأتي في وقت يتحدث فيه «الإخوان» عن مقايضة إماراتية مع الرجل القوي في الجماعة ومرشحها السابق لانتخابات الرئاسة، خيرت الشاطر، داخل سجنه، كان محل انتقاد حقوقي دولي، إذ نُدّدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بالترحيل الذي رأت أنه يعرّضهم للتعذيب وأخطار أخرى، وهو ما «يخرق

> يشي وصول وفد أمني مصري إلى الكويت بمزيد من عمليات الترحيل

التزامات الكويت بموجب القانون الدولي»، داعيةً إياها إلى تجنب الترحيل إلى مصر لأي شخص.

ودخول الكويت في أتون معركة الوقوف ضد الوجود «الإخواني» فيها ينذر بمخاطر كبيرة ستواجه التنظيم في الأيام المقبلة، فضلاً عمّا سيمثله من أزمة لتنظيم الكويت نفسه، وهو ما يجعل هذه الدولة قرار الترحيل، الذي يأتي في وقت يتحدث فيه «الإخوان» عن مقايضة إماراتية مع الرجل القوي في الجماعة ومرشحها السابق لانتخابات الرئاسة، خيرت الشاطر، داخل سجنه، كان محل انتقاد حقوقي دولي، إذ نُدّدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بالترحيل الذي رأت أنه يعرّضهم للتعذيب وأخطار أخرى، وهو ما «يخرق التزامات الكويت بموجب القانون الدولي»، داعيةً إياها إلى تجنب الترحيل إلى مصر لأي شخص.

ودخول الكويت في أتون معركة الوقوف ضد الوجود «الإخواني» فيها ينذر بمخاطر كبيرة ستواجه التنظيم في الأيام المقبلة، فضلاً عمّا سيمثله من أزمة لتنظيم الكويت نفسه، وهو ما يجعل هذه الدولة في خانة «الرباعي العربي» المقاطع لقطر، خاصة أن مصادر تتحدث عن استجابة كويتية لمطالب مصرية بتسليم 50 شخصية من «الإخوان» بعد شهور كثيرة من التأجيل والرفض. ومع الصدمة التي ولّدتها هذه الإجراءات، لم يكن في وسع «الإخوان» إلا إصدار بيان رفضت فيه «الاتهامات التي كالتها الداخلية الكويتية»، وطالبت السلطات أيضاً بوقف الترحيل، متحدثة عن «سلمية» حياة أفرادها هناك، وأنهم «لا يضمرون سوى كل الخير للبلاد». لكن تعالت الأصوات داخل التنظيم بضرورة بدء الجمعيات الحقوقية المحسوبة على الجماعة، التي تعمل في تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، في اتخاذ إجراءات لوقف ملاحقة الأشخاص وترحيلهم إلى مصر.

في المقابل، يستغل النظام المصري الأزمة جيداً، إذ لم يكتفِ بتسلّم الثمانية، بل يبدو أنه أرسل وفداً أمنياً إلى الكويت، كما نشرت صحيفة «الأنباء» الكويتية، بدعوى «الاطلاع على مزيد من المعلومات التي حصلت عليها الداخلية من الأعضاء الموقوفين في التحقيقات، إضافة إلى الحصول على ملفات معلوماتية تخصّ أعضاء الإخوان في الكويت»، وهو ما يشي بترحيل آخرين قريباً. كما أن الصحف الكويتية أشارت إلى علاقة بين الضابط السابق، هشام عشماوي، الذي تسلمته القاهرة أخيراً من قوات خليفة حفتر، وقضية «الإخوان».

ومع وصول معلومات إلى الجماعة، كما تنقل مصادر، عن رفض الحكومة الكويتية كل الوساطات، فإنها طلبت من أعضائها، خاصة أولئك الذين تحوم حولهم «شبهات الرغبة المصرية في ترحيلهم»، «ضرورة الخروج من الكويت»، الأمر الذي لفتت إليه صحيفة «القبس» الكويتية بقولها إن نحو 300 عنصر غادروا البلاد إلى تركيا وأستراليا وبريطانيا ودول عربية أخرى لخشيتهم من الملاحقة. وعلى رغم محاولات «الإخوان» بثّ الطمأنينة لدى أعضائها، خاصة المقيمين في الخليج، وإشعارهم بمحاولات كبيرة لمنع استهدافهم، إلا أن المرحلة المقبلة قد تحمل مفاجآت أخرى.

قضية

إيران ومثلّث حماية النظام الصواريخ لا توضع على الطاولة!

يرفض الإيرانيون التفاوض على البرنامج الصاروخي، كونه يدخل في صلب معادلة حماية النظام في طهران من التهديد، من جهة، ويشكل أساساً للاستراتيجية الدفاعية في أي حرب غير متكافئة، من جهة أخرى، وهي الاستراتيجية المستخلصة من تجربتي الحصار الأميركي والحرب مع العراق

الصواريخ هي الورقة الوحيدة القادرة على مجابهة عدم التكافؤ مع التفوق الجوي للعدو (أ ف ب)

خليل كوثراني

في مسلسل «هوملاند» المثير للجدل والمفضّل لدى باراك أوباما، ينجح «الموساد» في اختطاف رجل الأعمال الإيراني، «فرهاد نفيسي»، المرتبط بالحرس الثوري، تنفّذ العملية بالتعاون مع الأميركيين على الأراضي الإماراتية عبر استدراج نفيسي عن طريق فتاة تقوم بغوايته، والسبب معلومات لدى الإسرائيليين أن الإيرانيين يقومون بخرق الاتفاق النووي من خلال برنامج موازٍ سري في كوريا الشمالية. بعد أن يشرع ضابط الـ«سي آي إيه»، «سول بيرينسيون»، في استجوابه، يدور حوار ملفت بين الرجلين. يقول الإيراني في الختام: «هناك أمر ينبغي أن تعرفه؛ لا تريد إيران سلاحاً نووياً، لم ترده قط. كان استمرار العقوبات ثلاثة عقود يقتلنا. كان علينا إيجاد سبيل لرفعها، فبدأنا بتشغيل أجهزة الطرد المركزي. لفتنا بذلك بعض الأنظار... في النهاية ما كان علينا إلا التفاوض لترك برنامج لم نرده أساساً»!

تتحرك أجهزة الطرد المركزي، فتشتغل إذاً قنوات الدبلوماسية. تُرفع نسبة تخصيب اليورانيوم، فيهرول الوسطاء بمبادراتهم نحو طهران. معادلة يبدو أنها لا تزال سارية المفعول. تخوض طهران «لعبة النووي» على مستويين؛ الأول، ضمن سياق حاجات التنمية الداخلية. أما الثاني، فيتمثل في إبراز المشروع كمادة ترهيب واستعراض للقوة. والمفارقة أن طهران لم تخف قواعد اللعبة، وهي تؤكد كل يوم أن مرشدها علي خامنئي يفتي بحرمة ليس استخدام أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل حتى صناعتها واقتنائها من الأساس. لا ينفك الإيرانيون يستشهدون بتجربة محمد مصدق، الذي لم يكن لديه برنامج نووي ليستعمل ذريعة للانقلاب على حكومته المنتخبة. فجوهر الأزمة برمتها، وفق ما يعتقد النظام في طهران، أن الولايات المتحدة لن ترضى بأقل من إسقاط هذا النظام، أو إخضاعه لهيمنتها، ثمناً لـ«التحرر والاستقلال». ليس تفصيلاً أن يمتلك نظام إيران سلاح دمار شامل ويرسي معادلات إقليمية ودولية أصعب من الحالية، لكن قبل النووي وبعده سيبقى مطلب الولايات المتحدة إسقاط النظام. وهو ما يجعل طهران تتمسك بموقع النووي في معادلة حماية النظام، كحصن متقدّم يُشغل العدو عن الأهداف الأخطر.

منذ غزو العراق الذي طرق أبواب طهران، انصبّ جهد الإيرانيين على سدّ أي ثغرة تسمح بتهديد وجود النظام. وعماد ذلك: ورقة النووي، النفوذ الإقليمي، والقدرات العسكرية المحلية. يحاجج الإيرانيون بأن نفوذهم الإقليمي هو الضامن لأن لا تتكرر حرب كالتي وقعت مع العراق، وإن بدأ أي هجوم عسكري فإن الصواريخ ضمانة بأن لا ينتصر مشعلوها. «هم سيقولون نحن نريد هذا الأمر، ونحن سنجيب بالرفض وينتهي الموضوع»، هذا ما قاله خامنئي قبل مدة، قاطعاً الطريق على جدوى التفاوض على القدرات الدفاعية. يعي الإيرانيون حجم التحدي وجدية الولايات المتحدة في حملتها نتاج استشعارهم أن الهدف في مكان آخر غير النووي، وأن التخلي عن النفوذ الإقليمي والصواريخ البالستية يعني تعبيد الطريق بأيدٍ إيرانية نحو مشروع إسقاط النظام، بعد أن منح الاتفاق النووي كل ما يمكن لضمان سلمية المشروع النووي، في حين لم يضمن تخلي بلدان أخرى عن برامجها المماثلة عدم إسقاطها بالقوة.

لذلك، هم لا يخفون استراتيجيتهم الجديدة التي دُشّنت في ذكرى مرور عام على انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي وبالتزامن مع إلغاء الإعفاءات من العقوبات على تصدير النفط. السياسة الإيرانية الجديدة تعمل على تفعيل مثلث القوة المذكور: النووي، النفوذ الإقليمي، والقوة العسكرية. هدف صاحب القرار في طهران من استراتيجية تفعيل أوراق القوة هو منع الحرب، وكذلك منع واشنطن من المراهنة على تضخيم أهدافها حين تشعر أن ضغوطها بلا مقابل، فتطلب التفاوض بصيغة الرضوخ. وما يجعل الأزمة في غاية التعقيد، أن مثلث القوة (النووي، والنفوذ الإقليمي والبرنامج الصاروخي) الذي تعدّه طهران حصانة لعدم إسقاط نظامها هو تماماً الملفات الثلاثة التي يريد ترامب التفاوض عليها. وطهران لم تقبل أساساً بالذهاب إلى مفاوضات الاتفاق النووي إلا بعد أن قدّم لها أوباما اعترافاً وضماناً بحقها في تخصيب اليورانيوم (وهو جوهر التكنولوجيا النووية)، فضلاً عن عدم إسقاط النظام، وكذلك تحييد الملفين الآخرين، أي الصواريخ والنفوذ الإقليمي.

> الاتفاق النووي اكتفى بالطلب من إيران، من دون إلزامها، عدم تطوير صواريخ تحمل رؤوساً نووية

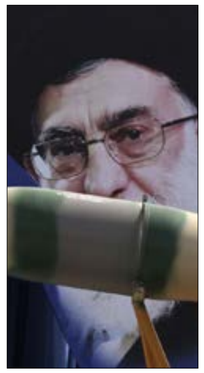

ولأن دونالد ترامب يتلمّس ماهية المخاوف الإيرانية، التي سبق أن عبّر عنها خامنئي بالجزم بأن هدف واشنطن هو إسقاط النظام، فالرئيس الأميركي يكرر دائماً أنه لا يريد إسقاط النظام بل تعديل سلوكه فقط. لكن حين يكون البرنامج الصاروخي في العقل الإيراني صلب معادلة حماية النظام، يعني ذلك أن التفاوض عليه شبه مستحيل. منذ عام 2009 شرعت إسرائيل في إثارة المخاوف لدى الغرب من هذا البرنامج، ومن أن دخول طهران مجال الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية (كصاروخ «سفير») يعني تهديداً مستقبلياً بإمكانية إنتاج أجيال صواريخ عابرة للقارات تصيب مدناً أوروبية ويصبح خطرها فتاكاً إن حُمّلت رؤوساً نووية. في الاتفاق النووي، بقي هذا الملف عالقاً، إلى درجة أن قرار مجلس الأمن المتعلق بالاتفاق اكتفى بالطلب من إيران، من دون إلزامها، عدم القيام بنشاطات من أجل تطوير صواريخ يمكن تزويدها برؤوس نووية. وبالعودة إلى عام 2015، عام إقرار الاتفاق، تعمّدت طهران أن تجري إحدى أهم تجاربها الصاروخية، في يوم مصادقة البرلمان الإيراني على بنود الاتفاق النووي، وهو صاروخ «عماد» البعيد المدى والكامل التوجيه، الذي وُصف حينها بأنه نقلة نوعية في البرنامج الصاروخي الإيراني. وتلك كانت رسالة لا لبس فيها بتمسّك طهران بعدم التفاوض على صواريخها. تجربة حرب السنوات الثماني، وقبلها وبعدها تجربة الحصار الأميركي، كان لهما الأثر البالغ في تشكيل الوعي العسكري الإيراني. في ملف القوة البحرية استفاد الإيرانيون من تجربة تدمير الأميركيين أسطولهم البحري، فركزوا على «الحرب غير المتكافئة» عبر صناعة الزوارق الصغيرة والطوربيدات السريعة والألغام البحرية. كذلك الحال في ملف الصواريخ، فهو الورقة الوحيدة القادرة على مجابهة حال عدم التكافؤ مع التفوق الجوي للعدو، وصناعتها محلياً فرضتها الصعوبة التي واجهتها طهران في شراء الصواريخ إبان الحرب مع العراق.

لكن ستبقى للأطراف الآخرين، لا سيما الأوروبيين والأميركيين، أسباب لمراقبة هذا البرنامج والتخوف منه، أهمها الشق المتعلق بالصواريخ القابلة لحمل رؤوس نووية وأجيال مفترضة من الصواريخ العابرة للقارات التي تبدأ من مدى 4 آلاف كلم، وهو ما لا تحتاج إليه طهران في استراتيجيتها الدفاعية، وهي التي تؤكد باستمرار أن برنامجها دفاعي، كما أنه لا يغيّر شيئاً في تهديد إسرائيل والقواعد الأميركية في المنطقة. فهل يفعلها الإيرانيون ويفاوضون على طريقة «فرهاد نفيسي» في «هوملاند»، ويبيعون ترامب صفقة رمزية ينشدها؟ حتى الآن الجواب الإيراني هو النفي.

ظريف: بمجردات تتوقف هذه الحرب، يمكن أن نعقبها أمور أخرى لتهدئة التوتر» (أ ف ب)

هناك، رأى أن الولايات المتحدة تشنّ «حرباً اقتصادية» على الإيرانيين «ترقى لمستوى الإرهاب»، مشيراً إلى أنه بمجرد أن تتوقف هذه الحرب «يمكن أن تعقبها أمور أخرى لتهدئة التوتر»، مجدداً بذلك استعداد طهران للتهدئة والتفاوض إذا ما تراجعت واشنطن عن العقوبات.

وبينما يتواصل التشكيك الإيراني في التعامل الأوروبي مع الاتفاق النووي، ولا سيما على خلفية التوتر مع لندن، شددت رئيسة الوزراء البريطانية، في آخر تصريحات لها قبل مغادرة المنصب، على حماية الاتفاق «أياً كانت تحدياته». وقالت: «شئنا أو أبينا، يظل التوصل إلى اتفاق على حل وسط أفضل سبيل لتحقيق النتيجة التي ما زلنا جميعاً نسعى للوصول إليها: منع إيران من امتلاك سلاح نووي والحفاظ على الاستقرار في المنطقة». وإذ لم يتضح بعد مصير المبادرة الفرنسية، التزمت منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، مواقف «إيجابية» تجاه طهران، من خلال اعتبارها أن الإجراءات النووية الإيرانية الأخيرة لا تشير إلى «قرار أو نية صريحة» من جانب الإيرانيين للخروج من الاتفاق النووي.

(الأخبار)

ظريف من نيويورك: أوقفوا الحرب الاقتصادية وبيع السلاح

انصبّ الاهتمام الإيراني، في الساعات الماضية، على توضيح تصريحات وزير الخارجية محمد جواد ظريف، حول التفاوض على البرنامج الصاروخي، ومن جهة ثانية نقاش المبادرة الفرنسية ومسار المحادثات مع الأوروبيين. ووصفت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية الأنباء عن أن ظريف أعلن استعداد بلاده للتفاوض حول برنامجها الصاروخي بـ«الادعاءات»، وبأنها «محاولات من وسائل إعلام غربية لاستغلال تصريحاته الصحافية في نيويورك». وكانت بعثة إيران إلى الأمم المتحدة قد أصدرت بياناً حول الموضوع، عقب اعتبار وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أنه «لأول مرة، قال الإيرانيون إنهم مستعدون للتفاوض حول برنامجهم الصاروخي». وجاء في البيان أن إيران «تفنّد استنباط وكالة أنباء أسوشييتد برس من تصريحات وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، خلال المقابلة التي أجرتها معه قناة إن بي سي». وأوضح أن ظريف «كان قد قال إن أرادت الولايات المتحدة التحدث حول الصواريخ فعليها ابتداءً وقف بيع الأسلحة التي تشمل صواريخ أيضاً لحكومات المنطقة»، مضيفاً: «إلا أن الوكالة الأميركية (أسوشييتد برس) فسّرت هذه الجمل على أساس أنها تعبّر عن رغبة إيران في التفاوض حول برنامجها الدفاعي الصاروخي».

> لم يتضح بعد مصير المبادرة الفرنسية

وشدد البيان على أن «الصواريخ الإيرانية غير قابلة للتفاوض إطلاقاً مع أي أحد أو أي دولة وفي أي وقت كان». وفي الإطار نفسه، عَزّز ظريف على حسابه في «تويتر» قائلاً: «لقد أمطر (الرئيس العراقي الراحل) صدام (حسين) لفترة 8 سنوات مدننا بوابل من الصواريخ والقنابل التي كان قد زوّده بها الشرق والغرب... نحن لم يكن أمامنا سوى أن نصنع وسائلنا الدفاعية بأيدينا، لكنهم اليوم يتذمرون. ينبغي للولايات المتحدة بدل التهرب أن توقف بيع السلاح لمن يتقمّص شخصية صدام»، في إشارة إلى السعودية، مرفقاً تغريدته بصور لضحايا حرب اليمن والعدوان الإسرائيلي والحرب العراقية الإيرانية.

ورغم الحظر الذي شمل تحرك الدبلوماسيين الإيرانيين في نيويورك، والذي استنكره ظريف، إلا أن الأخير مارس نشاطاً إعلامياً مكثفاً أثناء وجوده في مقر البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة. وفي كلمته خلال اجتماع المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي للأمم المتحدة، المنعقد

تحليل إخباري

ترامب وماكرون والمأزق السعودي

لقمان عبد الله

على رغم أن الولايات المتحدة لاعب رئيس في الحرب على اليمن، إلا أن تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حولها قليلة جداً، وما المواقف المحدودة التي أطلقها سابقاً في هذا الإطار، إلا بعد اضطراره إلى الدفاع عن إدارته في وجه محاولة الديمقراطيين والإعلام المناهض له استغلال المأساة الإنسانية في هذا البلد، في أعقاب اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي. وهي ضغوط أنتجت موافقة أميركية على اتفاقات السويد المرتبطة بمدينة الحديدة وملف تبادل الأسرى، إضافة إلى تعزيز العمل الإنساني في اليمن.

يوم الثلاثاء الفائت، وأثناء اجتماع حكومي، أطلق ترامب موقفاً يحمل دلالات كبيرة، بربطه علاقة واشنطن بطهران بوقف ما وصفه بـ«تدخل» الأخيرة في اليمن، حيث قال إن «واشنطن تريد من إيران أن تخرج من اليمن». موقف جاء بعد أقلّ من أسبوع من الكشف عن مبادرة فرنسية تتضمن في أحد بنودها الطلب من طهران الضغط على «أنصار الله» لإيقاف الصواريخ والمسيّرات على الأراضي السعودية مقابل تخفيف العقوبات على إيران. هذا التناغم الأميركي ـ الفرنسي لا يبدو معزولاً عن التطورات الميدانية والعسكرية الآخذة في التصاعد وفق المخطط اليمني، في مقابل عقم خيارات تحالف العدوان، وتلقّي قائدته، السعودية، ضربة قاسية بالانسحاب الجزئي للإمارات من اليمن.

تدرك واشنطن وباريس أن ما تمّ الكشف عنه من منظومات صاروخية وطائرات مسيّرة في صنعاء، الأسبوع الفائت، ليس سوى القليل من الحجم الحقيقي لتلك الترسانة، وأن السلاح غير المعلن عنه يتقدم بأكثر من جيل عمّا هو معلن. ولم يكن مصادفة إعلان الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، في مقابلته الأخيرة، أن اليمن وفق معلوماته قادر على استهداف أغلب المطارات والمنشآت الحيوية في السعودية، وأن الجانب اليمني يراعي التطورات والظروف السياسية والجداول الزمنية المتدرجة لإنجاح خططه.

إزاء ذلك، تبدو السعودية في موقف حرج، وأمام منعطف صعب: من جهة، استمرار الضربات اليمنية سيترك انعكاساته على البلاد، وسيضع المستقبل السياسي لولي العهد، محمد بن سلمان، على المحك. ومن جهة أخرى، يمثل اتخاذ قرار بوقف الحرب هزيمة كبرى للنظام السعودي ليس بمقدوره تحمّلها. أما فرضية توسيع العدوان فقد استنفدت فرصها، بعدما استُخدمت الخيارات والتكتيكات العسكرية كافة، وأوصلت جميعها إلى طريق مسدود. بناءً عليه، تتسارع المبادرات والعروض على طهران وصنعاء، وهذا ما يفسر دخول ترامب بشكل مباشر على الخط، وقبله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي طرح مبادرة «إنقاذية» للنظام السعودي.

ستستمرّ الرياض في العدوان بوتيرة منخفضة، على أمل أن تثمر المبادرات الأميركية والفرنسية، في رهان غير مضمون، على اعتبار أن الخضوع ليس في حسابات إيران ولا اليمن، وكلاهما لم يسلّم سابقاً على رغم قساوة المعارك السياسية والاقتصادية والعسكرية. بوادر انتصار الشعب اليمني باتت واضحة، وهي حقيقة ليس أمام النظام السعودي من خيار في قادم الأيام سوى التسليم بها، وما مواقف ترامب ومبادرة ماكرون (التي لم ينفها أيّ من الأطراف المعنيين) إلا مؤشر إلى أن هذا التدخل سيتعزّز أكثر فأكثر في المستقبل القريب، ربطاً بحجم الضغط اليمني واتساع نطاقه.

تقرير

«الأطلسي» يكشف سرّاً مُعلناً
أوروبا «تستضيف» 150 رأساً نووياً أميركياً

في وثيقة صادرة، أخيراً، عن هيئة تابعة لحلف شمال الأطلسي ـ حُذفت لاحقاً ـ، يكشف «الناتو»، عن طريق الخطأ، أن الولايات المتحدة تخزّن نحو 150 رأساً نووياً في بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا، وفق «واشنطن بوست» الأميركية. ونُشر، في نيسان/ أبريل الماضي تقرير صادر عن عضو كندي في لجنة الدفاع والأمن التابعة للجمعية البرلمانية لحلف «الناتو» بعنوان «عصر جديد للردع النووي؟ التحديث والتحكم في الأسلحة والقوى النووية المتحالفة»، يقيّم مستقبل سياسة الردع النووي للحلف، إلا أن التقرير حُذف في ما بعد لكشفه عن عدد الرؤوس النووية المخزّنة في أوروبا.

> يتم تخزين الرؤوس النووية في ستّ قواعد أميركية وأوروبية

ووفقاً لنسخة من الوثيقة نشرت أول من أمس، الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسبب تغريداته العنيفة التي استهدفت أربع نائبات ديموقراطيات ولغته العدائية تجاه المهاجرين، في إجراء يعدّ أول توبيخ لرئيس، منذ أكثر من 100 عام. وفق صحيفة «ذي نيويورك تايمز». وفي الوقت الذي نفى فيه ترامب أن يكون عنصرياً، فقد التفّ المسؤولون الجمهوريون حوله. إلا أن أربعة نواب منهم انضموا إلى 235 نائباً ديمقراطياً لإدانة «التعليقات العنصرية» للرئيس، التي «شرّعت وزادت الخوف والكراهية تجاه الأميركيين الجدد والأشخاص الملوّنين». وأيّد نائب واحد مستقل القرار الذي يتناول تغريدات ترامب، خلال عطلة نهاية الأسبوع، والتي طلب فيها من يتحدرّن من أقليات عرقية أو دينية أن «يعدنّ» إلى البلدان التي جاؤوا منها.

وكان ترامب قد استهدف بتغريداته النائبات: ألكسندريا أوكاسيو كورتيز (نيويورك)، إلهان عمر (مينيسوتا)، أيانا بريسلي (ماساشوستس) ورشيدة طليب (ميشيغان).

المستخدمة في هذا التقرير هي مواد مفتوحة المصدر». وفي حين لا تناقش الولايات المتحدة ولا شركاؤها الأوروبيون موقع أسلحة وأنشطة النووية في القارة، رفض مسؤول في «الناتو» التعليق على تفاصيل تخصّ «الموقف النووي للحلف»، مشيراً إلى أن الوثيقة التي كتبها أعضاء الجمعية البرلمانية ليست رسمية.

وبحسب مدير سياسة نزع السلاح والحدّ من التهديد في «جمعية الحدّ من الأسلحة»، كينغستون ريف، فإن «وجود أسلحة نووية أميركية في أوروبا لم يكن مفاجئاً. تلك معلومة معروفة منذ فترة طويلة». في هذا الإطار، تلفت الصحيفة إلى جملة مؤشرات للدلالة على أن «سرّ» الرؤوس النووية الأميركية في أوروبا معروف منذ وقت طويل؛ فقد أعرب السفير الأميركي لدى ألمانيا، فيليب ميرفي، في برقية دبلوماسية مؤرخة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 عن مخاوفه في شأن مدة بقاء هذه الأسلحة في الدول التي تستضيفها. وأضاف أن «سحب الرؤوس النووية من ألمانيا وربما من بلجيكا وهولندا قد يجعل من الصعب سياسياً على تركيا الاحتفاظ بمخزونها الخاص».

وبحسب «واشنطن بوست»، فإن وجود الأسلحة في إطار اتفاق تم التوصل إليه في ستينيات القرن الماضي، وهو من نواحٍ كثيرة من مخلفات عصر الحرب الباردة، لم يكن مصمماً فقط ليكون طويلة». في هذا الإطار، تلفت الصحيفة إلى جملة مؤشرات للدلالة على أن «سرّ» الرؤوس النووية الأميركية في أوروبا معروف منذ وقت طويل؛ فقد أعرب السفير الأميركي لدى ألمانيا، فيليب ميرفي، في برقية دبلوماسية مؤرخة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 عن مخاوفه في شأن مدة بقاء هذه الأسلحة في الدول التي تستضيفها. وأضاف أن «سحب الرؤوس النووية من ألمانيا وربما من بلجيكا وهولندا قد يجعل من الصعب سياسياً على تركيا الاحتفاظ بمخزونها الخاص».

وبحسب «واشنطن بوست»، فإن وجود الأسلحة في إطار اتفاق تم التوصل إليه في ستينيات القرن الماضي، وهو من نواحٍ كثيرة من مخلفات عصر الحرب الباردة، لم يكن مصمماً فقط ليكون طويلة». تلك معلومة معروفة منذ فترة طويلة». في هذا الإطار، تلفت الصحيفة إلى جملة مؤشرات للدلالة على أن «سرّ» الرؤوس النووية الأميركية في أوروبا معروف منذ وقت طويل؛ فقد أعرب السفير الأميركي لدى ألمانيا، فيليب ميرفي، في برقية دبلوماسية مؤرخة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 عن مخاوفه في شأن مدة بقاء هذه الأسلحة في الدول التي تستضيفها. وأضاف أن «سحب الرؤوس النووية من ألمانيا وربما من بلجيكا وهولندا قد يجعل من الصعب سياسياً على تركيا الاحتفاظ بمخزونها الخاص».

نشرت الوثيقة في نيسان/ ابريل الماضي ولكنها حذفت في ما بعد (مت الويب)

أميركا

مجلس النواب يدين «تعليقات ترامب العنصرية»

في أول إجراء منذ 100 عام، صوّت مجلس النواب الأميركي على قرار يدين «التعليقات العنصرية» الصادرة عن الرئيس دونالد ترامب بحق أربع نائبات ديموقراطيات. وفيما تسيطر غالبية ديموقراطية على مجلس النواب، إلا أنه ليس من المتوقع طرح القرار في مجلس الشيوخ، الذي تسيطر عليه غالبية جمهورية

دان مجلس النواب الأميركي رسمياً، أول من أمس، الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسبب تغريداته العنيفة التي استهدفت أربع نائبات ديموقراطيات ولغته العدائية تجاه المهاجرين، في إجراء يعدّ أول توبيخ لرئيس، منذ أكثر من 100 عام، وفق صحيفة «ذي نيويورك تايمز». وفي الوقت الذي نفى فيه ترامب أن يكون عنصرياً، فقد التفّ المسؤولون الجمهوريون حوله. إلا أن أربعة نواب منهم انضموا إلى 235 نائباً ديمقراطياً لإدانة «التعليقات العنصرية» للرئيس، التي «شرّعت وزادت الخوف والكراهية تجاه الأميركيين الجدد والأشخاص الملوّنين». وأيّد نائب واحد مستقل القرار الذي يتناول تغريدات ترامب، خلال عطلة نهاية الأسبوع، والتي طلب فيها من يتحدرّن من أقليات عرقية أو دينية أن «يعدنّ» إلى البلدان التي جاؤوا منها.

وكان ترامب قد استهدف بتغريداته النائبات: ألكسندريا أوكاسيو كورتيز (نيويورك)، إلهان عمر (مينيسوتا)، أيانا بريسلي (ماساشوستس) ورشيدة طليب (ميشيغان).

وانتقد القرار «قول ترامب إن أعضاء الكونغرس من المهاجرين (زملاؤنا الذين يعتقد خطأ أنهم من المهاجرين) لا ينتمون إلى الكونغرس أو إلى الولايات المتحدة الأميركية». كذلك، أدّب القرار ترامب لنعته المهاجرين وطالبي اللجوء بـ«الغزاة».

ويتمتع الديموقراطيون بغالبية في مجلس النواب، البالغ عدد أعضائه 435 نائباً، لكن للجمهوريين الغالبية في مجلس الشيوخ، حيث من غير المرجّح أن يتم النظر في القرار. وقال ترامب، إن «هذه التغريدات لم تكن عنصرية، ولن تجدوا غراماً واحداً من العنصرية لديّ»، داعياً نواب حزبه إلى عدم الوقوع في «الفخ» الذي ينصبه لهم خصومهم الديموقراطيون.

وفي إطار استراتيجيته القائمة على تأجيج الجدل حول شخصه، حرص ترامب عبر تغريدة صباحية، الثلاثاء، على تكرار ما قاله الاثنين عن النائبات الديموقراطيات الأربع. وكتب قائلاً: «إن بلدنا حرّ ورائع ومزدهر. إذا كنتن تكرهن بلادنا أو لم لم تكنّ سعيدات هنا، بإمكانكنّ الرحيل».

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 يبدو ترامب مصمّماً أكثر من أي وقت على استقطاب قاعدته الانتخابية البيضاء، في أكثريتها، وعلى العمل على بث الفرقة في صفوف خصومه الديموقراطيين.

ومع أن بعض النواب الجمهوريين وجهوا انتقادات لتغريدات ترامب، فإن غالبيتهم يبقون حذرين جداً في انتقاداتهم، ذلك أن من المرجح جداً أن يكون مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية المقبلة. واكتفى زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل بتصريح تميّز بالعمومية. فقد قال: «نتحمل كلنا مسؤولية، وكلماتنا مهمة»، مضيفاً رداً على سؤال إنه «لا يعتبر الرئيس عنصرياً». أما كيفن ماكارثي زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب، فاعتبر أن كل هذا الجدال «ليس سوى مسألة سياسية».

وكرّر زعيم كتلة الديموقراطيين في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، استهجانه لصمت كبار المسؤولين في الحزب الجمهوري عن تصريحات ترامب. وقال في هذا الإطار: «من المخيف الملاحظة كيف يمكن للعديد من زملائنا الجمهوريين أن يتركوا الكونغرس أو إلى الولايات المتحدة الأميركية»، متسائلاً ما إذا كان هذا الصمت يترجم وجود «اتفاق» مع الرئيس أم «ضيقاً» منه، قبل أن يضيف «في الحالين هذا الموقف لا يمكن تبريره». أما نائب الرئيس السابق، جو بايدن، المرشح الديموقراطي لانتخابات الرئاسة عام 2020، فقال إن التاريخ الأميركي «لم يشهد إطلاقاً رئيساً عنصرياً أكثر من هذا الرجل». كذلك، تساءل المرشح الديموقراطي للرئاسة بيرني ساندرز: «هل يمكن تخيّل رئيس محافظ مثل جورج دبليو بوش يدلي بتصريحات عنصرية من هذا النوع؟».

في غضون ذلك، رفعت مجموعات حقوقية دعوى قضائية، تطعن بقرار جديد للإدارة الأميركية يمنع غالبية المهاجرين من طلب اللجوء، في الولايات المتحدة، في حال مرّوا عبر المكسيك. والقرار الجديد الذي يعيد تحديد المؤهلين لطلب اللجوء، كان من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ، أول من أمس. ويأتي إقراره مع شعور البيت الأبيض بالإحباط من فشل الكونغرس في تشديد قوانين الهجرة. وقال محامي «الاتحاد الأميركي للحريات المدنية» لي غيليرت، في بيان، إن «هذا أكبر مسعى من إدارة ترامب لحظر الهجرة حتى الآن»، بعد إيداع الدعوى لدى المحكمة الفدرالية في سان فرانسيسكو. وأضاف إن القرار «ينتهك بشكل واضح القانون الداخلي والدولي».

والدعوى القضائية المرفوعة ضد الحكومة تقول إن القرار الجديد ينتهك قوانين الهجرة التي تقول بوضوح إنه لا يمكن منع حق اللجوء «بناءً على الطريق التي يسلكها المهاجرون للوصول إلى الولايات المتحدة. وتضيف الشكوى: «في إطار التزام أمتنا حماية الأشخاص الفارّين من الاضطهاد، وتماشياً مع التزاماتنا الدولية، فإن القانون الفدرالي السائد يقول إن مجرد العبور في دولة ثالثة ليس أساساً لحرمان المهاجرين الذي يصلون إلى شواطئنا من حق اللجوء».

(الأخبار، أ ف ب)

وفيات ◄

بسم الله الرحمن الرحيم
إنّا لله وإنّا إليه راجعون
(صدق الله العلي العظيم)
سيتم تقبل واجب العزاء بالمرحومة
الحاجة عفاف رفعت عبدالله
أرملة المرحوم الحاج رضا محمد عبدالله
أبناؤها: الحاج علي، الحاج حسين والحاج أحمد جلال
بناتها: الحاجة نعمات زوجة الحاج عبدالله حسن صادق، الحاجة نسرين زوجة الحاج أحمد كامل عبدالله
المكان: مجمع الإمام المجتبى (ع) حي الأميركان / بيروت.
وذلك يوم الخميس الواقع فيه 18/ تموز/2019 من الساعة الرابعة عصراً حتى الساعة السابعة مساءً كما ويستمر تقبل واجب التعازي يومي الجمعة والسبت (19 و20/ تموز/2019) في منزلها الكائن في بلدتها الخيام للرجال والنساء هذا وستقام ذكرى مرور أسبوع على وفاة الفقيدة يوم الأحد الواقع فيه 21/تموز/2019 عند الساعة العاشرة صباحاً للرجال والنساء في حسينية بلدتها الخيام.
الأسفون: آل عبدالله، صادق، منصور، رمال، الموسوي وغدار وعموم أهالي بلدة الخيام وساحل المتن الجنوبي والجوار.

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية ◄

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لنقل محولات القدرة في محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ش4ك/125 تاريخ 2019/1/8، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/8/9 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ أمانة السر ـ الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان ـ طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ ل.ل. علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان ـ طريق النهر ـ الطابق «12» ـ المبنى المركزي.
بيروت في 2019/7/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس حازم عاشور
التكليف 1154

دعوة
موجهة إلى أعضاء الهيئة العامة في "جمعية مالكي الشاليهات في مجمع فال دو ناج - كفرذبيان"
يدعو رئيس الجمعية العميد المتقاعد ببار حاجي جورجيو أعضاء الهيئة العامة المسدّدين لإشتراكاتهم السنوية لحضور إجتماع نهار السبت الواقع في 2019/8/17 الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر في مركز الجمعية وذلك:
1 - لإنتخاب تسعة أعضاء في الهيئة الإدارية عملاً بأحكام المادة الخامسة من النظام الداخلي.
2 - للمصادقة على أعمال أعضاء الهيئة الإدارية وإبراء ذمتهم عن الفترة الممتدة من تاريخ إنتخابهم لغاية تاريخه.
رئيس الجمعية
ببار حاجي جورجيو

إعلان
شطب شركة مساهمة لبنانية صادرة عن أمانة السجل التجاري في جبل لبنان بتاريخ 2019/7/1 وبناءً للطلب تقرر شطب قيد شركة J.V.S. ش.م.ل. من السجل التجاري والكائنة في الروشة والمسجلة برقم عام 2019391 بعبدا لأصحابها السادة نرسيس لئون قافاقيان وطانيوس سركيس دوستوريان وجاك سركيس دوستوريان فعلى كل ذي مصلحة أن يقدم إعتراضه وملاحظاته خلال عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
رئيس قلم السجل التجاري
في جبل لبنان
ليلبان متى

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بعبدا
طلب جاد حاتم خليل وكيل حسن أحمد خليل وأميره أحمد خليل سندي ملكية بدل ضائع عن حصتهما في العقار 7032 الشياح.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بعبدا
نايفه شبو

إعلان تلزيم تقديم فاكسات - ماكينات تصوير - تجهيزات صوتية
لـزوم وزارة العـدل - المديرية العامة والمحاكم
الساعة التاسعة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه العشرون من شهر آب 2019، تجري إدارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة العدل - المديرية العامة والمحاكم، مناقصة تلزيم تقديم فاكسات - ماكينات تصوير - تجهيزات صوتية.
- التأمين المؤقت:
- فاكسات /500,000/ل.ل. فقط خمسماية ألف ليرة لبنانية لا غير.
- ماكينات التصوير /1,000,000/ل.ل. فقط مليون ليرة لبنانية لا غير.
- تجهيزات الصوتية /1,500,000/ل.ل. فقط مليون وخمسماية ألف ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مصلحة الديوان في وزارة العدل.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العليّة
التكليف 1167

إعلان تلزيم
تجري الجامعة اللبنانية إعادة مناقصة عامة لتلزيم تجهيز مختبرات لتدريب الطلاب على الأعمال ما قبل السريرية لزوم كلية طب الأسنان - مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية - الحدث على أساس سعر يقدمه العارض، في الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية المبنى الزجاجي - المتحف.
يوم الاربعاء بتاريخ 2019/7/24 الساعة 15,30.
تقدم العروض للإشتراك في إعادة المناقصة وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه لدى أمين سر الكلية فاديا عساف.
تقدم طلبات الاشتراك الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الإدارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء إعادة المناقصة.
بيروت في 16 تموز 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد أيوب
التكليف 1170

إعلان عن تلزيم تنظيف المقر العائد لوزارة البيئة والدائرة الاقليمية في محافظة البقاع للعام 2019 - 2020
بطريقة استدراج عروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع فيه 19 من شهر آب من العام 2019، تجري وزارة البيئة في مقرها الكائن في وسط بيروت - مباني اللعازارية - الطابق السابع دائرة الشؤون الوظيفية والمالية واللوازم، استدراج عروض لتلزيم تنظيف المقر العائد لها للعام 2019 في الطابقين السابع والثامن من العنوان المذكور أعلاه، والدائرة الاقليمية في محافظة البقاع.
التامين المؤقت: /2,000,000/ل.ل. (فقط مليوني ليرة لبنانية).
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع عليه من مصلحة الديوان - دائرة الشؤون الادارية والتوثيق - القلم العام غرفة (7 - 35) في المديرية العامة للبيئة.
يجب ان تصل العروض الى القلم العام في مصلحة الديوان قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الجمعة الواقع فيه 16 من شهر آب 2019.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور اعلاه يوم عطلة رسمية يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
وزير البيئة
فادي جريصاتي
التكليف 1158

إعلان تلزيم
الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الموافق في 20 من شهر آب 2019
تجري وزارة الإعلام في مركزها الكائن في الصنائع - بيروت استدراج عروض اسعار لتلزيم شراء جهاز يو بي اس. بقوة 30KVA لـزوم مديرية الاذاعة اللبنانية.
التأمين المؤقت: مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية.
طريقة التلزيم: تقديم اسعار
العـارض الـذي يحـق لـه الاشـتراك: الاشخـاص الحقيقيون والمعنويون الـذيـن يتعـاطون تـجـارة الاصنـاف المطلوبة.
تقدم العـروض وفـق نصوص دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه من قسم اللوازم في الوزارة. يجب أن تصل العروض إلى ديوان الوزارة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الموافق 19 من شهر آب 2019.
بيروت في: 12 تموز 2019
وزير الاعلام
جمال سليم جراح
التكليف 1156

إعلان
لما كان إتحاد بلديات قضاء صور قد كلّف شركة مورز ش.م.م. (MORES s.a.r.l) إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي المتعلقة بإنشاء مطمر صحي على العقار رقم 115 من منطقة النفاخية، قضاء صور، محافظة الجنوب.
وحرصاً من إتحاد بلديات قضاء صور على تخفيف التدهور البيئي في المنطقة وإعلام العامة عن المشروع، ولما كانت الشركة المذكورة أعلاه قد باشرت بجمع المعلومات وبالدراسات الميدانيّة الأوليّة، نتمنى على المواطنين الكرام المعنيين تزويدنا بأية ملاحظات او اسئلة لديهم حول هذا المشروع وذلك خلال مهلة 15 يوماً من تاريخ هذا الاعلان ليصار الى النظر فيها من قبل الشركة المكلّفة بإجراء الدراسة.
رئيس إتحاد بلديات قضاء صور
نائب رئيس إتحاد بلديات قضاء صور
حسن حمود

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الأمور المستعجلة بطرابلس
غرفة الرئيسة جيسكا البرمكي
موجه من طالب الحلول الاستاذ كريم حجازي الذي حلّ واشترى كامل 2400 سهم من المقسوم /1/ من العقار /47/ النوري العقارية من المستدعى بشار المصري ورفاقه آل المغربي للمدعى عليه عبدالله ياسر الخجة المقيم اصلاً بمنزله بطرابلس - المئتين بناية عبدو الطريق العام وبالمؤسسة النجمة مؤسسة ميرنا للتجارة والنوفوتيه بجانب محل فؤاد الحسامي للثريات وحالياً مجهول الإقامة.
تدعوك المحكمة للحضور لقلمها شخصياً او بواسطة وكيلك القانوني لاستلام الانذار لتسديد بدلات تأجيرية متوجبة عليك والبالغة / 51895989 ل.ل/ تحت طائلة اسقاط حقكم بالتمديد القانوني لايجارتكم لجزء من المقسوم /1/ العقار /47/ النوري والزامكم بإخلاء وتسليم المخزن خالياً من اي شاغل ومطالبتكم ببدل المثل مع التحفظ التام بفائدة المبلغ القانونية بالدعوى اساس 2019/514 والمفصولة بالرقم 2019/192 وبحال تخلفك عن التسديد يعتبر هذا التبليغ له مفاعليه القانونية عليك.
رئيس القلم
ربيكا متى

مناقصة عامة
رقم 2427 / م ع إ/ م/ 3
الساعة التاسعة من نهار الاربعاء الواقع في 2019/7/31 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للإدارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - أول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: ذخيرة مختلفة لصالح الجيش.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 85/ م ع إ/م ع/1 تاريخ 2018/12/20.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للإدارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال أوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل إلى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للإدارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه من قسم اللوازم في الوزارة. يجب أن تصل العروض إلى ديوان الوزارة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الموافق 19 من شهر آب 2019.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العليّة
التكليف 1167

إعلان تلزيم
تجري الجامعة اللبنانية إعادة مناقصة عامة لتلزيم تجهيز مختبرات لتدريب الطلاب على الأعمال ما قبل السريرية لزوم كلية طب الأسنان - مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية - الحدث على أساس سعر يقدمه العارض، في الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية المبنى الزجاجي - المتحف.
يوم الاربعاء بتاريخ 2019/7/24 الساعة 15,30.
تقدم العروض للإشتراك في إعادة المناقصة وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه لدى أمين سر الكلية فاديا عساف.
تقدم طلبات الاشتراك الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الإدارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء إعادة المناقصة.
بيروت في 16 تموز 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد أيوب
التكليف 1170

إعلان عن تلزيم تنظيف المقر العائد لوزارة البيئة والدائرة الاقليمية في محافظة البقاع للعام 2019 - 2020
بطريقة استدراج عروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع فيه 19 من شهر آب من العام 2019، تجري وزارة البيئة في مقرها الكائن في وسط بيروت - مباني اللعازارية - الطابق السابع دائرة الشؤون الوظيفية والمالية واللوازم، استدراج عروض لتلزيم تنظيف المقر العائد لها للعام 2019 في الطابقين السابع والثامن من العنوان المذكور أعلاه، والدائرة الاقليمية في محافظة البقاع.
التامين المؤقت: /2,000,000/ل.ل. (فقط مليوني ليرة لبنانية).
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع عليه من مصلحة الديوان - دائرة الشؤون الادارية والتوثيق - القلم العام غرفة (7 - 35) في المديرية العامة للبيئة.
يجب ان تصل العروض الى القلم العام في مصلحة الديوان قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الجمعة الواقع فيه 16 من شهر آب 2019.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور اعلاه يوم عطلة رسمية يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
وزير البيئة
فادي جريصاتي
التكليف 1158

إعلان تلزيم
الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الموافق في 20 من شهر آب 2019
تجري وزارة الإعلام في مركزها الكائن في الصنائع - بيروت استدراج عروض اسعار لتلزيم شراء جهاز يو بي اس. بقوة 30KVA لـزوم مديرية الاذاعة اللبنانية.
التأمين المؤقت: مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية.
طريقة التلزيم: تقديم اسعار
العـارض الـذي يحـق لـه الاشـتراك: الاشخـاص الحقيقيون والمعنويون الـذيـن يتعـاطون تـجـارة الاصنـاف المطلوبة.
تقدم العـروض وفـق نصوص دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه من قسم اللوازم في الوزارة. يجب أن تصل العروض إلى ديوان الوزارة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الموافق 19 من شهر آب 2019.
بيروت في: 12 تموز 2019
وزير الاعلام
جمال سليم جراح
التكليف 1156

إعلان
لما كان إتحاد بلديات قضاء صور قد كلّف شركة مورز ش.م.م. (MORES s.a.r.l) إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي المتعلقة بإنشاء مطمر صحي على العقار رقم 115 من منطقة النفاخية، قضاء صور، محافظة الجنوب.
وحرصاً من إتحاد بلديات قضاء صور على تخفيف التدهور البيئي في المنطقة وإعلام العامة عن المشروع، ولما كانت الشركة المذكورة أعلاه قد باشرت بجمع المعلومات وبالدراسات الميدانيّة الأوليّة، نتمنى على المواطنين الكرام المعنيين تزويدنا بأية ملاحظات او اسئلة لديهم حول هذا المشروع وذلك خلال مهلة 15 يوماً من تاريخ هذا الاعلان ليصار الى النظر فيها من قبل الشركة المكلّفة بإجراء الدراسة.
رئيس إتحاد بلديات قضاء صور
نائب رئيس إتحاد بلديات قضاء صور
حسن حمود

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الأمور المستعجلة بطرابلس
غرفة الرئيسة جيسكا البرمكي
موجه من طالب الحلول الاستاذ كريم حجازي الذي حلّ واشترى كامل 2400 سهم من المقسوم /1/ من العقار /47/ النوري العقارية من المستدعى بشار المصري ورفاقه آل المغربي للمدعى عليه عبدالله ياسر الخجة المقيم اصلاً بمنزله بطرابلس - المئتين بناية عبدو الطريق العام وبالمؤسسة النجمة مؤسسة ميرنا للتجارة والنوفوتيه بجانب محل فؤاد الحسامي للثريات وحالياً مجهول الإقامة.
تدعوك المحكمة للحضور لقلمها شخصياً او بواسطة وكيلك القانوني لاستلام الانذار لتسديد بدلات تأجيرية متوجبة عليك والبالغة / 51895989 ل.ل/ تحت طائلة اسقاط حقكم بالتمديد القانوني لايجارتكم لجزء من المقسوم /1/ العقار /47/ النوري والزامكم بإخلاء وتسليم المخزن خالياً من اي شاغل ومطالبتكم ببدل المثل مع التحفظ التام بفائدة المبلغ القانونية بالدعوى اساس 2019/514 والمفصولة بالرقم 2019/192 وبحال تخلفك عن التسديد يعتبر هذا التبليغ له مفاعليه القانونية عليك.
رئيس القلم
ربيكا متى

مناقصة عامة
رقم 2427 / م ع إ/ م/ 3
الساعة التاسعة من نهار الاربعاء الواقع في 2019/7/31 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للإدارة - مصلحة العتاد في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - أول طريق الحدث مناقصة عامة لتلزيم: ذخيرة مختلفة لصالح الجيش.
موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 85/ م ع إ/م ع/1 تاريخ 2018/12/20.
يمكن لمن يرغب الاشتراك في المناقصة العامة هذه الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للإدارة - مصلحة العتاد في مبنى عفيف معيقل خلال أوقات الدوام الرسمي.
ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل إلى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للإدارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه من قسم اللوازم في الوزارة. يجب أن تصل العروض إلى ديوان الوزارة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الموافق 19 من شهر آب 2019.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لإدارة المناقصات
د. جان العليّة
التكليف 1167

إعلان تلزيم
تجري الجامعة اللبنانية إعادة مناقصة عامة لتلزيم تجهيز مختبرات لتدريب الطلاب على الأعمال ما قبل السريرية لزوم كلية طب الأسنان - مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية - الحدث على أساس سعر يقدمه العارض، في الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية المبنى الزجاجي - المتحف.
يوم الاربعاء بتاريخ 2019/7/24 الساعة 15,30.
تقدم العروض للإشتراك في إعادة المناقصة وفق دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه لدى أمين سر الكلية فاديا عساف.
تقدم طلبات الاشتراك الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الإدارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء إعادة المناقصة.
بيروت في 16 تموز 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد أيوب
التكليف 1170

إعلان عن تلزيم تنظيف المقر العائد لوزارة البيئة والدائرة الاقليمية في محافظة البقاع للعام 2019 - 2020
بطريقة استدراج عروض
في تمام الساعة العاشرة من يوم الاثنين الواقع فيه 19 من شهر آب من العام 2019، تجري وزارة البيئة في مقرها الكائن في وسط بيروت - مباني اللعازارية - الطابق السابع دائرة الشؤون الوظيفية والمالية واللوازم، استدراج عروض لتلزيم تنظيف المقر العائد لها للعام 2019 في الطابقين السابع والثامن من العنوان المذكور أعلاه، والدائرة الاقليمية في محافظة البقاع.
التامين المؤقت: /2,000,000/ل.ل. (فقط مليوني ليرة لبنانية).
تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع عليه من مصلحة الديوان - دائرة الشؤون الادارية والتوثيق - القلم العام غرفة (7 - 35) في المديرية العامة للبيئة.
يجب ان تصل العروض الى القلم العام في مصلحة الديوان قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الجمعة الواقع فيه 16 من شهر آب 2019.
ملاحظة: إذا صادف نهار التلزيم المذكور اعلاه يوم عطلة رسمية يعتبر يوم العمل الذي يليه موعداً لجلسة التلزيم.
وزير البيئة
فادي جريصاتي
التكليف 1158

إعلان تلزيم
الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الموافق في 20 من شهر آب 2019
تجري وزارة الإعلام في مركزها الكائن في الصنائع - بيروت استدراج عروض اسعار لتلزيم شراء جهاز يو بي اس. بقوة 30KVA لـزوم مديرية الاذاعة اللبنانية.
التأمين المؤقت: مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية.
طريقة التلزيم: تقديم اسعار
العـارض الـذي يحـق لـه الاشـتراك: الاشخـاص الحقيقيون والمعنويون الـذيـن يتعـاطون تـجـارة الاصنـاف المطلوبة.
تقدم العـروض وفـق نصوص دفتر الشروط الذي يمكن الحصول عليه من قسم اللوازم في الوزارة. يجب أن تصل العروض إلى ديوان الوزارة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الاثنين الموافق 19 من شهر آب 2019.
بيروت في: 12 تموز 2019
وزير الاعلام
جمال سليم جراح
التكليف 1156

إعلان
لما كان إتحاد بلديات قضاء صور قد كلّف شركة مورز ش.م.م. (MORES s.a.r.l) إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي المتعلقة بإنشاء مطمر صحي على العقار رقم 115 من منطقة النفاخية، قضاء صور، محافظة الجنوب.
وحرصاً من إتحاد بلديات قضاء صور على تخفيف التدهور البيئي في المنطقة وإعلام العامة عن المشروع، ولما كانت الشركة المذكورة أعلاه قد باشرت بجمع المعلومات وبالدراسات الميدانيّة الأوليّة، نتمنى على المواطنين الكرام المعنيين تزويدنا بأية ملاحظات او اسئلة لديهم حول هذا المشروع وذلك خلال مهلة 15 يوماً من تاريخ هذا الاعلان ليصار الى النظر فيها من قبل الشركة المكلّفة بإجراء الدراسة.
رئيس إتحاد بلديات

مهرجانات الصيف

تفتتح «مهرجانات بيت الدين» اليوم برنامجها لهذا العام بعرض أولي يجمع مؤلف موسيقى الأفلام غابريال يارد وياسمينة جنبلاط التي تغني للمرة الأولى على المسرح، في مشروع استعادة اغنيات لاسمهان، الى جانب اعمال جديدة، رغبةً منهما في تقديم ثمرة مزيج وتداخل حقيقيين بين الثقافتين الشرقية والغربية. تأتي الامسية تحت عنوان «لقاء على شرف جديد»

ليلة أنس مع غابريال يارد وياسمينة

أسمهان أميرة «بيت الدين»

ساندرا الخوري

لم يكن الغناء أكثر من هواية خاصة لدى ياسمينة جنبلاط. فهي، كما تحبّ أن تصف نفسها، متحفّظة. لطالما شكّلت الموسيقى جزءاً من حياتها، لكنها لم ترغب يوماً في دخول المجال، ولا سيّما أن جدّة والدتها كانت أسمهان. بدلاً من أن يكون الأمر دافعاً لها، كان رادعاً إضافياً حال دون احترافها الغناء. على أي حال، لم تكن الموسيقى العربية تهمّها. كانت تميل إلى الموسيقى الكلاسيكية والإفريقية الأميركية، ومغنيات أمثال إيلا فيتزجيرالد وبيلي هوليداي وساره فوهن.

قبل أيام من موعد حفلتها مع غابريال يارد، روت جنبلاط في لقاء جمعها والمؤلف الحائز جائزة أوسكار مع «الأخبار» في بيروت: «المرة الأولى التي فكّرت فيها بالغناء كانت لاستعادة أغنية «يا حبيبي تعال». أدّاها كثر، لكن الاستعادات لم تكن دائماً لمصلحة الأغنية، وجعلتها في المتناول بطريقة رخيصة. قلت لنفسي إن غابريال يارد وحده كان قادراً على استعادتها بطريقة لائقة». كان ذلك قبل 15 عاماً. يومها قبل يارد اللقاء بالشابة في لندن، مكان سكنه، بعد إصرار والدته على ذلك بطلب من عمّة جنبلاط. يتذكّر يارد: «جاءت لتراني، وكانت حاملاً. كان ذلك في لندن وحدّثتني عن المشروع. كنت في ذلك الحين أعمل كثيراً وأؤلف موسيقى أفلام. أجبتها بأنني لست خبيراً بالموسيقى الشرقية، ونصحتها بالعمل مع مؤلف معيّن. لكن الأمر لم ينجح».

أتى اكتشاف جنبلاط لأسمهان في وقت متأخر، في الثلاثينيات تقريباً. تقرّ: «كنت معجبة بها كامرأة عاشت حرّة في مرحلة لم تفعل خلالها النساء شيئاً إلا المكوث في المنزل وإنجاب الأطفال. رفضت ذلك. لطالما كانت موجودة في حياتي، وذكّرتني بأنني كامرأة، ليس هناك شيء يتعذّر عليّ فعله. بدأت الاهتمام بالموسيقى العربية عندما أردت معرفة ما هو الطرب. كنت أصغي إلى أم كلثوم وأسمع الناس يقولون «آه» معاً، فوجدت الأمر غريباً. لاحظت تشابهاً بين الـ«آه» التي تأتي بعد غناء أم كلثوم «يا ربت يا ربت عمري ما حبيتك» وقول فرانكلين في Amazing Grace When When When فبهتف لها الناس «قوليها قوليها»». في وقت لاحق، رغبت في استعادة أغنية أسمهان بمساعدة يارد. ليست أغنية طربية، فلم تكن هناك صعوبة كبيرة في أدائها، لكن شرط أن تتملكها وتعيد أداءها على طريقتها الخاصة. فهي ليست مغنية أعراس أو كاراوكي كما تؤكد، وليس من «فائدة في استعادة فنان وتقليده. ما أحاول فعله، أن أعطي نفساً جديداً لأغنية أسمهان وأبقيها حية لأن أجيالنا لا تسمعها الآن».

13 سنة مرّت على اللقاء الأول بين يارد وجنبلاط، استمرت خلالها علاقة الصداقة بينهما، برغم عدم الاتفاق على أي تعاون مهني. بعد اضطرار يارد إلى الاستقرار في باريس لفترة معينة، عاود التواصل معها، ودعاها إلى إجراء بعض التجارب الصوتية لدى زيارتها العاصمة الفرنسية. وهذا ما حصل. يقول يارد: «عندما جاءت، قلت لها: ساعطيك نوتة البداية، ولن يرافقك إلا المترونوم. قدّمي الأغنية كما تشائين، وسأرى ما أفعله. فسمعتها وكنت منبهراً. وجدت أنها تتمتع بالموهبة وبشخصية أعطتني الرغبة في العمل معها. بعد مغادرتها، رحت أعمل على التسجيل وأقصّ المقاطع التي غنّتها وبدأت أبحث، وأردت أن أذهب بالأغنية الى مكان آخر. بدا لي أن مطلع الأغنية يشبه «بريلود» لباخ. فرحت أكتب للبيانو، ثم تركت مقطعاً للموسيقى الآلية البحت. في النهاية، كنت سعيداً بالتوصل إلى النتيجة التي بلغتها، وهو أمر لا يحصل بسهولة. وأسمعتها ما أتيت به، واتفقنا على أنها لن تكون تحية لأسمهان، بل أبعد من ذلك».

> فضلاً عن «يا حبيبي تعال»، يستعيدان «ليالي الانس في فيينا» و«دخلت مرة في جنينه»

ومن هنا ولدت فكرة العمل على أغنيات جديدة. لدى عودة ياسمينة إلى جنيف، أرسلت له نص أغنية «داب قلبي». لم يكن قد عمل فعلاً على نص باللغة العربية. واستمرّ التعاون بين الكتابة والموسيقى لدى ثلاث سنوات. كانت أسمهان عذر البداية لإنجاز أمور أخرى. فضلاً عن «يا حبيبي تعال»، استعادا «ليالي الأنس في فيينا» و«دخلت مرة في جنينه» لأسمهان، والبقية تسع أغنيات جديدة. لم تكن الفكرة إنجاز اليوم أو تقديم حفلة موسيقية، بل تبادل قصصهما المتشابهة، لكونهما غادرا لبنان في وقت مبكر. كانت تلك طريقة للعودة إليه، إلى بلد مختلف، لم يقدّم لهما إلا الأمور الإيجابية.

تشعر المغنية بالاستغراب عندما تقرأ نصوصها مجدداً، فتتساءل: «من أين أتيت بها؟ هناك كلمات جبلية. هي كلمات مدفونة في اللاوعي واضطررت إلى الاتصال ببعض الناس والتأكد من وجودها حقاً. كأنها كانت دفينة وظهرت على السطح الآن. بلومني الناس لأنني أتكلم بالفرنسية، ولكنني لو لم أفعل، فلن أكون حقيقية. فأنا سويسرية كذلك. والكلمات التي أستخدمها هي ربما تلك التي يقولها من لم يستخدموا اللغة لفترة. أحاول أن أتوجه إلى الجيل المسافر، لأن المهاجرين جزء من لبنان أيضاً. إنكار وجودهم بمثابة محو جزء من تاريخ لبنان. ثم إن المهاجر هو شخص واقع بين ثقافتين، لكنه لا يتبنّى إحداهما، بل يتحوّل إلى لون ثالث. وهذا ما أحاول التعبير عنه». يقاطعها يارد ليقول: «نملك هذه السهولة نحن اللبنانيين يتملّك الأشياء وإنجازها بطريقة أفضل». في ما يتعلق بالمزج بين الثقافتين الشرقية والغربية في الموسيقى والتجارب المتعلقة بها، يرى يارد أنه غالباً ما «تُستخدَم آلة شرقية لأداء موسيقى غربية، من دون أن يكون هناك تداخل حقيقي بين الثقافتين».

لم يكن العمل على المشروع سهلاً، نظراً إلى الانشغالات الكثيرة لكل من يارد وجنبلاط الخاصة، علماً أن الأخيرة اختصاصية في التحليل النفسي، ومتابعتها حالات صعبة منعتها في أوقات كثيرة من السفر والابتعاد عن المرضى. ولكن عندما أدركت أن المشروع بات جدّياً، توقفت عن تحديد مواعيد لمرضى جدد وأقفلت عيادتها في كانون الأول (ديسمبر) لتعيد فتحها في أيلول (سبتمبر)، بعد تسعة أشهر. عمل كلّ من جهته، وكانا يلتقيان مرة في الشهر لمدة أسبوع للمناقشة والتعاون وإعادة التوزيع. يذكر يارد: «أمضيت أكثر من ثلاثة أو أربعة أسابيع في العمل على «يا حبيبي». تدريجاً بنينا تسع أغنيات جديدة وثلاث استعادات لأسمهان».

يأتي يارد بتأثره بمزيج من كل شيء، باخ، الجاز، دوبوسي، الموسيقى الشرقية. وبرغم كونه مؤلف موسيقى أفلام، فهو لا يشترط وجود صورة محددة أمامه للعمل: «أحتاج ألا تكون الأمور واضحة، لأن الدقة لا تلهمني. وللمرة الأولى، أقول إن هذه الأغنيات هي خلاصة كل ما أعرف فعله. زهرة إلهامي. وصقلت صوت ياسمينة كما تفعل بالملاسة واعتنيت بها أفضل عناية».

من جهتها، بنت ياسمينة جنبلاط نصوصها على قصص من يحيطون بها: «أحب كثيراً مراقبة الناس في المطارات، وتخيّل ما يفكرون فيه. أضع نفسي في مكان صديقاتي لأعبّر عن حالات يمررن بها. هذا أسهل من الكتابة عن النفس، لأن التحفظ يختفي عندما نكتب عن الآخرين، ونسمح لأنفسنا بأن نحب بجنون ونكره بجنون. الحب كان حاضراً جداً وكتبت عنه في جميع حالاته».

بعد العرض الأولي في بيت الدين، هل سيقدّم الثنائي العمل في أماكن أخرى؟ يجيب يارد: «أرغب في القيام بجولة في أماكن عريقة، لأنه برنامج يستحق أن يُقدَّم في صالات مهمة. نحن محظوظون هنا لأن الأوركسترا الفيلهارمونية ترافقنا بالإضافة إلى 16 موسيقياً من الفرقة الشرقية وأربعة مغنّي كورال، بقيادة الاستثنائي ديرك بروسيه، وأنا أختبئ خلف البيانو (ضحك)».

«لقاء على شرق جديد»: اليوم الخميس ـ س: 20:30 ـ «مهرجانات بيت الدين الدولية» ـ للاستعلام: 01/349060

zoom

الغطاء سياسي والعنف جندري

عن التمييز ضد المرأة في الفضاء العام

أحمد محسن

في «ثانوية فخر الدين المعني الرسمية للبنات»، وفي آخر الرواق بعد نهاية الملعب، ثمة لافتة تشير إلى صاحب المكتب الذي تخافه التلميذات: «المدير». مكتوبة بخط أنيق، وتقود إلى مكتب كبير بالفعل ومجهز تجهيزاً جيداً. لكن المفاجأة أنه لا يوجد مدير، بل توجد مديرة. في هذه المقدمة سجالات كثيرة. أولاً، موقع الأمير في الوعي وترجمة هذا الوعي في تسمية المدرسة انطلاقاً من أهمية صاحب الاسم. ثانياً، صفته ونسبه القبلي إلى جانب الاسم المخصص لمدرسة يفترض أنها تجاوزت الحداثة. ثالثاً، المدرسة للبنات، وليست مختلطة، في قلب عاصمة تكاد تدّعي المتروبوليتانية، وأنها منارة للحريات. لكنّ أحداً لن ينتبه إلى غياب التاء المربوطة من اللافتة. السجال في التمييز الجندري لا يزال للأسف ثانوياً وغير حاضر، مقارنة بالنقاشات الأخرى. كيف سيعترض أحد على الفصل الجندري، ثم على لافتة «مغمورة» في زاوية مجهولة، بينما لا يعترض على التمييز ضدّ المرأة في الحكومة نفسها؟

قوننة أشكال التمييز

بناءً على المرسوم الرقم 4339 تاريخ 2019/1/31 سمّي دولة الرئيس سعد الدين الحريري رئيساً لمجلس الوزراء، وبناءً على المرسوم الرقم 4340 تاريخ 2019/1/31 شكّل دولة الرئيس الحكومة. وهذه بيانات حكومية رسمية، على موقع رسمي، وهو موقع مجلس الوزراء اللبناني. وفي كما في مدرسة فخر الدين، تشير المراسيم إلى تعيين «وزير» للداخلية والبلديات، عن الوزيرة ريا الحسن، وينسحب إسقاط هويتها الجندرية عنها على كل زميلاتها الوزيرات. وإذا كانت الحكومة اللبنانية تريد مساواة «لغوية»، فوجب عليها أن لا تستخدم التسمية الشائعة (وهي حكماً ذكورية) للمرأة، بل أن تخترع مخارج جديدة. وهذا خارج الحسابات طبعاً. تخيّلوا أن نستخدم «وزيرة» لأحد الوزراء مثلاً الذكور. وهذا يلاقي النظرية النسوية التقليدية، التي تفترض انحياز عالم المعرفة لمصلحة الرجال، واستعمل مسبقاً افتراضات ذكورية في المسألة الجندرية. وبمعزل عن ارتكاز هذه التهم على التاريخ، إلا أن الحاضر يتجب أفكاراً وتصورات مشابهة دائماً. الوزيرة الحسن ليست المقصودة بالتمييز. ثلاث وزيرات أخريات أيضاً، ينظر إليهن من زاوية جندرية ـ لا سياسية ـ كمسكّن لما يشبه رأياً عاماً بدأ يتحدث عن المساواة.

مي شدياق: «وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية». فيوليت خير الله: «وزير دولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب». ندى البستاني: «وزير الطاقة والمياه». والمسألة اللغوية ليست انعكاساً بديهياً لسيرة الهيمنة الذكورية وحسب. لأنها في موقع «رسمي»، يمكن أن تكون مؤشراً شديد الحساسية إلى طبيعة العلاقة بين النظام الطائفي حين يحاول أن «يتعلمن». في دراساته المخصصة في هذا الإطار، يشير جون والاش سكوت، إلى أن الطريقة التي تتماسس فيها العلاقة بين القطاعات العامة والخاصة تكرّس اللامساواة الجندرية حتى في صميم النظام السياسي العلماني. وهكذا، توظف هذه اللامساواة في خدمة هرميّات أخرى، مثل: الدولة، العائلة، الدين، وغيره. من وجهة النظر هذه، الطائفية السياسية ليست مجرد أداة محايدة في إدارة التمييز الجندري وتعزيز الفوارق في هذا الإطار، بل إنها وسيلة متقدمة لإنشاء شكل مقوّنن من التمييز ضد النساء. وهذا منفصل تماماً عن القوانين التمييزية بحد ذاتها، وهي كثيرة، بل يقصد قوننة أشكال التمييز أيضاً.

الطبيعة الجندرية للنقاش

في محاولة أخرى لاستغلال التمييز، تداول اللبنانيون أخيراً خبراً عن تهديد أحد الوزراء للوزيرة ريا الحسن بالقول: «انتبهي ع حالك». في هذا المثال، استكمال للفكرة الأولى، عن استعمال اللغة كأداة لإثبات الهيمنة. ورغم أن رد الوزيرة كان حاسماً، إلا أن السذاجة الذكورية فاضت عن الواقع، بتناول الموضوع على وسائل التواصل الاجتماعي، عندما أعادت الموضوع إلى طابعه السياسي. معظم التعليقات التبسيطية، افترضت أن هذا النقاش هو نقاش «سياسي» بين فريقين مختلفين «سياسياً»، وسجّلت تعليقات ومواقف بائسة تنظر إلى الحادثة من داخلها، وتردد شعارات لتمويه ذكورة كامنة. فالحادثة «ذكورية»، لا سياسية. ولتحديد طبيعة «الامتياز الذكوري» في الدولة الليبرالية، ربما من المفيد العودة إلى أستاذة العلوم السياسية في بركلي، ويندي براون، التي لا تعتبر هذا الامتياز تاريخياً، وفي الوقت ذاته تنتبه إلى أنه ليس ناشئاً. إنه قادر على تطوير نفسه، كحالة مضادة للخطاب النسوي. إنه قادر على الاستثمار في أشكال متعددة من القوة داخل النظام السياسي، حيث كل شكل من هذه الأشكال يمكنه إنتاج تأثيرات مختلفة. واحد هذه التأثيرات على الأرجح، هو استخدام المادة «السياسية» نفسها، لتغطية العنف الجندري.

هذا ما قد لا يحبه كثيرون، لكنه ينسحب أيضاً على ردات الفعل التي تصيب النائبة ديما الجمالي. في التغريدة الشهيرة التي حذفتها عن طرابلس، كان الكلام مألوفاً في سياقه اللبناني. طوائف متعايشة، مدينة رحبة، إلخ. وهذا الخطاب ليس مثالياً، لكن ردة الفعل تجاه الجمالي أقوى بكثير من ردات الفعل تجاه الآخرين، حتى من أشخاص يعتبرون أنفسهم «نسويين». بمعنى آخر، لو أن «نائباً» غرد التغريدة ذاتها، لما أخذت الحادثة ضجيجاً مشابهاً. وهذا متعلق بميكانيزمات الهيمنة الكامنة في المجتمع. في هذه الحالة، قد نستعير من بورديو نظرية الهيمنة على الهيمنة، وإن كان لا يسميها كذلك. لكنه يشرح كيف أن المرأة ليست وحدها التي ينظر إليها كضحية، وإنما الرجل أيضاً هو ضحية الهيمنة التي يمارسها على المرأة. ببساطة، الامتياز الذكوري الذي ينتبامى به الرجل يقوم على حساب المرأة وضدّها، وبهذا المعنى يصير تكليفاً، يوجب عليه بذل الكثير للحفاظ على هذا الامتياز، الذي هو «رجولته»، التي قد يدافع عنها بذكورية علنية، أو متخفياً خلف شعارات يرددها.

الذكورية في الميدان الطائفي

بطبيعة الحال، لا يهدف هذا السرد إلى الإيحاء بأيّ طريقة بأن النساء في المواقع الرسمية يمثلن صورة نسوية مثالية. فالنقاش يدور حول الخطاب لا حول أشخاصه. حول سهولة استهداف المرأة قبل مضمون خطابها، على عكس التعامل مع الذكر. يمكن تبسيط هذه الفكرة إلى

> لو صدرت تغريدات ديما الجمالي من نائب لما كانت ردة الفعل مشابهة

درجة في غاية الخفة: لو صدرت تغريدات ديما الجمالي من نائب، أو شرب نائب القهوة في رمضان بدلاً من رولا الطبش، لما كانت ردة الفعل مشابهة. هناك أسباب لهذا التمييز، وهي قطعاً، ليست الحرص على صورة المرأة. فلو كان الأمر كذلك، لكان النقاش انحصر في هذه الزاوية، ولم يستفض في التلطي خلف السياسة لتخصيص صورة المرأة بالنقد لتحطيم صورتها كامرأة في المجال العام أولاً، وثانياً، لتكريس الهيمنة على حضورها الفيزيائي. هذا ما حدث في حالة النائبة الطبش تحديداً، حيث الاعتراض الأول كان على مشاركتها في قداس للمحبة والسلام في كنيسة مار الياس في أنطلياس، والثاني كان لشربها القهوة في رمضان. وهذا لم يحدث ـ من باب الصدفة طبعاً ـ مع رجال في المجال العام من قبل!

من أهم اشتغالات ميشال فوكو، تفكيك صورة المستشفى الرسمي أو العام للمجانين. فهذا ليس مؤسسة طبية. ما يعرفه الناس، أو ما هو في أول مراحل وعيهم، أن المستشفى العام هو مؤسسة طبية. لكن فوكو اكتشف طبيعته الحقيقية: بنية شبه قانونية أقرب إلى كيان إداري يمتلك سلطة معترفاً بها خارج المحكمة، ولديه صلاحيات واسعة في التقرير وإصدار الأحكام وتنفيذها أيضاً. وإذا استعرنا نظرية فوكو حول «الاعتقال العظيم» واستعملناها لتحديد هوية المؤسسات السلطوية الرسمية، مثل البرلمان والحكومة مثلاً، قد يصح عليها ما يصح على مستشفى المجانين. في ظاهرها، تبدو مؤسسات تشريعية وتنفيذية، لكنها في الواقع، إلى جانب سلطتها، تخضع لمعايير الوعي الجمعي بسلطتها، ويجب أن تكون صورة عن ذكورية المجتمع، حيث يحق للأخير التدخل وإصدار الأحكام، عندما يتعلق الأمر بمصالح الفئة المهيمنة ومشاعرها. قبل السياسة في ميدانها الطائفي وتبعاته، ربما يجب الانتباه جيداً إلى مرونة بالغة يحظى بها الخطاب الذكوري داخل دوامة الاستغلال العام.

الأخبار
al-akhbar
الخميس 18 تموز 2019 العدد 3810

صورة وخبر

ارتدت مئات الراقصات أزياء تقليدية أثناء كرنفال «لا تيرانا» الديني على بعد 78 كيلومتراً شرق إكيكي في شمال تشيلي. الاحتفال الأنديزي الذي يقيمه عمّال التعدين والمزارعون تكريماً لـ«عذراء كرمل»، يعدّ أكبر حدث من نوعه في هذه المنطقة من البلاد، تستمرّ فعالياته على مدى خمسة أيام بمشاركة أكثر من 60 ألف شخص يستمتعون بالأنشطة المنوّعة، من ركوب الدراجات الهوائية إلى تأمّل النباتات والحيوانات. (مارتين بيرنيتي ـ أف ب)

فرانكو آراب: غناء وموسيقى

في 1 و15 و29 آب (أغسطس) المقبل، يقدّم «مترو المدينة» عرضاً غنائياً وموسيقياً بعنوان «فرانكو آراب»، يستعيد موجة الأغنيات التي ظهرت في مصر ولبنان منذ بداية الستينيات ومزجت أعمالاً عربية بمقاطع من أعمال أجنبية وألحان غربية. من بين هذه الأغنيات، نذكر: «لوليتا» لعبد العزيز محمود، و«مصطفى يا مصطفى» لمحمد فوزي، و«فطومة» وغيرها. في المواعيد المرتقبة، تتولّى ياسمينا فايد (الصورة) مهمة الغناء، على أن يرافقها الموسيقيون: سماح بو المنى (أكورديون وكيبورد)، ضياء حمزة (بيانو وهارمونيكا)، نضال أبي سمرا (ساكسوفون)، وأحمد الخطيب (إيقاع) وبها ضو (إيقاع).

الخميس 1 و15 و29 آب ـ 21:30 ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

«في كُتُب عالمفرق» عودة إلى الحمرا

للمرّة الخامسة، وتشجيعاً لثقافة القراءة، ينظّم مقهى «ة» (الحمرا ـ بيروت) اليوم الخميس نشاطاً مجانياً يحمل اسم «في كُتُب عالمفرق»، مخصّصاً لتبادل الكتب. إنّه حدث تفاعلي ثقافي قائم على أساس تبادل الكتب، يدعو من خلاله الفضاء البيروتي المهتمّين/ات إلى الحضور بكتبهم/نّ المفضلة، أو بالكتب المكرّرة على رفوف مكتبتاتهم/نّ، أو بكتاب تمّت قراءته ويودّون استبداله بآخر، ليتم وضعه على طاولة مليئة بالكتب من مختلف المواضيع والعناوين، واختيار كتاب جديد عوضاً عنه.

«في كُتُب عالمفرق» 5: اليوم الخميس ـ من الساعة السادسة إلى التاسعة مساءً ـ الباحة الخارجية المحاذية لمقهى «ة» من جهة الرصيف في شارع الحمرا (بيروت). للاستعلام: 01/350274

المسرح العربي... أيّ واقع؟

تتنوّع الممارسات المسرحية والأدائية المعاصرة في العالم العربي، لكنّها تبقى إشكالية ومثار جدل في قلب منطقة مركبة ومعقّدة سياسياً وثقافياً. يخضع الفن الرابع لضغوط شتى في محاولته الحفاظ على استقلاليته خلال إنتاج أعمال جديدة، وأيضاً في الحفاظ على التقاليد مع مقاربة شؤون الحياة المعاصرة وقضايا الراهن، بدءاً من الانتماء الطبقي والعرقي إلى القومية، والدين، والأشكال الجمالية المختلفة من المسرح. كل هذه المحاور يطرحها سمبوزيوم بيروتي يجمع مخرجين وكتّاباً مسرحيين معنيين بتطوّر المسرح في العالم العربي، إلى جانب متحدّثين آخرين سيتطرقون إلى قدرة الفن على أداء دور صوت المستقبل، والتحديات التي تقف في وجهه. السمبوزيوم الذي تحتضنه «الجامعة الأميركية في بيروت» صباح بعد غدٍ السبت المقبل يحمل عنوان «نحو دراماتورجيات عربية» يشارك فيه كلّ من: المخرج المسرحي روجيه عساف (الصورة)، الأكاديمية ماري الياس والمخرجة والكاتبة علية الخالدي، وتديره المخرجة والممثلة سحر عساف. وسيطرح سؤالاً رئيساً هو: كيف يستطيع الفن المسرحي والأدائي الازدهار في المنطقة؟

«نحو دراماتورجيات عربية»: السبت 20 تموز (يوليو) الحالي ـ الساعة العاشرة والربع صباحاً ـ مبنى الـ«ويست هول» في «الجامعة الأميركية في بيروت» (شارع بليس). للاستعلام: 01/350000

«مسار إجباري» إلى قلب بيروت

تحطّ فرقة «مسار إجباري» المصرية في بيروت في الثاني من آب (أغسطس) المقبل، وتحديداً في «بيت أمّ نزيه» (الحمرا) حيث تلتقي معجبيها وتؤدّي باقة من أشهر أغنياتها التي تحتوي جرعة عالية من الروك ونسبة أقلّ من البلوز والجاز والإيقاعات الشرقية. طبعاً، هذه ليست الزيارة الأولى للفرقة التي تأسست في عام 2005 للبنان، ففي عام 2017، أحيت سهرات عدّة. تتألّف «مسار إجباري» من: أيمن مسعود (كيبورد)، هاني الدقاق (غناء وغيتار/ الصورة)، تامر عطا الله (درامز)، أحمد حافظ (باص) ومحمود صيام (غيتار

حفلة «مسار إجباري»: الجمعة 2 آب ـ الساعة العاشرة والنصف مساءً ـ «بيت أم نزيه» (شارع عبد الباقي ـ الحمرا ـ بيروت). لاستعلام: 03/005717